



التقرير السنوي 2015

e-gulfbank.com • 1 805 805





سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
(ولي العهد)



صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
(أمير دولة الكويت)



سمو الشيخ
جابر المبارك الحمد الصباح
(رئيس مجلس الوزراء)



مكافآت الخليج أسرع برنامج مكافآت في الكويت

إجمع نقاط الخليج واستبدلها بتذاكر سفر وإقامات فندقية
مجانية حول العالم.

المحتويات

5	• نبذة عن تحوّل البنك
6	• كلمة رئيس مجلس الإدارة
9	• الجوائز
11	• مجلس الإدارة
19	• الإدارة
26	• دراسة وتحليل الإدارة
29	• التصنيفات
30	• الحوكمة
46	• معدل كفاية رأس المال
49	• إدارة المخاطر
69	• البيانات المالية
70	• تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
72	• بيان الدخل
73	• بيان الدخل الشامل
74	• بيان المركز المالي
75	• بيان التدفقات النقدية
76	• بيان التغيرات في حقوق الملكية
77	• إيضاحات حول البيانات المالية
111	• قائمة الفروع

الضرع الرئيسي:

شارع مبارك الكبير، صندوق البريد 3200، صفاة 13032 الكويت، تلفون: 22449501

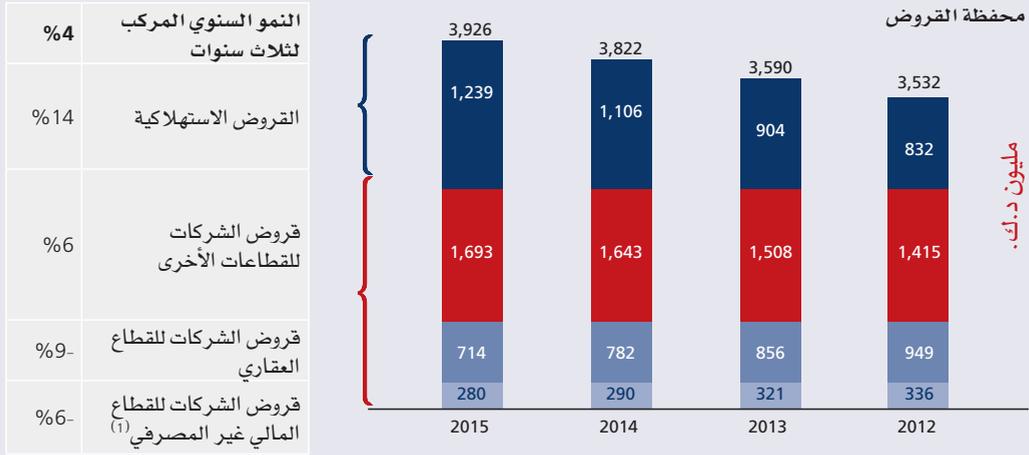


تطبيق Gulf Bank Entertainer ، ميزة قيمة تقدمها لك مكافآت الخليج

أول تطبيق في الكويت يعمل بنظام التحديد الجغرافي لموقع العروض الحصرية أينما كانت في الكويت، الإمارات أو لندن.

نبذة عن تحوّل البنك

1. بناء قاعدة الخدمات المصرفية للأفراد وتمتية وتنويع الإقراض للشركات عبر القطاعات



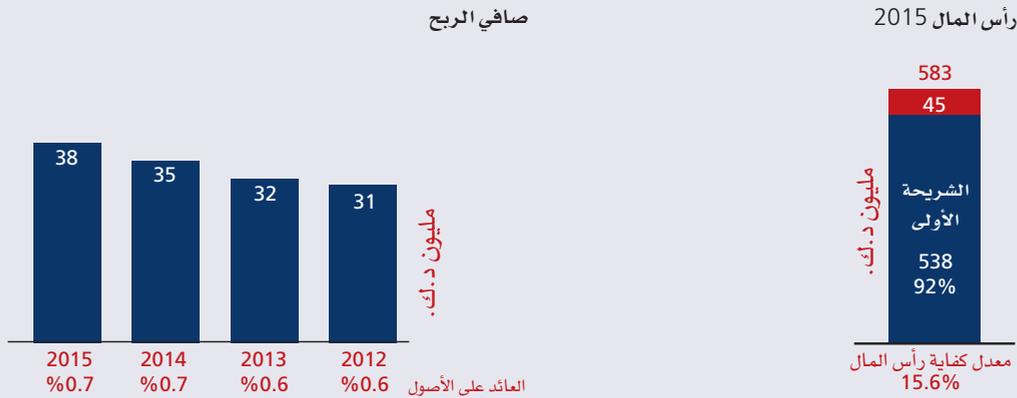
(1) يشمل شركات التأمين والصرافة والاستثمار، ولا يشمل البنوك.

2. تخفيض القروض غير المنتظمة وزيادة التغطية

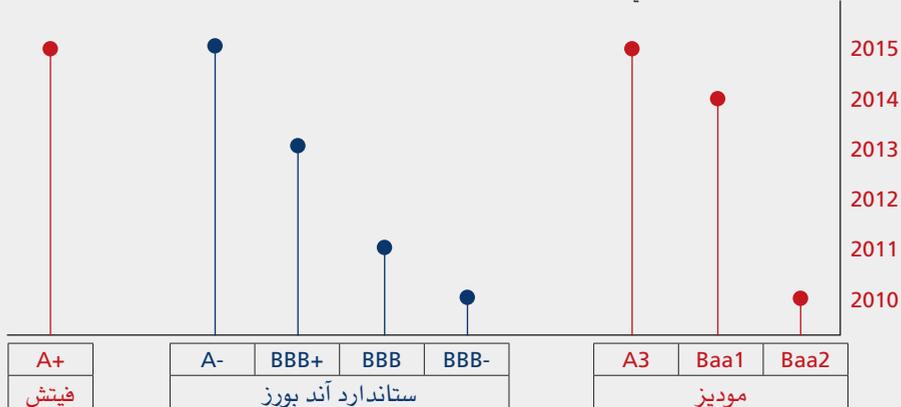


(2) تغطية القروض غير المنتظمة = (إجمالي المخصصات + الضمانات) / القروض غير المنتظمة

3. تعزيز القاعدة الرأسمالية وتمتية الأرباح



4. تقدير الأداء بالوصول إلى التصنيف في المرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف





عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

تزامناً مع احتفالنا بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس بنك الخليج، يسرني أن أقدم إليكم عرضاً للأداء المالي للبنك خلال عام 2015 وما أحرزته من تقدم في هذا الصدد. وكما ترون على الصفحة 5 من التقرير السنوي، فقد استغلنا أحداث تحول جذري في البنك منذ عام 2012. وخلال تلك الفترة، تمكنا من بناء قاعدة قوية من الخدمات المصرفية الشخصية، وتنمية وتنوع خدماتنا المصرفية للشركات، مع تخفيض التكرات الائتمانية في القطاعين العقاري والمالي غير المصرفي، وتخفيض القروض غير المنتظمة، بينما قمنا بزيادة تغطية خسائر القروض. وقد أدى ذلك كله إلى تقوية قاعدتنا الرأسمالية، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح.

في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، بلغت الأرباح التشغيلية لبنك الخليج قبل المخصصات 108 مليون د.ك.، وشهد صافي الربح نمواً بواقع 10% ليبلغ 39 مليون د.ك. مقابل السنة السابقة. وواصلت الميزانية العمومية للبنك تحقيق النمو الثابت، حيث شهد إجمالي قروض العملاء نمواً بنسبة 3% ليبلغ 3,926 مليون د.ك.، وارتفعت الموجودات بنسبة 2% لتبلغ 5,438 مليون د.ك.، وشهدت الودائع نمواً بنسبة 5% لتبلغ 4,563 مليون د.ك.، في حين ازدادت حقوق المساهمين بنسبة 5% لتبلغ 538 مليون د.ك.

وظل معدل كفاية رأس المال الكلي للبنك ثابتاً عند 15.6% (الحد الأدنى المطلوب 12.5%). وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.4% (الحد الأدنى المطلوب 10.5%)، وتشكل 92% من مجموع رأس مال البنك.

وبقيت جودة القروض على قوتها، مما يعكس النزعة للمخاطر الحسيفة التي يمتد بها البنك. أما القروض غير المنتظمة، فقد انخفضت نسبتها من 3.3% في نهاية عام 2014 إلى 2.7% في نهاية عام 2015، بينما تحسنت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة (الضمانات والمخصصات) لتبلغ 348%. ومن أصل إجمالي مخصصات خسائر القروض البالغ 293 مليون د.ك.، جاء مبلغ 178 مليون د.ك.، أي بنسبة 61%، كمخصصات عامة.

ونتيجةً لهذا التحسن المستمر في الأرباح ورأس المال وجودة القروض، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية إلى المساهمين بمقدار 4 فلس عن كل سهم.

تصنيف بنك الخليج في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى

كان هذا التقدم الذي أحرزه بنك الخليج محل تقدير من قبل وكالات التصنيف الائتماني. وقبل عام 2015، كان البنك مصنفاً في المرتبة "A+" من قبل وكالة فيتش. وفي يونيو 2015، قامت وكالة ستاندارد أند بورز برفع تصنيف البنك إلى المرتبة "A-" من المرتبة "BBB+". وفي نوفمبر من العام ذاته، قامت وكالة موديز برفع تصنيف البنك إلى المرتبة "A3" من المرتبة "Baa1". وبهذا، أنهى بنك الخليج عام 2015 بثلاثة تصنيفات في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكبرى.

وتعكس تلك التصنيفات ما أنجزه البنك من إعادة هيكلة محافظته، وانخفاض النزعة للمخاطر لديه، وقوة أرباحه المحققة من الأنشطة الأساسية، وكفاية مصداته الرأسمالية. وقامت الوكالات بتثبيت جودة موجودات البنك ورسمته وقدرته العالية على تحقيق الإيرادات، وسلامة نظم وممارسات إدارة المخاطر لديه. ويعتبر تحقيق تلك التصنيفات المرتفعة في وقت يشهد فيه العالم اضطرابات شاهدة على النمو والتحول الاستراتيجي الذي استطاع البنك إنجازه.

خدمة العملاء والمنتجات أساس النمو للبنك

أوضحت الدراسة التي قمنا بإجرائها في عام 2015 حول مدى رضا العملاء تحسن الخدمة في كافة نقاط التعامل مع العملاء، وانخفاض حجم شكاوى العملاء. وتشير نتائج الدراسة إلى التحسن الكبير في الصورة الذهنية لعلامتنا التجارية بدليل ارتفاع صافي درجات الترويج (NPS)، خاصة لدى عملاء الخدمة المميزة. وبناءً على ملاحظات العملاء بشأن مجالات التحسين، قمنا بطرح أحدث تطبيق للخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال والإنترنت، باستثمارات كبيرة، وسيتم طرح كلا الخدمتين في عام 2016.

وواصلت الخدمات المصرفية الشخصية أداءها القوي في عام 2015، حيث حققت نمواً كبيراً في إيرادات الفوائد ومتوسط نمو مركب في القروض بلغ 14% منذ عام 2012. وفي أعقاب إعادة تشكيل شريحتين رئيسيتين من عملائنا في أوائل عام 2015، شهدت شريحة حساب الراتب للكويتيين نمواً بنسبة 12%، ونمواً بنسبة 52% في شريحة حساب red المخصص للطلاب، كما قام البنك بإطلاق برنامج الولاء " مكافآت الخليج "، الذي يتضمن " نقاط الخليج " لإتاحة الحصول على أسرع رحلات مجانية بالطائرة في الكويت، وكذلك تطبيق Gulf Bank Entertainer، وهو أول تطبيق من نوعه في الكويت يحدد على الهاتف النقال مواقع العروض الحصرية الفورية المقدمة إلى العملاء في كل من الكويت و الإمارات العربية المتحدة و لندن.

وقد تحقق نمو في الخدمات المصرفية للشركات في مصرفنا على الرغم من التخفيض في القطاعات والعملاء ذوي المخاطر العالية. وقد عملت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات على تحسين منتجاتها وخدماتها، بالإضافة إلى ضبط مسار العمليات بهدف تقديم خدمة أسرع وأكثر كفاءة إلى عملائنا. وأدى ذلك إلى تحقيق نمو قوي في إيرادات إدارة النقد والخدمة المصرفية عبر الإنترنت. وقامت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات بتحديث النظام الآلي لمعالجة الرواتب، بحيث أصبح يتيح للعملاء من الشركات إجراء معاملات الرواتب عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، تظل عمليات الخدمات المصرفية للشركات متواجدة بصورة فعالة في قطاع الإنشاءات و " الخطة التتموية لدولة الكويت "، وذلك من خلال تمويل العديد من المشروعات الكبرى المتضمنة في الخطة.

الجوائز التي حصل عليها البنك

قوبل نجاح البنك هذا العام بالتقدير، حيث حصل البنك على العديد من الجوائز. وقد وردت قائمة تفصيلية بالجوائز على الصفحة 9 من هذا التقرير. وتعكس تلك الجوائز ما حققه البنك من إنجازات في أداء الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد، ومنتجاته المميزة المقدمة للشركات، وتميزه في مجال التشغيل في كافة وحدات العمل بالبنك. كما تم تكريم البنك عالمياً ومحلياً لإبداعه الإعلاني المؤثر، وكذلك لجهوده في مجالات الموارد البشرية وتطوير الموظفين.

الاهتمام برأس المال البشري وبناء المواهب

يهدف الحفاظ على ميزتنا التنافسية وزيادتها، يركز البنك على استقطاب المواهب المناسبة وتطويرها والاحتفاظ بأفضلها. وقد أوضحت أحدث الدراسات التي قمنا بإجرائها لمدى الرضا الوظيفي أن هناك زيادة في رضا الموظفين من 78% إلى 81% في أنحاء البنك.

ويفتخر البنك بأن نسبة الكويتيين العاملين فيه بلغت 64%، مع الالتزام بزيادة تلك النسبة والعمل على مزيد من المساواة بين الجنسين. كما تم الاحتفال بأولى الجولات التدريبية لبرنامج تطوير الخريجين الذي ينظمه البنك (المعروف حالياً باسم " أجيال ") للمواهب من الكوادر الكويتية.

الفعاليات والمسؤولية الاجتماعية

قام البنك خلال العام برعاية العديد من الفعاليات الاجتماعية التي تركز على الشباب والتعليم والصحة واللياقة البدنية، ومساعدة المحتاجين، وتمكين المرأة، وتعزيز الثقافة والتراث الكويتي. وواصل مساهمته كراعٍ رئيسي في برنامج إنجاز الكويت، وكان للبنك عدد كبير من الموظفين المتطوعين. وتساعد مؤسسة إنجاز في تقديم برامج تعليم اللغتين العربية والإنجليزية حول قيادة الأعمال ومهارات القيادة، وذلك لمساعدة الشباب في بناء مسار مهني ناجح. ويمثل ذلك إحدى أهم التحديات الاستراتيجية في منطقتنا.

ونظراً إلى رغبة البنك في رفع مستوى الوعي الصحي، اختتم البنك بنجاح أول ماراثون " ماراثون بنك الخليج 642 "، وهو أول سباق كامل على الطريق في الكويت معتمد من الجهة العالمية المشرفة على سباقات الماراثون. وكان ماراثون بنك الخليج 642 عبارة عن فعالية المشي والعدو (5 كلم، 10 كلم، 21 كلم و42 كلم)، وتظهر السباقات الثلاثة الأطول على الجدول العالمي للسباقات. وقد قوبل السباق بترحيب بالغ، حيث شارك فيه أكثر من 2,400 متسابق يمثلون 74 دولة.

واستمراراً لاهتمامه بالشباب، ساهم البنك كراعٍ بلايني لمؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في الولايات المتحدة الأمريكية وقام أيضاً برعاية ندوة تمكين الشباب، وهي مبادرة كويتية يقدمها الشباب لأجل الشباب في الكويت. كما قام البنك برعاية برنامج التدريب والتطوير " جاهزين 2 " بالتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.

كما ساهم البنك مرةً أخرى كراعٍ رئيسي " لرحلة الغوص التراثية " ، وهي إحدى الفعاليات الهامة التي تجسد التراث الكويتي. ويمثل هذا المهرجان المستمر لعدة أيام تخليداً للتراث الثقافي والاقتصادي ويهدف إلى تعريف أجيال الشباب بحياة الأجداد.

وخلال شهر رمضان المبارك، عمل البنك على مساعدة الأطفال والمحتاجين، كما أطلق الحملة التلفزيونية بعنوان " أنا كويتي " في أعقاب التفجيرات الأثمة التي وقعت في شهر رمضان. وقد ركزت هذه الحملة، التي حازت على جائزة، على القيم الموروثة في الكويت ودعت إلى الوحدة الوطنية في وقت الشدة. ولا يزال أثر تلك الحملة قائماً، بحيث يشاهد الإعلان التلفزيوني الأفراد حول العالم ويدعمون رسالته.

وفي الختام

مع كافة تلك الإنجازات والتقدير الدولية، أصبح البنك في موقع يتيح له المضي قدماً نحو المرحلة المقبلة من التوسع. وفي معرض تطلعنا إلى المستقبل، نضع نصب أعيننا تحقيق المزيد من الابتكارات، مع بقاء عملائنا في صلب تركيزنا.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن مدى تقديري لمجلس الإدارة ومساهمينا الكرام على التزامهم وولائهم. كما أود أن أتقدم بوافر الشكر إلى عملائنا الأعزاء على ثقتهم المستمرة في منتجاتنا وخدماتنا، وما كان لكل هذا التقدم أن يتحقق لولا جهود موظفينا وتفانيهم، وأتقدم إليهم بالشكر على خدمتهم وعلى انتمائهم لأسرة بنك الخليج.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أيضاً أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسموولي العهد، الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء، الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، على قيادتهم وإرشاداتهم الحكيمة. كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والعاملين فيهما على دعمهم المتواصل طوال العام.



عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

الجوائز التي حصدتها البنك



أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الكويت - إيجن بانكر



أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية - مجلة انترناشيونال فاينانس



أفضل بنك في خدمة العملاء الأفراد - مجلة انترناشيونال فاينانس



أفضل خدمة للعملاء الأفراد - مجلة بانكر ميدل ايست



أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية الفردية - إنترناشيونال بانكر



أفضل بنك تجاري - إنترناشيونال بانكر



أفضل تجربة للعملاء على مستوى الفرع الشامل في الكويت
شركة "إيثوس للحلول المتكاملة" تقرير مؤشر المقارنة المعيارية - تجربة العملاء



أفضل تجربة للفروع - شركة "إيثوس للحلول المتكاملة"



أفضل بنك في إدارة النقد في الكويت - إيجن بانكر



أفضل خدمة للعملاء الأفراد - مجلة بانكر ميدل ايست



أفضل بنك في إدارة النقد - مجلة بانكر ميدل ايست



أفضل قرض للسيارة - مجلة بانكر ميدل ايست



التميز في التعلم والتطوير - شركة ناسيبا



أفضل شخصية قيادية في مجال الموارد البشرية - معهد "إمبلوير براندينج"



أفضل بنك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة - ذا يوروبيان



Deutsche Bank

التميز في جودة التحويلات باليورو - دويتشه بنك



Citibank

"التميز في عملية الدفع الإلكتروني الفوري" - سيتي بنك



Elite Quality Recognition - بنك جي.بي. مورغان تشيس

التميز في عمليات المدفوعات المباشرة بالجنيه الاسترليني - بنك باركليز



"الفئة المؤثرة" - جوائز الابداع الاعلاني الثالث

"سافاير" (فضية) من مهرجان كريستال



GULF BANK 642 MARATHON



ماراثون بنك الخليج 642

ماراثون الخليج 642
لتحفيز الاهتمام بالصحة والرشاقة

الماراثون الأول والوحيد المعتمد عالمياً في الكويت.

مجلس الإدارة



عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة



علي مراد يوسف بهبھاني
نائب رئيس مجلس الإدارة



بدر ناصر محمد الخرافي
عضو مجلس إدارة



عمر حمد العيسى
عضو مجلس إدارة



ساير بدر السايير
عضو مجلس إدارة



فاروق علي بستكي
عضو مجلس إدارة



بدر عبد المحسن ناصر الجيعان
عضو مجلس إدارة



جاسم مصطفى جاسم بودي
عضو مجلس إدارة



خالد فيصل علي المطوع
عضو مجلس إدارة

<p>عمر قتيبة الغانم رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج ش.م.ك.ع. رئيس لجنة الحوكمة</p>	
<p>رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج، 16 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج، 17 مارس 2012 إلى 15 مارس 2013 عضو مجلس إدارة، 11 إبريل 2009 إلى 16 مارس 2012</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>- ماجستير إدارة الأعمال، يونيو 2002، كلية هارفارد لإدارة الأعمال، جامعة هارفارد، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية - بكالوريوس إدارة الأعمال، يونيو 1997، كلية ستيرن لإدارة الأعمال، جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>- شركة صناعات الغانم، الكويت: الرئيس التنفيذي، 2005 إلى الوقت الحاضر المدير التنفيذي، 2004 إلى 2005 المدير العام، 2002 إلى 2004 - مورغان ستانلي، لندن: محلل مالي، تغطية الشرق الأوسط، 1999 إلى 2000 محلل مالي، الدمج والاستحواذ، 1998 إلى 1999 - آسيا للاستثمار، الكويت رئيس مجلس الإدارة، 2005 إلى 2013 عضو لجنة الاستثمار، 2005 إلى 2013 - إي أي إنترناشيونال، نيويورك عضو مجلس إدارة، 2002 إلى الوقت الحاضر - بيريليا واينبيرغ بارتترز، نيويورك عضو مؤسس، 2006 إلى الوقت الحاضر - إنجاز، الكويت المؤسس ورئيس مجلس الإدارة، 2005 إلى الوقت الحاضر - إنجاز، العرب، الأردن عضو مجلس إدارة، 2005 إلى الوقت الحاضر</p>	<p>الخبرة العملية:</p>

<p>علي مراد بهبهاني نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس لجنة المخاطر</p>	
<p>عضو مجلس إدارة ، 11 إبريل 2009 نائب رئيس مجلس إدارة، 15 مارس 2013</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>بكالوريوس أدب إنجليزي، جامعة الكويت</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>- عضو مجلس إدارة، شركة الكويت للتأمين - عضو مجلس إدارة، شركة الصناعات الوطنية - رئيس شركة مراد يوسف بهبهاني - عضو مجلس إدارة سابقاً في شركة السينما الوطنية الكويتية (ش.م.ك.)، الكويت - عضو مجلس إدارة سابقاً في الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب</p>	<p>الخبرة العملية:</p>
<p>ساير بدر الساير عضو مجلس الإدارة عضو لجنة الحوكمة</p>	
<p>17 مارس 2012</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>بكالوريوس الهندسة، اسكتلندا</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>- الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الساير، الكويت - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت - عضو مجلس إدارة ميامي إنترناشيونال هولدنغز، إنك، ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية - عضو مجلس إدارة سابقاً في شركة يوروفينكس للإدارة إس إي، لكسمبورغ - عضو مجلس إدارة سابقاً في بنك إف أي إم، مالطة - عضو مجلس إدارة سابقاً في لبنان إنفست، لبنان - عضو مجلس إدارة سابقاً في بنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت - عضو مجلس إدارة سابقاً في بنك عوده، لبنان</p>	<p>الخبرة العملية:</p>

<p>فاروق علي أكبر بستكي عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة التدقيق</p>	
<p>ممثل الهيئة العامة للاستثمار، 11 إبريل 2009</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>بكالوريوس الهندسة الصناعية، جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>المدير التنفيذي - قطاع الاستثمارات البديلة، الهيئة العامة للاستثمار - عضو مجلس إدارة، فورستريان ريالتي إنك، الولايات المتحدة الأمريكية - عضو مجلس إدارة، سانت مارتنز بروبرتي كوربوريشن - المملكة المتحدة - عضو مجلس إدارة سابقاً، الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا، الكويت - عضو مجلس إدارة سابقاً، شركة نقل وتجارة المواشي، الكويت - عضو مجلس إدارة سابقاً، الشركة الكويتية للاستشارات والاستثمار، الكويت</p>	<p>الخبرة العملية:</p>
<p>عمر حمد يوسف العيسى عضو مجلس الإدارة نائب رئيس لجنة التدقيق عضو لجنة الترشيحات و المكافآت</p>	
<p>11 إبريل 2009</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>بكالوريوس القانون، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>المؤسس والعضو المنتدب في مكتب العيسى وشركاه للمحاماة - الرئيس سابقاً للجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية - الرئيس سابقاً لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية - رئيس مجلس الإدارة سابقاً لجمعية المحامين الكويتية - رئيس مجلس الإدارة سابقاً لشركة نيشان القابضة - نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة أبو الحصانية الدولية العقارية، الكويت - رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة - رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية، مصر - نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً لجمعية المحامين الكويتية - أمين السر سابقاً لجمعية المحامين الكويتية - رئيس لجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية - عضو سابقاً في مجلس إدارة شركة عربي - مستشار معين لدى الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي - عضو الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم - 2015 - جمعية الحقوقيين الكويتية - 2015</p>	<p>الخبرة العملية:</p>

<p>جاسم مصطفى بودي عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت</p>	
<p>17 مارس 2012</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتكاملة القابضة، ش.م.ك.م.، الكويت - عضو مجلس إدارة، شركة الكويت للتأمين، الكويت - نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، الشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت - رئيس مدراء العمليات سابقاً، شركة بودي، الكويت - نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة أسمنت الهلال، الكويت - رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة مجموعة النقل والمستودعات، الكويت 	<p>الخبرة العملية:</p>
<p>خالد فيصل علي المطوع عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق</p>	
<p>9 مارس 2015</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>بكالوريوس العلوم السياسية وإدارة الأعمال، جامعة نورث إيسترن، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نائب الرئيس التنفيذي لشركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية - عضو فخري في إنجاز - الكويت (جزء من إنجاز العربي، جي إي وورلدوايد) - نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، المجلس الاستشاري العالمي للامتيازات في نيكسين للامتيازات - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة بويان المقارية - عضو مجلس إدارة سابقاً، شركة بيان للاستثمار - عضو مجلس إدارة سابقاً، شركة المعادن وإعادة التدوير - عضو مجلس إدارة سابقاً، فيلا مودا لايف ستايل - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة دار الطبي القابضة 	<p>الخبرة العملية:</p>

<p>بدر ناصر محمد الخرافي عضو مجلس الإدارة نائب رئيس لجنة الحوكمة عضو لجنة إدارة المخاطر</p>	
<p>17 مارس 2012</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>درجة الماجستير من كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستثمار، شركة الخليج للكيبيلات والصناعات الكهربائية، الكويت مدير اللجنة التنفيذية لمجموعة محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده ذ.م.م.، الكويت عضو مجلس إدارة الاستشاري للشرق الأوسط، كوتس أند كومباني نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الاستثمار لشركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. (مجموعة زين)، الكويت عضو مجلس إدارة، أثير للاتصالات العراق المحدودة (زين العراق)، العراق العضو المنتدب، الخاتم (زين العراق) نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة السودانية للهواتف المتنقلة (زين السودان)، السودان رئيس مجلس الإدارة، موبايل إنتريم كوم (MIC2) إس إي إل، لبنان المدير العام، شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات ذ.م.م. عضو مجلس إدارة، شركة المرطبات التجارية (كوكا كولا)، الكويت عضو مجلس إدارة، فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين عضو مجلس إدارة، شركة الصلب البحرينية، ش.م.ب.، البحرين عضو مجلس إدارة، الشركة المتحدة للاستينلس ستيل (أوسكو)، البحرين نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة دياموند موتورز العالمية للسيارات (سيارات متسوبيشي)، مصر رئيس مجلس الإدارة، إيماك للصناعات الورقية، مصر رئيس مجلس الإدارة، الشركة العربية للألمنيوم، ش.م.م.، مصر رئيس مجلس الإدارة، ماك القابضة للصناعات، مصر رئيس مجلس الإدارة، إيماك لتنظيم الفراجل، مصر رئيس مجلس الإدارة، الشركة الأهلية للورق، مصر عضو مجلس إدارة، جمعية الصداقة الكويتية البريطانية نائب رئيس مجلس الإدارة، إنجاز الكويت، الكويت عضو المجلس الاستشاري الصناعي، الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت عضو مجلس إدارة، نادي كاظمة الرياضي، الكويت</p>	<p>الخبرة العملية:</p>

<p>بدر عبد المحسن الجيعان عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة إدارة المخاطر نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت</p>	
<p>16 مارس 2013</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>- بكالوريوس الاقتصاد، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية - ماجستير القانون، جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>- مؤسس وشريك أول، ميسان بارترز، الكويت - عضو مجلس إدارة والمدير التنفيذي الأول سابقاً، كارليل مينا للاستشارات الاستثمارية - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة - المستشار العام للمجموعة وعضو مجلس إدارة العليا سابقاً، أجيليتي للخدمات اللوجستية، الكويت - محام سابقاً، شيرمان آند ستيرلنغ، نيويورك/أبو ظبي - نائب الرئيس سابقاً، حقوق الملكية الخاصة، مكتب الاستثمار الكويتي، لندن</p>	<p>الخبرة العملية:</p>

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تبلغ المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة ما مقداره 135 ألف د.ك. (2014: 135 ألف د.ك.)، وذلك وفقاً للوائح المعمول بها محلياً، وتخضع لموافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

معاملات الأطراف ذات الصلة

إن بعض الأطراف ذات الصلة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي البنك، وعائلاتهم والشركات التي يملكون فيها حصص الغالبية) هم عملاء للبنك في إطار مجريات العمل المعتادة. ويتم إجراء تلك المعاملات بذات الشروط التي تخضع لها المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات الصلة إلى حد بعيد. وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 من البيانات المالية.



الخدمة المصرفية عبر الموبايل تسهّل حياتك

أنجز معاملاتك المصرفية ببساطة وأمان
على موبايلك الآن.

الإدارة



(من اليسار إلى اليمين):

منى منصور - مدير عام خدمة العملاء، خالد المطوع - مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والإستثمار، سلمى الحجاج - مدير عام الموارد البشرية، كيفن سميث - رئيس المدراء الماليين، سيزار جونزاليس بويغو - الرئيس التنفيذي، عمر قتيبة الغانم - رئيس مجلس الإدارة، أنطوان ظاهر - نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام الخدمات المصرفية للشركات والإستثمار، فيكرام إيسار - مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية، نبيل عبدالملك - مدير عام الإدارة القانونية والإلتزام وشؤون مجلس الإدارة، سؤدد حمام - مدير عام الخزينة، حسام مصطفى - مدير عام التدقيق الداخلي، بيتر روبرتس - مدير عام تكنولوجيا المعلومات ورئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات.

تتولى الإدارة التنفيذية لبنك الخليج المسؤولية عن التأكد من جريان أعمال البنك وأنشطته وفقاً للاستراتيجية العامة والنزعة للمخاطر والسياسات المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك. ويتم تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة لأداء المهام المناطة بكل منهم في إدارة عمليات البنك. ويشمل أعضاء فريق الإدارة التنفيذية كلاً من الرئيس التنفيذي، ونائبه، ورؤساء إدارات العمل والوحدات المساندة، وأي أشخاص آخرين يمكن اعتبارهم عنصراً أساسياً لتنفيذ أعمال البنك بنجاح.

يعمل البنك على التأكد من حصول جميع أعضاء الإدارة التنفيذية على المؤهلات الأكاديمية والمهنية المناسبة، والخبرات ذات الصلة، وعلى تمتعهم بالنزاهة الشخصية اللازمة لإدارة أعمال البنك. ويتم تزويد أعضاء الإدارة التنفيذية ببرامج تدريبية مستمرة للتأكد من مواكبتهم لأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية والمالية.

إن أعضاء الإدارة التنفيذية مسؤولون عن المساهمة في إرساء الحوكمة السليمة للبنك من خلال سلوكهم الشخصي ومن خلال العمل كمثال يحتذى في القيادة. كما يتعين على أعضاء الإدارة التنفيذية مساندة وتشجيع الثقافة المؤدية إلى ترسيخ قواعد الحوكمة وإدارة المخاطر.

تتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن تكليف موظفي البنك بالمهام وترويج الهيكل التنظيمي، مما يعزز روح المساءلة والشفافية. كما يتعين على أعضاء الإدارة التنفيذية التأكد من كفاية صلاحيات وظائف الإلتزام الرقابي والمخاطر في البنك ومن ممارسة فصل المهام دون وجود أي تعارض بينها.

كذلك، تعمل الإدارة التنفيذية على تزويد مجلس الإدارة بالتقارير المالية والإدارية على فترات متفق عليها. ويجب أن تكون تلك التقارير المقدمة من الإدارة التنفيذية متوافقة مع مبادئ الشفافية والموضوعية. ويعتمد المجلس على خبرات الإدارة التنفيذية في تنفيذ قراراته.

وتسعى الإدارة التنفيذية إلى التأكد من تلقي الموظفين للتوجيهات الكافية لاستيفاء المهام الموكلة إليهم في تنفيذ الأعمال اليومية للبنك بأمان وبأسلوب يتميز بالحيطة. ويتضمن ذلك التأكد من وجود السياسات والإجراءات المناسبة وتعميمها على جميع الموظفين المعنيين، وتوفيرها بصورة منتظمة. وفي ظل ممارسات الحوكمة في البنك، فقد قامت الإدارة التنفيذية باستحداث إطار للإدارة الفعالة للمستندات، وذلك للتأكد من أن الإلتزام الرقابي وإدارة المخاطر يشكلان جزءاً لا يتجزأ من تقييم عملية اتخاذ القرار في البنك.

<p>سيزار جونزاليس بوينو ماير الرئيس التنفيذي</p>	
<p>18 مارس 2014</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>- درجة الماجستير من كلية بيل للإدارة، نيوهافن، الولايات المتحدة الأمريكية - درجة مزدوجة في القانون وإدارة الأعمال، إيكاد، مدريد</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>- الرئيس التنفيذي سابقاً لبنك نونفاغاليكا، فيغو، إسبانيا - الرئيس الإقليمي لأوروبا سابقاً، بنك إي إن جي، أمستردام - المدير العام سابقاً لأي إن جي دايركت، أمستردام - المؤسس والرئيس التنفيذي سابقاً لأي إن جي دايركت، إسبانيا، مدريد - مدير القنوات البديلة سابقاً، أرجنتاريا، مدريد - المدير المشارك سابقاً، ماكينزي أند كو، لشبونة، مكسيكو سيتي، ومدريد - مستشار سابق في مجموعة بوسطن للاستشارات، بوسطن، لندن ومدريد - محلل مالي سابق، أسيسوريز بورساتيلز (حالياً مورغن ستانلي)، مدريد - محلل مالي سابق، سيتي بنك، مدريد</p>	<p>الخبرة العملية:</p>

<p>أنطوان جان ضاهر نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار</p>	
<p>7 يوليو 2013</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>- درجة الماجستير في إدارة الأعمال - العلوم المالية، 2000، جامعة كيس ويسترن ريزيرف، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية - بكالوريوس الهندسة المدنية، بامتياز، 1993، جامعة كليفلاند ستيت، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>- رئيس الخدمات المصرفية المحلية للشركات سابقاً، بنك الكويت الوطني، الكويت - رئيس وحدة الشركات المحلية متعددة الجنسيات سابقاً، بنك الكويت الوطني، الكويت - نائب الرئيس سابقاً، الخدمات المصرفية للشركات/أسواق المال، بي إن سي/ناشيونال سيتي بنك، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية - مدير العلاقات سابقاً، الخدمات المصرفية للشركات قسم العقار، بي إن سي/ناشيونال سيتي بنك، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية - مدير المشروعات سابقاً، مجموعة فولر الهندسية بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية</p>	<p>الخبرة العملية:</p>

<p>حسام سليمان مصطفى مدير عام التدقيق الداخلي ورئيس المدققين الداخليين</p>	
<p>10 أغسطس 2014</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة اليرموك - إربد، الأردن - مدقق مصرفي معتمد (CBA) - مدقق نظم معلومات معتمد (CISA) - مفتش مكافحة احتيال معتمد (CFE) - مدقق رقابة داخلية معتمد (CICA) 	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نائب الرئيس الأول سابقاً، رئيس بازل 2 بينك أبو ظبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة - نائب الرئيس الأول سابقاً، قسم التدقيق الداخلي للمجموعة، بنك أبو ظبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة - رئيس التدقيق الداخلي سابقاً، شركة أبو ظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة - مدير إدارة التدقيق سابقاً، بنك أبو ظبي الوطني، الإمارات العربية المتحدة - مدير وحدة مكافحة الاحتيال وتحريات الأخطاء التشغيلية سابقاً، بنك أبو ظبي الوطني، الإمارات العربية المتحدة - مساعد مدير سابقاً، إدارة التدقيق، بنك أبو ظبي الوطني، الإمارات العربية المتحدة - مدقق/مدقق رئيس/مدقق مشرف رئيسي سابقاً، بنك أبو ظبي الوطني، الإمارات العربية المتحدة - رئيس قسم لدى البنك المركزي الأردني سابقاً، الأردن 	<p>الخبرة العملية:</p>
<p>كيفن سميث رئيس المدراء الماليين</p>	
<p>12 أغسطس 2015</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال، جامعة بيرديو، إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية - درجة البكالوريوس في العلوم المالية، جامعة ميريلاند، ميريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية 	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - رئيس المدراء الماليين سابقاً، كونسيومر بنك، ستاندارد تشارترد بنك، سنغافورة - رئيس المدراء الماليين سابقاً، طوكيو ستار بنك، اليابان - رئيس المدراء الماليين سابقاً، التمويل الاستهلاكي العالمي، سيتي جروب، اليابان - رئيس المدراء الماليين سابقاً، جنرال إلكتريك كابيتال فاينانس، اليابان 	<p>الخبرة العملية:</p>

<p style="text-align: center;">خالد المطوع مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمارات</p>	
18 يونيو 1989	تاريخ التعيين:
<ul style="list-style-type: none"> - درجة البكالوريوس في الاقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية - شهادة التعليم العام "جي سي ئي أوليفل"، جامعة لندن، المملكة المتحدة 	المؤهلات العلمية:
<ul style="list-style-type: none"> - برنامج هارفارد للقادة ذوي الإمكانيات المرتفعة (مايو 2009) - برنامج هارفارد لتطوير القادة (ديسمبر 2010 - يونيو 2011) - برنامج هارفارد - بناء الأعمال في الأسواق الناشئة (مايو 2012) 	التعليم التنفيذي:
<ul style="list-style-type: none"> - مدير عام مجموعة الأعمال المصرفية الاستثمارية بالوكالة سابقاً بينك الخليج ش.م.ك.ع.، الكويت - مدير عام إدارة المخاطر بالوكالة سابقاً بينك الخليج ش.م.ك.ع.، الكويت - مدير أول، نائب رئيس مجموعة الأعمال المصرفية الدولية سابقاً بينك الخليج ش.م.ك.ع.، الكويت - مدير سابقاً - قسم تمويل تجارة النفط بينك الخليج ش.م.ك.ع.، الكويت - عمل سابقاً في إدارة تمويل الشركات للشرق الأوسط في بانكرز تراست كومباني، لندن، المملكة المتحدة - مساعد مدير سابقاً - قسم الشركات الدولية، مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، بنك الخليج ش.م.ك.ع. - مساعد مدير سابقاً، المؤسسات المالية - مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، بنك الخليج ش.م.ك.ع.، الكويت - عضو مجلس إدارة سابقاً في شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي-نت)، الكويت - عضو مجلس إدارة سابقاً - شركة المصالح العقارية، الكويت 	الخبرة العملية:

<p style="text-align: center;">منى منصور علي مدير عام خدمة العملاء</p>	
15 أغسطس 2004	تاريخ التعيين:
بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة الكويت	المؤهلات العلمية:
<ul style="list-style-type: none"> - نائب المدير العام سابقاً، العمليات، بنك الخليج، الكويت - مدير تنفيذي سابقاً، دعم الخدمات المصرفية للأفراد، بنك الخليج، الكويت - مدير تنفيذي سابقاً، الخدمات المصرفية الشخصية المحلية، بنك الكويت الوطني، الكويت - مدير أول سابقاً، قسم بطاقات خدمات البطاقات، بنك الكويت الوطني، الكويت - رئيس إدارة خدمات الأعضاء سابقاً، قسم خدمات البطاقات، بنك الكويت الوطني، الكويت - مبرمجة كمبيوتر سابقاً، بنك الكويت الوطني، الكويت - عضو مجلس إدارة في شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي-نت) 	الخبرة العملية:

<p>نبيل عبد الملك مدير عام إدارة الشؤون القانونية والالتزام الرقابي وشؤون مجلس الإدارة</p>	
<p>1 فبراير 2015</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال، الجامعة الأميركية في بيروت، يونيو 2014 - جامعة ولاية كارولينا الشمالية (رالي الولايات المتحدة الأمريكية): إتمام دراسات الدكتوراه في الماكرواقتصاديات والمالية العامة (خريف 1984-1985) - الجامعة الأميركية في بيروت - ماجستير الاقتصاد بامتياز (فبراير 1985) - بكالوريوس الاقتصاد بامتياز (فبراير 1982) - الجامعة اللبنانية (كلية الحقوق)، بيروت، لبنان - ماجستير الحقوق بامتياز (يونيو 1983) - دراسات عليا في القانون الخاص، أكمل الدورة الدراسية بامتياز (أكتوبر 1990) 	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - يونيو 2011 إلى يناير 2015: أجيليتي، المستشار العام للمجموعة - يوليو 2007 إلى يونيو 2011: أجيليتي، نائب المستشار العام للمجموعة والمستشار العام للشرق الأوسط وشمال أفريقيا - يوليو 2007 إلى يونيو 2014: صناعات الغانم، مستشار قانوني (الدعاوى والتحكيم) - 1992 إلى الوقت الحاضر: المالك الحصري لمكتب عبد الملك للمحاماة في بيروت، لبنان، مجال النشاط: عمليات الدمج والاستحواذ، الأعمال المصرفية الاستثمارية، الأعمال المصرفية والتجارية، التقاضي والتحكيم - 1985 إلى الوقت الحاضر: محاضر بدوام جزئي في الجامعة الأميركية في بيروت (تعاقد الحضارات وقانون الشركات) 	<p>الخبرة العملية:</p>
<p>سلمى الحجاج مدير عام الموارد البشرية</p>	
<p>1 فبراير 2013</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - درجة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة فينكس، أريزونا، الولايات المتحدة - درجة البكالوريوس في الرياضيات، من جامعة الكويت، الكويت 1985 	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مدير سابقاً لمركز تطوير القيادة بمؤسسة البترول الكويتية، الكويت - مدير سابقاً للموارد البشرية لشركة النفط الكويتية الدولية، الكويت - عملت سابقاً في الموارد البشرية بمؤسسة الخليج للاستثمار، الكويت - عضو سابق في جمعية مهندسي البترول للتدريب - عضو في مجلس الأمناء للجمعية العربية لإدارة الموارد البشرية 	<p>الخبرة العملية:</p>

<p>بيتر رويرتس مدير عام تكنولوجيا المعلومات ورئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات</p>	
<p>3 نوفمبر 2013</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>درجة في الجغرافية والاقتصاد، جامعة لندن، المملكة المتحدة</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>الخبرة العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نائب الرئيس التنفيذي سابقاً - رئيس مجموعة العمليات بالبنك الأهلي التجاري، المملكة العربية السعودية - رئيس مركز باركليز للتكنولوجيا سابقاً، المملكة المتحدة (بي تي سي - المملكة المتحدة) - رئيس الخدمة والدعم الدولي سابقاً لبرنامج القنوات الإلكترونية - الخدمات المصرفية الفردية والتجارية - باركليز - رئيس مدراء العمليات الإقليمي سابقاً في بنك باركليز - شرق أفريقيا والمحيط الهندي (ومقرها نيروبي بكينيا) - رئيس مدراء العمليات سابقاً في بنك باركليز لبتسوانا، المملكة المتحدة - رئيس مركز خدمات الشركات سابقاً في باركليز (التعافي وإعادة هيكلة الشركات) - الشمال، المملكة المتحدة - مساعد مدير الخدمات الفردية سابقاً في بنك باركليز لشمال لندن ومنطقة لوتون، المملكة المتحدة - مدير المشروع سابقاً في إدارة المخاطر الائتمانية بالمملكة المتحدة في بنك باركليز، المملكة المتحدة - مدير علاقات الشركات سابقاً في بنك باركليز، المملكة المتحدة - مشارك في معهد المصرفيين 	
<p>سؤدد عبدالمجيد حمام مدير عام الخزينة</p>	
<p>18 يناير 2015</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<p>ماجستير إدارة أعمال، جامعة بلكنت، أنقرة، تركيا</p>	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<p>الخبرة العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - رئيس مدراء المخاطر المالية سابقاً ببنك أي إن جي تركيا، استانبول - نائب الرئيس الأول سابقاً (رئيس الخزينة) ببنك أي إن جي تركيا، استانبول - رئيس الخزينة سابقاً لبنك أويك تركيا، استانبول - مدير إدارة الصرف الأجنبي سابقاً ببنك بوسطن تركيا، استانبول 	

<p>توماس جورج مدير عام الاستراتيجية وإدارة المشروعات</p>	
<p>22 سبتمبر 2002</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - برنامج الإدارة المتقدم، كلية هارفارد لإدارة الأعمال - محاسب قانوني، معهد المحاسبين القانونيين، الهند - محاسب تكاليف وإدارة، معهد حسابات التكاليف والإدارة بالهند 	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المراقب المالي سابقاً، الشركة الكويتية الوطنية للتسويق - مدير التمويل سابقاً (التمويل ونظم معلومات الإدارة)، مجموعة الخرافي الوطنية - مدير سابقاً، كيربي لنظم البناء، الكويت، صناعات الغانم - مدير سابقاً في شركة تاتا للحديد والصلب، الهند - مستشار سابقاً، إي فيرغسون أند كومباني - عضو جمعية محلي الاحتيال المعتمدين، الولايات المتحدة الأمريكية 	<p>الخبرة العملية:</p>

<p>فيكرام إيسار مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية</p>	
<p>24 مارس 2013</p>	<p>تاريخ التعيين:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة دلهي، الهند - محاسب قانوني، معهد المحاسبين القانونيين، الهند 	<p>المؤهلات العلمية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - رئيس مدراء العمليات سابقاً، نظام الخدمات المصرفية للأفراد، المنتجات والتمويل الاستهلاكي، ستاندارد تشارترد بنك، سنغافورة - رئيس الخدمات المصرفية الشخصية سابقاً، ستاندارد تشارترد بنك، تايلاند - رئيس الخدمات المصرفية الشخصية سابقاً، ستاندارد تشارترد بنك، بنغلاديش - رئيس إدارة وتوزيع الثروات سابقاً، ستاندارد تشارترد بنك، الهند - رئيس إدارة الثروات سابقاً، ستاندارد تشارترد بنك، الهند - مدير عام التسويق، المنتجات المصرفية سابقاً، ستاندارد تشارترد بنك، الهند - مدير أول سابقاً، الخدمات المصرفية الشخصية، مشروع المرفأ الهندي من ستاندارد تشارترد بنك، الهند - مدير سابقاً، تصميم العمليات، ستاندارد تشارترد بنك، الهند - مدير سابقاً، الرقابة الداخلية، ستاندارد تشارترد بنك، الهند - مساعد مدير سابقاً، الرقابة الداخلية، ستاندارد تشارترد بنك، الهند - مستشار سابقاً، إي إف فيرغسون أند كو، الهند 	<p>الخبرة العملية:</p>

دراسة وتحليل الإدارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(بالمليون دينار كويتي باستثناء السهم والمعلومات حول المعدل)

ملخص البيانات المالية

2014	2015	(بالمليون د.ك.)
163	169	إيرادات التشغيل
35	39	صافي الربح
3,822	3,926	إجمالي القروض والسلف للعملاء
5,331	5,438	إجمالي الموجودات
4,340	4,563	الودائع
511	538	إجمالي حقوق المساهمين
2,931	2,910	العدد النهائي الصافي للأسهم القائمة (بالمليون)
12	13	ربحية السهم (فلس)
%22	%21	العائد على حقوق المساهمين قبل المخصصات في بداية الفترة
%7.3	%7.6	العائد على حقوق المساهمين في بداية الفترة
%0.67	%0.72	العائد على متوسط الموجودات
%14.25	%14.36	نسبة الشريحة الأولى من رأس المال
%15.45	%15.56	معدل كفاية رأس المال
%3.2	%2.7	نسبة القروض غير المنتظمة
%271	%348	نسبة تغطية القروض غير المنتظمة (بما فيها الضمانات)

إستراتيجية البنك

ترتكز إستراتيجية البنك على تلبية احتياجات العملاء من الأفراد والشركات على حد سواء. ويسعى البنك في الوقت ذاته إلى تنويع محفظة القروض كي لا يعتمد كلياً على الإقراض لقطاع معين أو عميل واحد. وبهذه الطريقة يتمكن البنك من تحقيق أرباح جيدة من خلال قاعدة رأس مال مستقرة.

ملخص الأداء المالي

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 39 مليون د.ك.، أي بزيادة نسبتها 10% مقارنةً بعام 2014. وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي يحقق فيها البنك هذا الارتقاء الكبير في النمو في صافي الربح.

ويعزى هذا النمو السنوي إلى التخفيض الكبير في تكاليف الائتمان بمقدار 25.6 مليون د.ك. (المخصصات المحددة بالإضافة إلى المبالغ المشطوبة ناقصاً المبالغ المستردة)، وارتفاع الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 4.5 مليون د.ك.، وزيادة صافي إيرادات الفوائد بمقدار 1.2 مليون د.ك.، وانخفاض القيمة بمقدار أقل بلغ 1.2 مليون د.ك.

وقد قوبل ذلك بزيادة في المصروفات التشغيلية وزيادة في مصروفات المخصصات العامة بمقدار 7.8 مليون د.ك. في عام 2015، مقارنةً بالانخفاض بمقدار 16.7 مليون د.ك. في السنة السابقة.

وعليه، ومع استبعاد مصروفات المخصصات العامة من كلتا السنتين، كان من المفترض أن ترتفع الأرباح التشغيلية بأكثر من الضعف، أي من 20.6 مليون د.ك. في عام 2014 إلى 48.8 مليون د.ك. في عام 2015.

وواصلت الميزانية العمومية للبنك النمو بثبات، حيث شهد إجمالي قروض العملاء نمواً بواقع 3%، وشهدت الموجودات نمواً بنسبة 2%، والودائع بنسبة 5%، بينما شهدت حقوق المساهمين نمواً بواقع 5%.

وتحسنت ربحية السهم بنسبة 11% مقارنةً بعام 2014.

وقد بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين قبل المخصصات في بداية الفترة 21% ويُعتبر من أعلى العوائد التي حققتها البنوك في الكويت، كما تحسن العائد على متوسط الموجودات بمقدار 5 نقاط أساس إلى 0.72%.

وظل معدل كفاية رأس المال في البنك ثابتاً عند 15.56% (الحد الأدنى المطلوب: 12.5%)، وبلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال 14.4%، أي أعلى من النسبة الرقابية المطلوبة والبالغة 10.5%، وتشكل 92% من إجمالي رأس مال البنك.

وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 4 فلس عن السهم على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2015. وحيث إن توزيع الأرباح يخضع لموافقة الجمعية العامة للمساهمين، فإن معدل كفاية رأس المال في البنك - كما في 31 ديسمبر 2015 - لم يتم تعديله ليعكس توزيع الأرباح. وفي حالة تعديله لتوزيع الأرباح، يصبح معدل كفاية رأس المال 15.25%.

وتحسنت نسبة القروض غير المنتظمة في البنك لتبلغ 2.7% بعد أن كانت 3.2% منذ سنة مضت.

جودة المحفظة

وكما ترون على الصفحات التالية من التقرير السنوي، فقد تحولت محفظة القروض بشكل جذري منذ عام 2012. ففي عام 2012، كانت شريحة القروض الاستهلاكية تشكل 24% من إجمالي القروض. وخلال الفترة ما بين عامي 2012 و2015، شهدت هذه الشريحة نمواً بمقدار 407 مليون د.ك. لتبلغ 1,239 مليون د.ك. (بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 14%)، وتمثل حالياً 32% من إجمالي القروض. وخلال نفس الفترة الزمنية، قام البنك بتخفيض القروض للشركات المخصصة للقطاع العقاري والقطاعات غير المصرفية (36% من إجمالي القروض في 2012) بمقدار 291 مليون د.ك.، أي بنسبة (-23%). وفي 31 ديسمبر 2015، شكلت القروض للشركات المخصصة لتلك القطاعات 18% و7% من إجمالي القروض، على التوالي. ومن جهة أخرى، شهدت القروض للشركات المخصصة للقطاعات الأخرى (كالتصنيع والتجارة والإنشاءات والتفط والغاز وغيرها) نمواً من 1,415 مليون د.ك. إلى 1,693 د.ك.، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6%. ولم يتجاوز إجمالي أي من القروض إلى تلك القطاعات 10% من إجمالي محفظة القروض.

صافي إيرادات الفوائد

ازداد صافي الإيرادات من الفوائد بمقدار 1.2 مليون د.ك. (+1%) إلى 118.9 مليون د.ك.، حيث جاء مبلغ 0.9 مليون د.ك. من ارتفاع إيرادات الفوائد و0.3 مليون د.ك. نتيجة لانخفاض مصروفات الفوائد.

ويعزى نمو إيرادات الفوائد بشكل أساسي إلى زيادة الإيرادات الناتجة عن الزيادة الكبيرة في شريحة الخدمات المصرفية للأفراد. وقد قوبل ذلك جزئياً بتوقف الفوائد على قرض مرتفع القيمة لمدة 8 أشهر خلال عام 2015. ونتيجة لإعادة هيكلة ذلك القرض في ديسمبر 2015، يتوقع البنك الحصول على إيرادات من هذا القرض مجدداً في عام 2016.

2014	2015	الإيرادات من غير الفوائد
28	30	صافي الرسوم والعمولات
9	9	صافي الأرباح من تبادل العملات الأجنبية والمشتقات المالية
6	7	الأرباح المحققة من التخارج من استثمارات في أوراق مالية
2	2	إيرادات توزيعات أرباح
1	2	إيرادات أخرى
45	50	إجمالي الإيرادات التشغيلية الأخرى

ارتفعت الإيرادات التشغيلية الأخرى إلى 49.6 مليون د.ك.، أي بتحقيق ربح بلغ 4.5 مليون د.ك. (+10%) مقارنةً بالعام السابق.

وارتفع صافي الرسوم بمقدار 2.2 مليون د.ك. (+8%) مقارنةً بالعام السابق وجاء هذا النمو متوازناً بشكل جيد بين العديد من أنواع الرسوم المختلفة في كل من قطاعي الخدمات المصرفية للشركات والأفراد.

وظلت إيرادات البنك الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات المالية ثابتة من سنة لأخرى، وقوبل النمو القوي في الإيرادات والبالغ 0.6 مليون د.ك. (+8%) والناتج عن عمليات تبادل العملات الأجنبية بخسائر غير محققة بلغت 0.4 مليون د.ك. نتيجة لعمليات مقايضة الائتمان المتخلف السداد، مقارنةً بالربح المحقق في السنة السابقة والبالغ 0.3 مليون د.ك.

2014	2015	المصروفات التشغيلية
41	41	تكاليف الموظفين
4	4	تكاليف التوظيف
3	2	الاستهلاك
8	13	مصروفات أخرى
56	60	إجمالي المصروفات التشغيلية

2014	2015	تكاليف الائتمان / انخفاض القيمة / جودة المحفظة
114	70	المخصصات المحددة
(32)	(14)	استرداد المبالغ بعد خصم الديون المشطوبة
82	56	إجمالي تكاليف الائتمان
(17)	8	المخصصات العامة
5	3	خسائر انخفاض قيمة استثمار في أوراق مالية
70	67	إجمالي المخصصات/انخفاض القيمة
3,706	3,874	متوسط مجموع القروض الممنوحة للعملاء
%2.20	%1.45	نسبة تكاليف الائتمان (تكاليف الائتمان/متوسط القروض)
171	178	المخصصات العامة

تم في عام 2015 تسجيل تكاليف ائتمان بلغت 56 مليون د.ك. (مخصصات محددة مضافاً إليها المبالغ المشطوبة، ناقصاً المبالغ المستردة) بمبلغ 25.6 مليون د.ك.، أي بنسبة 31% أقل من عام 2014.

وفي عام 2015، بلغت نسبة تكاليف الائتمان 1.45% من متوسط القروض، ويعتبر ذلك إيجابياً مقارنةً بنسبة تكاليف الائتمان البالغة 2.20% من متوسط ارصدة القروض. وهكذا، شهدت نسبة تكاليف الائتمان على القروض انخفاضاً بنسبة 34%، أي 75 نقطة أساس في عام 2015، مقارنةً بعام 2014.

وبلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض كما في الميزانية العمومية 293 مليون د.ك. وتألفت المخصصات العامة من 178 مليون د.ك.، أي 61% من إجمالي مخصصات خسائر القروض كما في نهاية العام.

التصنيف الائتماني

2014	2015		وكالة فيتش Fitch Ratings
A+ F1 bb- مستقرة	A+ F1 bb مستقرة	- طويل المدى - قصير المدى - تصنيف الجدى - النظرة المستقبلية	
Baa1 P-2 إيجابية	A3 P-2 مستقرة	- طويل المدى - قصير المدى - النظرة المستقبلية	وكالة موديز MOODY'S
BBB+ A-2 إيجابية	A- A-2 مستقرة	- طويل المدى - قصير المدى - النظرة المستقبلية	وكالة ستاندر آند بورز STANDARD & POOR'S RATINGS SERVICES McGraw Hill Financial

في 9 نوفمبر 2015، قامت وكالة **فيتش** بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل في مرتبة 'A+' مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وقامت برفع تصنيف الجدى المالية للبنك إلى 'bb' من 'bb-'، ووفقاً للوكالة، تم رفع تصنيف الجدى المالية للبنك بعد نجاحه في تعزيز مركزه المالي بعد عملية إعادة الهيكلة، وانخفاض نزعته للمخاطر.

في 26 نوفمبر 2015، قامت وكالة **موديز** برفع تصنيف ودائع البنك على المدى الطويل إلى 'A3' من 'Baa1' بعد أن قامت برفع تصنيف البنك من 'Baa2' إلى 'Baa1' في العام 2014، مع نظرة مستقبلية "مستقرة". وبراى **موديز**، يأتي رفع التصنيف مدفوعاً بالتالي: (1) استمرار التحسن في جودة الأصول ونسب التغطية من المخصصات، (2) تعزيز ممارسات إدارة المخاطر للبنك وتخفيض مخاطر الميزانية العمومية بشكل أكبر، (3) توقعات المحافظة على قوة الربحية من الأنشطة الأساسية وكفاية المصدات الرأسمالية المدفوعة بالتطبيق المتحفظ لمتطلبات كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

في 3 يونيو 2015، قامت وكالة **ستاندر آند بورز** برفع تصنيف البنك على المدى الطويل إلى 'A-' من 'BBB+'، مع نظرة مستقبلية "مستقرة". وفتاً للوكالة: "يأتي رفع مرتبة التصنيف نتيجة لقيام بنك الخليج بتحقيق تقدم ملحوظ تضمن إعادة تنظيم إطار العمل الشامل لإدارة المخاطر، وتنظيف الميزانية العمومية وتخفيض تركيزات الأفراد وتركيزات القطاع".

الحوكمة

الحوكمة هي جزء لا يتجزأ من ثقافة البنك، إذ يعكف البنك على تنفيذ وتعزيز الحملات التوعوية وبرامج مواصلة التعلم والدورات التدريبية لتعريف الإداريين والموظفين بالمعايير والمتطلبات العالمية للحوكمة. ويأتي دعم البنك لمبادئ الحوكمة مكملاً لأنشطة العمل ويتم تنفيذه على جميع المستويات. وفي سعي البنك نحو تقديم مثال رائد لثقافة الحوكمة الشاملة، فإنه يمتثل بشكل صارم للقوانين المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي التي تحكم هذا المجال.

يؤكد هيكل الحوكمة المعتمد على المشاركة الفعالة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية وأنشطة البنك ككل، بالإضافة إلى تفعيل دوره في تنمية الثقة العامة في إدارة البنك بحيث يأخذ مجلس الإدارة بالاعتبار، في إطار تعزيز أرباح البنك، أثر المخاطر على مصالح المودعين وعلى الاستقرار المالي للبنك. كما يؤكد الهيكل نفسه على الفصل بين صلاحيات المجلس وصلاحيات الإدارة التنفيذية والضوابط والتوازنات المعمول بها. بقدر ما تكون مصالح المساهمين مهيمنة على سياسات البنك، فإن المساهمين يلعبون دوراً هاماً في تحديد تلك السياسات ومراقبة تنفيذها من خلال التصويت بمنح الثقة الذي يمارسوه تجاه المجلس.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي:

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 تعليمات حول الحوكمة.

تضمنت التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة، وتشمل التالي:

- مجلس الإدارة
- القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
- الإدارة التنفيذية
- إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
- نظم وسياسة منح المكافآت
- الإفصاح والشفافية
- البنوك ذات الهياكل المعقدة
- حماية حقوق المساهمين
- حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

قام البنك بوضع السياسات والأدلة والمواثيق اللازمة التي تتوافق بشكل كامل مع المحاور التسعة. ويفخر البنك أن يعلن بأنه، وتحت إشراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، قد قام بإنشاء هيكل قوي وسليم للحوكمة وإرساء أنشطة تطبيقية شفافة في هذا الإطار عمل البنك بمقتضاها بنجاح.

ومن خلال تطبيق ما ورد أعلاه، يضمن البنك مواصلة امتثاله لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة. كما يسعى البنك لتبني أفضل الممارسات الدولية بهذا المجال والتي يرى بأنها أساسية لوضعه المالي والمجتمعي.

وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز مبادئ الحوكمة مع مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك الجهاز الرقابي، والمساهمين ومجتمع الأعمال.

تعريف أصحاب المصالح:

تماشياً مع أفضل الممارسات، يتضمن تعريف بنك الخليج لأصحاب المصالح الرئيسيين الأطراف التالية:

1. العملاء والمودعين
2. المساهمين
3. السلطات الرقابية
4. مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة
5. الموظفين

6. الموردین وجهات تقديم الخدمات

7. المجتمع الذي يعمل فيه

السياسات والإجراءات:

تبنى بنك الخليج إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافه الطموحة، من جهة، وبين الالتزام بالحوكمة الداخلية والخارجية وأنظمة الالتزام المعتمدة، من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأن الحوكمة يجب أن تخضع للمراجعة والتقييم المستمر بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة للحوكمة. وقد وضع البنك مجموعة من السياسات والإجراءات الواضحة وسهلة الاستخدام والتي تخلق توازناً جيداً. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات، من ضمن ما تتضمنه، ما يلي:

1. دليل الحوكمة
2. سياسة الإفصاح والشفافية
3. وثيقة النزعة للمخاطر
4. دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة
5. سياسة تعارض المصالح
6. سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
7. سياسة وإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء
8. ميثاق التدقيق الداخلي
9. دليل الموارد البشرية
10. معايير السياسات والإجراءات
11. دليل الالتزام الرقابي

المهام والمسؤوليات:

يفصل دليل الحوكمة الذي اعتمده بنك الخليج بوضوح ما بين مهام مجلس الإدارة ومهام الإدارة التنفيذية بحيث لا يسمح بالتداخل بين كليهما. ويتضمن الدليل وصفاً واضحاً لمهام كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مدراء المخاطر، وشؤون مجلس الإدارة، ورئيس التدقيق ورئيس المدراء الماليين داخل البنك. كما تم وصف المهام والمسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس الإدارة والمجلس ورؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتم التأكد من استقلالية كل من المهام التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال وضع التسلسل الإداري المناسب. ويقوم المجلس بالإشراف على المهام الرئيسية في البنك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية المناصب الرئيسية في البنك لضمان استقلاليتها.

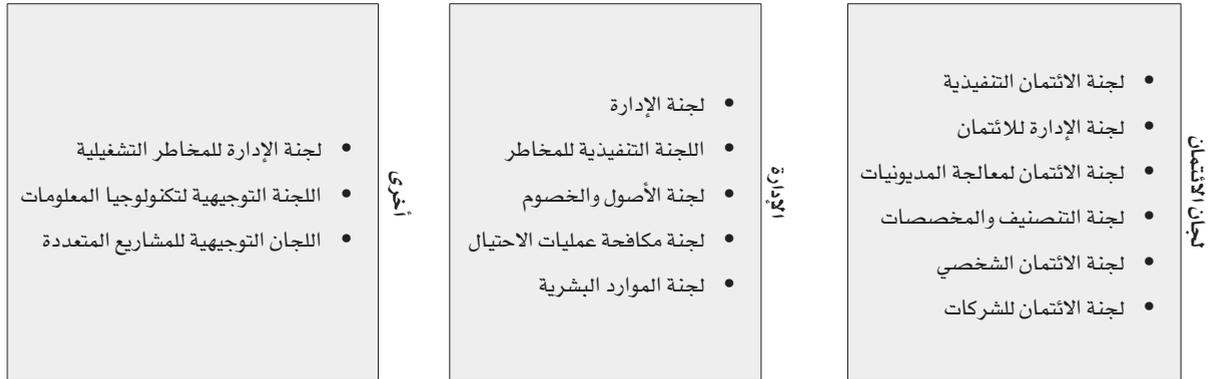
هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل تنظيمي واسع النطاق للحوكمة يهدف إلى تقديم ممارسات الحوكمة السليمة التي تم تجسيدها في التسلسل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في التفكير واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة غسيل الأموال والالتزام الرقابي، والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

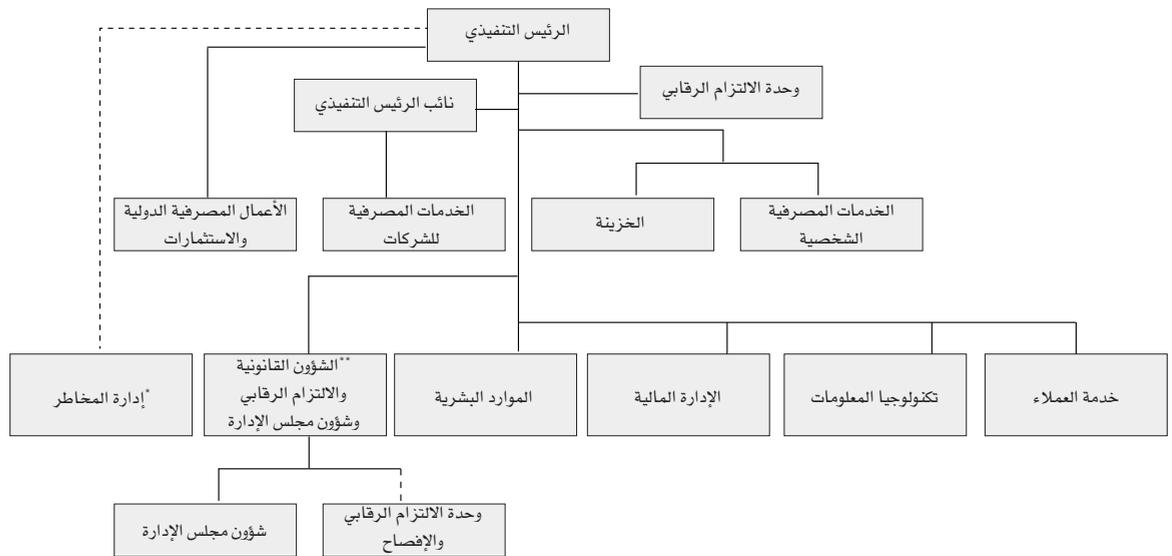
ويُتبع في الهيكل التنظيمي لبنك الخليج أسلوب واضح ينقسم إلى ثلاثة مستويات للحوكمة، أولها، على المستوى التنفيذي من خلال عدة لجان، وثانيها، على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأخيراً، على مستوى المجلس نفسه.

أ- الهيكل التنفيذي للحوكمة :

يتألف الهيكل التنفيذي للحوكمة من عدة لجان عاملة على المستوى التنفيذي للبنك ، وتشمل لجاناً أئتمانية ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في ما يلي:



الهيكل التنفيذي

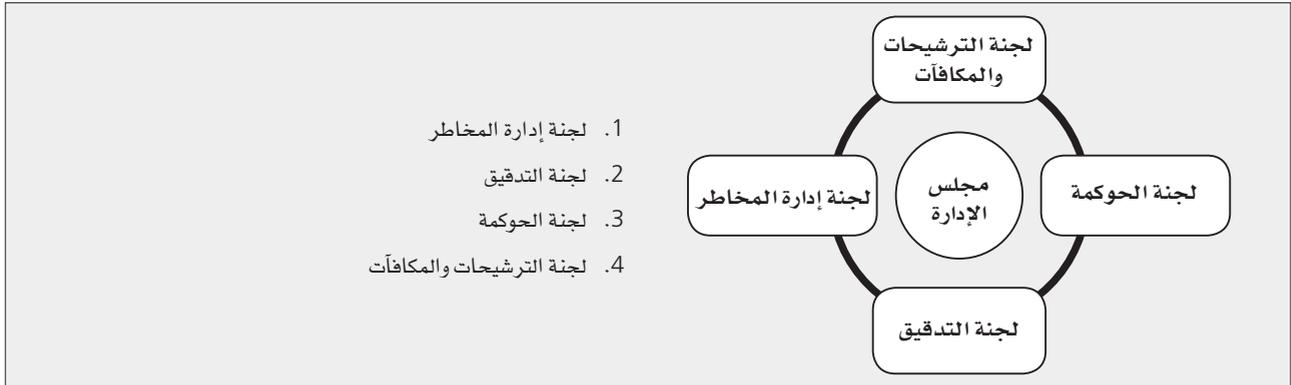


* تتبع لجنة المخاطر

** تتبع لجنة الحوكمة مع تبعية للرئيس التنفيذي في المسائل القانونية

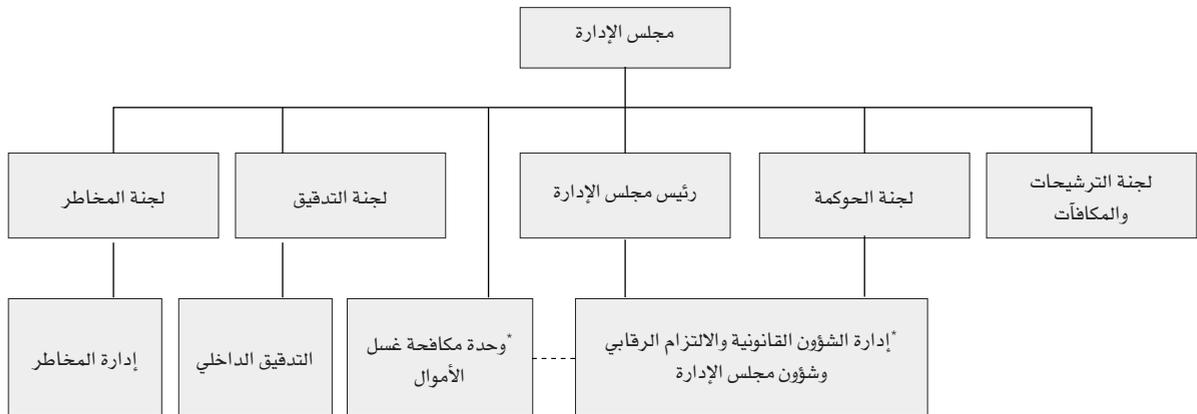
ب- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

لدى بنك الخليج أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تتولى الإشراف على مجالات متخصصة في البنك تطبيقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وهي كما يلي:



لكل لجنة نظامها الداخلي الخاص بها والمعتمد من قبل مجلس الإدارة، ولكل لجنة رئيس ونائب رئيس وأمين سر وأعضاء. كما قام البنك بإصدار دليل شامل لمبادئ الحوكمة حسب متطلبات بنك الكويت المركزي وقام بنشر موجز عنه على الموقع الإلكتروني للبنك.

الهيكل التنظيمي للحوكمة



* تتبع إدارياً لمدير عام إدارة الشؤون القانونية والالتزام الرقابي وشؤون مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء منتخبين يتمتعون بتنوع في الخبرات العملية والمؤهلات الأكاديمية. ويخضع أعضاء مجلس الإدارة إلى دورات تدريبية بشكل متواصل لمساعدتهم على استباق التحديات التي قد يتعرض لها البنك والتعامل معها.

المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية عن البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك، واستراتيجية المخاطر، والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراقبة أعمال البنك وسلامة وضعه المالي واستيفاء المتطلبات الرقابية والقانونية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك والإشراف على إدارته التنفيذية.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والتحقق من صحتها قبل أن يتم تنفيذها.
- التأكد من وجود أنظمة وسياسات مناسبة لدى البنك تغطي كافة المجالات في البنك.
- الإفصاح عن المعلومات الموثوقة للمساهمين بالسرعة المطلوبة فيما يتعلق بأداء البنك وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية العليا وتحديد تعويضها وتأمين ديمومة العمل فيها.

ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بالمسائل المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس.

ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً هاماً في حسن سير العمل في المجلس وتعزيز الثقة المتبادلة فيما بين أعضائه. ويقوم بما يلي:

- التأكد من أن قرارات المجلس تؤخذ بعد حسن الاطلاع وعلى أسس سليمة.
- بناء علاقة منتجة بين المجلس والإدارة التنفيذية.
- إنشاء ثقافة خلال اجتماعات مجلس الإدارة تشجع على النقد البناء في حال وجود اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء المجلس، كما يحث على النقاش والتصويت في بعض الحالات.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة:

يقترح رئيس مجلس الإدارة - بالتشاور مع الإدارة التنفيذية - الموضوعات الأساسية الواجب إدراجها في جدول أعمال كل اجتماع يعقده المجلس. ويتم تزويد أعضاء المجلس بالمعلومات والتفاصيل اللازمة قبل انعقاد الاجتماعات، مما يتيح لهم مراجعة الموضوعات قبل اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. يتعين أن يعقد المجلس على الأقل 6 مرات سنوياً ومرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

يجب على أمين سر مجلس الإدارة تسجيل محاضر بكافة المناقشات مجلس الإدارة، ومقترحات الأعضاء ونتائج أية عملية تصويت تجرى أثناء الاجتماعات. ويكون أمين سر مجلس الإدارة مسؤولاً - تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة - عن التأكد من تنفيذ الإجراءات المعتمدة من قبل المجلس.

أولاً: لجنة الحوكمة

أ. مهام اللجنة

تشرف لجنة الحوكمة على عملية الحوكمة في البنك بشكل عام، على أن تتأكد من الالتزام بقواعد بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة التي تحدد ممارسات الحوكمة في القطاع المصرفي. وتعمل لجنة الحوكمة على التأكد من حماية مصالح المودعين واستيفاء الالتزامات تجاه المساهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، وذلك بالإشراف على العمليات والإبلاغ عن أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

ب- تشكيل اللجنة

السيد/ عمر قتيبة يوسف الغانم	رئيس اللجنة
السيد/ بدر ناصر محمد الخرافي	نائب رئيس اللجنة
السيد/ ساير بدر الساير	عضو اللجنة
السيد/ نبيل عبد الملك	أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

يجب أن تجتمع لجنة الحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. ويكون مطلوباً حضور عضوين لعقد الاجتماع.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2015

- قامت اللجنة بمناقشة واعتماد سياسة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة.
- مناقشة واعتماد سياسة تعارض المصالح.
- مراجعة واعتماد أنشطة وحدة مكافحة غسيل الأموال.
- مراجعة واعتماد أنشطة وحدة الإفصاح والالتزام الرقابي.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.

هـ- التغييرات خلال العام

تم تعيين السيد/ نبيل عبد الملك (مدير عام إدارة الشؤون القانونية والالتزام الرقابي وشؤون مجلس الإدارة) أميناً لسر لجنة الحوكمة في شهر أبريل 2015.

ثانياً: لجنة التدقيق

أ. مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من عملهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين، مع مراعاة المصالح المشروعة لأصحاب المصالح الآخرين. وتطوي مهمة لجنة التدقيق على التأكد من مدى كفاية وفاعلية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، وإبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والتأكد من كفاية جميع الموارد المتوفرة لوظائف الرقابة. كذلك، تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي مع رفع توصياتها إلى مجلس الإدارة بخصوص ترشيح وتعيين المدقق الخارجي وإنهاء خدمته ومكافأته. وحيث إن فاعلية لجنة التدقيق ترتبط مباشرةً بفاعلية مجلس الإدارة، فهي تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على المعلومات المطلوبة.

ب. تشكيل اللجنة

• السيد / فاروق علي أكبر عبد الله بستكي	رئيس اللجنة
• السيد / عمر حمد يوسف العيسى	نائب رئيس اللجنة
• السيد / خالد فيصل المطوع	عضو اللجنة
• السيد / صادق الصراف	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة التدقيق مرةً كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عضويتها. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د. أهم الإنجازات في عام 2015

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مراجعة الخطط والاستراتيجيات والإجراءات وأنشطة المتابعة، والهيكل التنظيمي، مع الميزانيات المخصصة للموظفين.
- مراجعة القانون الداخلي كجزء من التقييم الاعتيادي تماشياً مع أفضل الممارسات وتعليمات بنك الكويت المركزي ومعايير التدقيق الداخلي.
- كما وافقت اللجنة على خطة التدقيق الداخلي المرتكزة على المخاطر لعام 2015-2017، وقامت بمراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- قامت اللجنة بعقد اجتماع مع موظف الالتزام الرقابي دون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
- مراجعة نطاق وأسلوب خطط التدقيق للمدقق الخارجي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
- مراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة بالبيانات المالية السنوية وربيع السنوية.
- مراجعة المسائل وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية الإلزامي المرسل إلى بنك الكويت المركزي.
- اعتماد هيكل التدقيق الداخلي المعدل.
- كذلك، ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية، عقدت لجنة التدقيق ولجنة المخاطر اجتماعاً مشتركاً خلال السنة لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لكلتا اللجنتين.

هـ. التغييرات خلال السنة

في أعقاب استقالة السيد / عبد العزيز البالول (نائب مدير عام شؤون مجلس الإدارة) من منصبه بتاريخ 28 فبراير 2014، تم تعيين السيد / صادق الصراف كأمين سر لجنة التدقيق بتاريخ 9 مارس 2014.

ثالثاً: لجنة المخاطر

أ. مهام اللجنة

تتمحور المهام الأساسية للجنة المخاطر حول مساعدة مجلس الإدارة في تقييم وتحديد المخاطر المالية وغيرها من أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. وتساهم لجنة المخاطر في تعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للموضوعات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك، وتقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة وآخر المستجدات حول استراتيجية البنك الحالية والمستقبلية للمخاطر ونزعتها للمخاطر، بالإضافة إلى الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية للاستراتيجية. وتقوم لجنة المخاطر بتقييم الانكشافات على المخاطر، والتركيزات وحدود التحمل، كما تقوم باعتماد الحدود الكلية للمعاملات والتداول للمخاطر غير العادية أو الجديدة. كما تقوم اللجنة بمراجعة مخاطر الائتمان المصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ والتي تزيد عن 10% من رأس مال البنك. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة أية معاملة أو وضع محدد من أوضاع المخاطر يعتبر ذا أهمية في إدارة المخاطر التي تعرض لها البنك.

ب. تشكيل اللجنة

السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان	رئيس اللجنة
السيد/ علي مراد يوسف بهبهاني	نائب رئيس اللجنة
السيد/ بدر ناصر محمد الخرافي	عضو اللجنة
السيد/ صادق الصراف	أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل سنوياً. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د. أهم الإنجازات خلال عام 2015

- استعراض والتوصية بسياسات المخاطر وأطر الاعتماد والمصادقة من قبل مجلس الإدارة.
- استعراض ومناقشة بيئة الاقتصاد الكلي، ولا سيما تراجع أسعار النفط والتداعيات المحتملة على البنك في ظل مختلف السيناريوهات.
- عقد اجتماع مشترك مع لجنة التدقيق لمراجعة الرقابة الداخلية.
- مراجعة ومناقشة خطة رأس المال المفصلة للبنك.
- استعراض وتحديث وثيقة النزعة للمخاطر قبل الاعتماد.
- تقييم أداء إدارة معالجة المديونيات المتعثرة وإجراءات هيكلة المديونيات.
- استعراض وضع خطة العمل على الائتمانات الكبيرة المركزة.
- استعراض وضع القضايا القانونية الهامة.
- استعراض الإطار والهيكل التنظيمي للالتزام الرقابي وإدارة المخاطر في البنك.

هـ. التغييرات خلال السنة

تم تعيين السيد/ صادق الصراف (مساعد مدير عام شؤون مجلس الإدارة) كأمين سر لجنة المخاطر في شهر أبريل 2015.

رابعاً: لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. مهام اللجنة

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أعضاء المجلس، وتقوم بمراجعة مهاراتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة لدى البنك وبناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بإجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة، مع رفع توصياتها بشأن أي تعديلات يمكن إجراؤها لتصب في مصلحة البنك.

وتتولى هذه اللجنة مهمة إطلاع أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستمر على آخر المستجدات في الحقل المصرفي.

كما تقوم اللجنة، بالاشتراك مع لجنة المخاطر، بمراجعة هيكل الأجور والمزايا لجميع أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية أو بعضهم، بما في ذلك المبادئ والمعايير المتبعة في تقييم أدائهم السنوي. ولاستكمال مهمتها، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت سنوياً بإعداد ومراجعة سياسة منح المكافآت، ورفعها إلى مجلس الإدارة.

يجوز للجنة الترشيحات والمكافآت أن تستشير لجنة المخاطر والمستشارين المهنيين المستقلين في مجال المكافآت، إن لزم الأمر، الذين يتبعون ممارسات المكافآت في السوق وفي البنوك المماثلة، بهدف تقديم المشورة والمساعدة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت للقيام بما يلي:

- إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت، أو بناءً على توصية مجلس الإدارة، والتوصية إلى المجلس بتعديل أو تحديث تلك السياسة.
- إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت، وذلك للتأكد من تحقيق أهدافها المعلنة.
- التأكد من المطابقة التامة لسياسة المكافآت للمتطلبات الرقابية، بما في ذلك تطبيق لوائح "حجب المكافآت"، مما يسمح للبنك باحتجاز سداد جزء من التعويض المؤجل لكبار أعضاء الإدارة التنفيذية بسبب عدم الوفاء بشروط معينة للأداء، بما في ذلك سوء السلوك، الإهمال، الأخطاء في عرض البيانات، تجاوز حدود الموافقة الائتمانية و/أو حدود المخاطر، وأية ممارسات مهنية أخرى مريبة.
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن حجم وعناصر المكافآت الخاصة بالرئيس التنفيذي ومساعديه، وكذلك أي رؤساء آخرين للمجموعات أو إدارات العمل.
- التأكد من أن المكافأة والتعويض عن مهام الحوكمة في البنك يشملان على نحو مناسب كلاً من المخاطر والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي، وذلك بصفة استشارية مستقلة.
- التأكد من توافق نظام منح المكافآت مع مبادئ وممارسات الحوكمة السليمة.
- التأكد من حساسية دفعات الحوافز للمخاطر، ومن مواءمة الإجراءات المرتكزة على المخاطر للفترة الزمنية التي يتم خلالها قبول المخاطر، ومن خضوعها بصفة مستمرة للممارسات الحسنة لقبول المخاطر، وخضوعها للمراجعة المستفيضة بالقياس على تصنيفات المخاطر، والعاقد على رأس المال المعدل بالمخاطر، والأرباح المعدلة بالمخاطر، وتصنيف التدقيق و/أو الخسائر التشغيلية، وغيرها.

ب.- تشكيل اللجنة

- السيد/ جاسم مصطفى بوذي
- السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان
- السيد/ عمر حمد يوسف العيسى
- السيد/ صادق الصراف
- رئيس اللجنة
- نائب رئيس اللجنة
- عضو اللجنة
- أمين سر اللجنة

ج. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين على الأقل في السنة. ويكتمل النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د. أهم الإنجازات خلال عام 2015

- استعراض ومراقبة خطة تكويت الوظائف في البنك.
- الإشراف بنجاح على إطلاق وإكمال برنامج أجيال لتطوير الخريجين.
- دعم البرنامج التطويري للإدارة الوسطى للكويتيين لبناء مسار قيادي.
- اعتماد خطة الحوافز طويلة الأمد للإدارة العليا.
- اعتماد الخطة التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.
- اعتماد تقييم فاعلية مجلس الإدارة.

هـ. التغييرات خلال السنة

بناءً على الانتخابات التي طرأت على مجلس الإدارة في شهر مارس 2015 فقد غادر السيد/ أحمد عبد اللطيف الحمد المجلس. وتسلم السيد/ جاسم مصطفى بودي منصب السيد/ أحمد الحمد رئيساً للجنة. وانضم السيد/ عمر حمد يوسف العيسى إلى عضوية اللجنة. وتم تعيين السيد/ صادق الصراف (مساعد مدير عام شؤون مجلس الإدارة) أميناً لسر اللجنة في شهر أبريل 2015.

كبار المساهمين

كبار المساهمين الذين يملكون أو يسيطرون على ما يزيد عن 5% أو أكثر من حصة رأس مال البنك كما في 31 ديسمبر 2015 هم:

- الهيئة العامة للاستثمار 18.3%
- صناعات الغانم 14.0%
- شركة الغانم التجارية 13.2%
- شركة بيهانني للاستثمار 6.1%

وإذ يؤكد البنك أن ليس هناك أية ترتيبات معروفة أو أية عملية قد تؤدي في وقت لاحق إلى تغيير في نطاق السيطرة في البنك.

سياسة المكافآت

الفلسفة

يتم تحديد مكافآت التنفيذيين بالبنك للمساعدة في جذب المواهب القيادية وتحفيزها والحفاظ عليها لتولي مسئولية تحقيق النمو الاستراتيجي للبنك وضمان تحقيق قيمة مستمرة للمساهمين. ويستند تحديد مكافآت المسؤولين التنفيذيين على فلسفة " تحديد الفروق " لإرساء مبادئ القيم وتحقيق التوازن بين أداء العمل ومكافآت وأرباح التنفيذيين والالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الصدد. تعتبر المكافآت الثابتة والمتغيرة جزءاً لا يتجزأ من الإطار العام للمكافآت لدى البنك والذي يقوم على:

- التكامل الوثيق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك ودعم القيم الأساسية.
- تحقيق إمكانية جذب الموظفين المرتقبين المرجو الاستعانة بهم والحفاظ على المواهب الأساسية والتنقلات الداخلية والتميز بناء على الأداء.
- العدالة والمساواة - التحقق من أن الاستعانة بطريقة الجمع بين المكافآت الثابتة والمتغيرة في محلها على مختلف المستويات الادارية العليا.

هيكل الرواتب

يسعى البنك إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم ويقوم ذلك على التنافس على المستوى الخارجي والعدالة على المستوى الداخلي. وتطبق سياسة المكافآت لدى البنك بصورة متسقة من أقل الدرجات الوظيفية إلى أعلى الدرجات الوظيفية.

تم تصميم هيكل الرواتب المطبق بالبنك لضمان المساواة في الرواتب على المستويين الداخلي والخارجي مع توفر المرونة لتحقيق درجات مختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسئولية.

مكافآت الأداء المتميز السنوية

يقوم بنك الخليج بمراجعة أداء جميع الموظفين على أساس سنوي مع إمكانية منح الموظفين مكافأة الأداء المتميز وفقاً لقرار الإدارة ويسري ذلك اعتباراً من الأول من يناير من كل سنة تقويمية.

تقييم الوظائف:

استعان البنك بمنهج تقييم الوظائف الشهير HAY الذي يساعد في تحديد الجدوى النسبية للوظائف بالبنك لضمان تقديم مكافآت عادلة قائمة على المساواة للقائمين على الوظائف المختلفة في المؤسسة بناء على منهجية منظمة لتقييم الوظائف.

التقدم الوظيفي:

يقوم بنك الخليج بترقية الموظفين ممن يتسمون بالتميز والخبرة في الأداء في حالة توفر الوظيفة المناسبة. يحصل الموظف على الترقية إلى درجة وظيفية جديدة بما يترتب عليه زيادة في الراتب الأساسي وتغير في البدلات والمزايا الخاصة بالوظيفة الجديدة.

تتماشى سياسة المكافآت تماماً مع متطلبات رأس المال الرقابي بما في ذلك تطبيق تعليمات "الرجوع عن الإجراء" بما يسمح للبنك بالامتناع عن دفع جزء من المكافأة المؤجلة لكبار المسؤولين التنفيذيين بسبب عدم الوفاء ببعض شروط الأداء بما في ذلك إساءة التصرف والإهمال والخطأ وتجاوز حدود الاعتماد الائتماني و/أو حدود المخاطر وأي ممارسات أعمال أخرى مشكوك فيها.

مزايا الموظفين:

يقدم البنك مجموعة من المزايا الوظيفية، ويتأهل الموظف للحصول على مزايا معينة وفقاً لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك منتجات/خدمات بنك الخليج بشروط تفضيلية ومزايا غير مصرفية بما يتفق مع احتياجات العمل وممارسات السوق. كما يتيح البنك لموظفيه مجموعة من الخدمات المصرفية بدون رسوم أو برسوم مخفضة.

يطبق البنك برنامج الأسهم الافتراضية Shadow Equity Plan حيث يقدم البنك فرصة لأولئك المسؤولين التنفيذيين الذين يساهمون في نجاح ونمو البنك للاستفادة من النمو طويل الأجل للمؤسسة. تعكس هذه الأسهم القيمة السوقية للأسهم العادية للبنك ويتم استردادها نقداً من قبل البنك عند ممارستها بسعر يساوي السعر السوقي للأسهم العادية للبنك في تاريخ الممارسة وفقاً لشروط البرنامج شريطة الوفاء بجميع شروط البرنامج.

لا تتضمن أسهم البرنامج أي أسهم عادية، وبهذا، لا يحق لحامل هذه الاسهم الحصول على أي حقوق ملكية أو حصص ملكية في البنك.

المكافآت المدفوعة* إلى الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية:

2014		2015		(ألف دينار كويتي)	
مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	إجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية	
مكافآت ثابتة					
-	3,648	-	4,595	- على أساس نقدي	
-	-	-	-	- أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	
-	-	-	-	- أخرى	
مكافآت متنوعة					
-	2,209	-	2,410	- على أساس نقدي	
360	452	410	463	- أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	
-	223	-	330	- أخرى	

2014		2015		فئات الموظفين	
إجمالي المكافآت المدفوعة	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة	عدد الموظفين في الفئة		
4,247	11	4,826	13	الإدارة العليا	
827	6	1,193	8	الموظفون في مواجهة المخاطر الجوهرية	
494	3	375	4	المختصون بإدارة المخاطر	
1,324	8	1,814	11	القائمون بوظائف الشؤون المالية والرقابة	

* تشمل المبالغ النقدية المدفوعة فعلياً زائد التعويض المتحرك التقديري

يمثل جميع الموظفين ضمن كل فئة من الفئات المشار إليها أعلاه جزءاً من فريق إدارة البنك. ويضم فريق إدارة البنك جميع الموظفين المسؤولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعدتهم.

يضم فريق موظفي الإدارة العليا والإدارة التنفيذية الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي والمدير المالي ومدير العلاقات المجتمعية وغيرهم من مديري مجالات الأعمال الأخرى. والقائمون على مواجهة المخاطر الجوهرية هم أولئك المسؤولين التنفيذيين التي يكون للأنشطة التي يتولونها تأثير جوهري على حجم المخاطر للمجموعة.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار المسؤولين التنفيذيين **2,913** ألف دينار كويتي (2014: 2,874 ألف دينار كويتي). وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي والمدير المالي ومدير العلاقات المجتمعية ومدير عام التدقيق الداخلي المعتمد 2,519 ألف دينار كويتي (2014: 2,425 ألف دينار كويتي).

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على التقرير السنوي - الجزء الرابع من حوكمة الشركات.

الإفصاح والشفافية

يحرص بنك الخليج على تحقيق المساواة في ممارسة سياسة منح المكافآت. وقد تم إعداد هيكل المكافآت لأعضاء الإدارة التنفيذية بحيث يتيح استقطاب وتحفيز والاحتفاظ بالموهب القيادية المسؤولة عن النمو الاستراتيجي للبنك، والتأكد من تحقيق القيمة للمساهمين بصفة مستمرة.

ويرتكز هيكل مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية على فلسفة "المفاضلة" بهدف ترسيخ روح الاستحقاق وإرساء مبدأ الموازنة بين أداء العمل والحوافز، مع مراعاة الالتزام بتعليمات وإرشادات كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

وبصفة عامة، يسود في بنك الخليج مبدأ التعويض المتغير بناءً على أسلوب "تحمل المخاطر" لكبار أعضاء الإدارة التنفيذية، بحيث تكون الحوافز ملازمة للأداء بصورة كافية، وذلك بهدف تشجيع التفوق في الأداء، بصرف النظر عن وجود مجموعة مختلفة من الحوافز التي تشجع على تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك، بل تمنعهم من تحمل المخاطر التي تزيد عن المقدار المقبول.

وتتمحور سياسة منح المكافآت حول التأكد من وضوح عملية الإفصاح عن المكافآت المدفوعة وشموليتها وأدائها في الوقت المحدد، وذلك بهدف تسهيل المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصالح والسماح لهم بتقييم الأداء مقابل الأهداف الواضحة، وإنجاز استراتيجية البنك وتحقيق الوضع المثالي للمخاطر. وتتميز لجنة الترشيحات والمكافآت المرشحة من قبل مجلس الإدارة بالخصائص التالية:

- أن من مسؤولياتها المعتادة الإشراف على سياسة منح المكافآت، بما في ذلك وضع نظام مكافأة الأداء.
- تقييم الممارسات التي يتم على أساسها منح المكافآت مقابل الإيرادات المستقبلية التي تتصف بعدم وضوح التوقيت والمخاطر المحتملة.
- التأكد من أن المكافآت تؤدي إلى استقطاب والاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة والمعرفة والمهارات المثبتة واللازمة لحسن الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

كذلك تركز سياسة المكافآت في البنك على مبدأ مفاده أن تقريرها السنوي يغطي المعلومات الكمية والنوعية حول ممارسات وسياسات المكافآت، مثل الإشراف السليم، الموافقة على طرق السداد، الربط المباشر بالأداء العام، وجود آلية كافية لتأجيل أو حجب المكافآت، ومنهجيات تعديل الأداء لمواجهة المخاطر.

المعلومات الداخلية :

تماشياً مع تعليمات الجهات الرقابية، قام بنك الخليج بوضع سياسات وإجراءات واضحة ومعتمدة من مجلس الإدارة بشأن التعامل مع المعلومات الداخلية تمنع موظفي البنك والجهاز التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة من استغلال المعلومات الداخلية في البنك لمصلحتهم، وقد تم تعميم تلك الإجراءات على الجميع. كما حصل البنك على إقرار من الأشخاص المطلعين فيه بعلمهم بالتبعات القانونية والجزاء المترتبة على سوء استخدام المعلومات الداخلية.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

خلال العام 2015، قام مجلس الإدارة بالاجتماع بشكل منتظم وكان الأعضاء يتلقون المعلومات بين الاجتماعات حول أنشطة البنك ولجان الإدارة. وتم عقد 6 اجتماعات لمجلس الإدارة، و15 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2015.

اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الترشيحات		
	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة	لجنة إدارة المخاطر والمكافآت
عدد الاجتماعات في 2015	6	7	2
عمر قتيبة الغانم	6	1	×
علي مراد بهبهاني	4	×	2
بدر عبدالمحسن الجيعان	4	×	4
بدر ناصر الخرافي	5	1	×
جاسم مصطفى بودي	6	×	×
خالد فيصل علي المطوع**	4	×	×
ساير بدر الساير	3	2	×
عمر حمد يوسف العيسى	6	×	1
فاروق علي بستكي	4	×	×

* ليس عضواً في اللجنة

** عضو جديد انضم في شهر مارس 2015 ليحل محل السيد/ أحمد الحمد

ويتم تدوين محضر كل اجتماع، ويشكل جزءاً من سجلات البنك.

كذلك، قامت كافة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقديم تقارير ربع سنوية إلى مجلس الإدارة بشأن متابعة أعمال اللجان على أساس ربع سنوي. كما تم تقييم وتصنيف مجلس الإدارة من قبل جهة خارجية، مقارنةً بالمجالس المماثلة.

سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة

امتثالاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، وبالإضافة إلى التزام البنك تجاه المساهمين والأطراف الثالثة وسعيًا للحصول على أعلى المستويات الأخلاقية والنزاهة المهنية، قام البنك بوضع سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة، حيث تشجع هذه السياسة على التفاعل الإيجابي بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بهدف تحقيق والحفاظ على أعلى المستويات المهنية من النزاهة والشفافية. وتهدف هذه السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات تخرج عن نطاق القانون والأنظمة والسلوكيات المهنية السليمة، للتمكن من معالجتها في الوقت المناسب. كما توفر الخصوصية وتضمن الحماية الكاملة للشخص المبلغ.

قسم شؤون مجلس الإدارة

يشرف قسم شؤون مجلس الإدارة على إدارة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. كما يتولى القسم إعداد جدول أعمال المجلس وجدولة مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه بالإضافة إلى الاجتماع السنوي للجمعية العامة للمساهمين وجمع محاضر الاجتماعات. كما يقوم بإطلاع مجلس الإدارة على مسائل الحوكمة والقوانين الجديدة والأنظمة الصادرة عن السلطات الرقابية الخاصة بالحوكمة.

يلعب قسم شؤون مجلس الإدارة دور المنسق وحلقة الوصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مسائل تتعلق بتنفيذ السياسات والقرارات المعتمدة من قبل المجلس. كما يقوم قسم شؤون مجلس الإدارة بالتنسيق مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح لضمان الالتزام بالتعليمات ذات الصلة الصادرة عن كل من بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، وسوق الكويت للأوراق المالية، ووزارة التجارة والصناعة.

ويتولى قسم شؤون مجلس الإدارة أيضاً شؤون المساهمين والمستثمرين حيث يقوم بالرد ومعالجة جميع استفسارات المساهمين والمستثمرين ويقوم بالتنسيق بين البنك والمجتمع الذي يعمل فيه.

وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

تتولى وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح الإشراف على عملية الالتزام بكافة القوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية كبنك الكويت المركزي وهيئة

أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية ووزارة التجارة، كما تقوم هذه الوحدة بتبني مجلس الإدارة مسبقاً عن مدى مطابقة القرارات التي يزمع المجلس اتخاذها لتعليمات الهيئات الرقابية. وتتولى هذه الوحدة أيضاً تعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية المرتبطة بالإفصاح والشفافية، والتأكد من تزويد المساهمين والمستثمرين والأطراف أصحاب المصالح بكافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك بشكل دقيق وفي الوقت الملائم، ومنها الوضع المالي، الأداء ونتائج الأعمال، أي تغييرات في الملكية أو في إدارة البنك، وأي مواضيع أخرى تتطلبها القوانين والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، وبخاصة ما تضمنته تعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الإفصاح والشفافية والقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وحدة شكاوى العملاء

بهدف إيجاد الحلول المناسبة لشكاوى العملاء (الأفراد)، قام بنك الخليج خلال العام 2011 بإنشاء وحدة مستقلة مختصة بالتعامل مع شكاوى العملاء، تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي. وقد تم إنشاء هذه الوحدة ووضع السياسات والإجراءات الخاصة بها إضافة إلى الآليات اللازمة للتعامل مع شكاوى العملاء وبما يتناسب وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بهذا الخصوص. وقد نجح بنك الخليج في تعزيز رضا العملاء وقتتهم وولائهم نتيجة للشفافية والثقة التي تقدمها هذه الوحدة.

كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية

يعلن مجلس الإدارة ويشهد أنه، وبالإضافة إلى القواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في يونيو 2012، قام بالاطلاع على أنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة ويؤكد على كفايتها وفعاليتها. تشكل أنظمة الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من عمليات البنك في إدارة أعماله. ويضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية الشاملة عن المحافظة على سلامة هذه الضوابط الداخلية وضمان الإشراف المناسب على الإدارة التنفيذية، والتي تكون مسؤولة عن إرساء تلك النظم والمحافظة عليها، وعن إدخال التحسينات المستمرة عليها من خلال عمليات التقييم المستمر لها، تلبيةً لمتطلبات وأنشطة البنك، ولضمان التزام البنك بالتعليمات والسياسات الرقابية المعمول بها. وتشمل العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية ما يلي:

- توافر سياسات مناسبة ومعتمدة من مجلس الإدارة وإجراءات مناسبة ومعتمدة من الإدارة التنفيذية، خاضعة للمراجعة والتحديث المنتظم للتأكد من فعاليتها وقابليتها للتطبيق.
 - وجود لجان متعددة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة، لجنة الأصول والخصوم، اللجان الائتمانية، وغيرها)، الأمر الذي يوفر الحوكمة ويتيح الإشراف على كافة المجالات الهامة، والتأكد من مراقبة الأهداف الرئيسية والإشراف على تنفيذها من خلال تلك اللجان المتخصصة المشكلة لهذا الغرض.
 - وجود وحدات متخصصة في الرقابة كوحدة الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، وتوافر العمليات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثة" للتأكد من تحديد نقاط الضعف وإبلاغ الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.
 - توافر مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، التي تقيم عمليات البنك وإجراءاته وأنظمتها وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة. ويركز التدقيق الداخلي على المجالات ذات المخاطر المرتفعة، ويتولى عملية التحقيق والتقييم لفاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية وإبلاغ كل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة عن المسائل ذات الأهمية وفجوات الرقابة بما يتماشى مع إجراءات الإدارة المتفق عليها.
 - وجود مراجعات مستقلة لسجلات المحاسبة المالية من قبل مدققين خارجيين وفقاً لمتطلبات القانون المحلي والتعليمات، ورفع تقارير المدققين في شكل كتب الإدارة إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
 - وجود عملية مراقبة مستقلة للرقابة الداخلية تتم بشكل سنوي من خلال مكتب تدقيق عالمي (غير المدققين الخارجيين للبنك) وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، يتم من خلالها تحديد والإبلاغ عن أي أوجه قصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مع وضع خطة عمل الإدارة لمواجهة تلك المسائل.
 - توفير الإشراف من قبل لجنة التدقيق وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي وكتب الإدارة، وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية وغيرها، وتوفير مراقبة منتظمة لأوضاع تلك المسائل من خلال المتابعة السليمة للتأكد من تطبيق الضوابط بالشكل المناسب لمواجهة تلك المسائل.
- كما يقوم البنك بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال مكتب تدقيق خارجي وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، علماً بأن آخر تقرير قد صدر في يونيو 2015 ولم ينتج عنه أية ملاحظات هامة. (الملاحق أ) وقد تم تقديم ملخص لتقرير مراجعة الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة خلال عام 2015 عن السنة المنتهية 31 ديسمبر 2014، الذي قام باستعراضه واعتماده.

ملحق - أ

تقرير السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات ونظم الرقابة الداخلية



28 يونيو 2015

برايس ووترهاوس كوبرز
الشطلي وشركاه، برج الراجية II
الدور 23 - 24
ص.ب: 1753 الصفاة 13018 الشرق، الكويت
تلفون: +965 2227 5777 - فاكس: +965 2227 5888
www.pwc.com

السادة / مجلس الإدارة
بنك الخليج ش.م.ك.
دولة الكويت
تحية طيبة،

بناء على تكليفكم لنا بتاريخ 22 مارس 2015، فلقد قمنا بفحص سجلاتكم المحاسبية، وكذلك سجلاتكم الأخرى، كما قمنا بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى مصرفكم، التي كانت مطبقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وذلك فيما يختص بنواحي الأعمال التالية الخاصة بمصرفكم:

1. حوكمة الشركات
2. الخدمات المصرفية الشخصية
3. الخدمات المصرفية للشركات
4. الخزينة
5. الاستثمارات
6. الأعمال المصرفية الدولية
7. مكافحة غسل الأموال
8. إدارة المخاطر
9. العمليات
10. تكنولوجيا المعلومات
11. الموارد البشرية
12. المالية
13. الشؤون القانونية
14. إدارة المرافق
15. شكاوى العملاء
16. التدقيق الداخلي
17. الالتزام
18. المحافظة على سرية معلومات وبيانات العملاء
19. أنشطة الأوراق المالية

وقد تم إجراء الفحص وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات الواردة فيما يلي:

- دليل الإرشادات العامة الذي أصدره بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996
- تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة (Instruction No. 2/BS/IBS/284/2012) المؤرخة في 20 يونيو 2012، ويشمل ذلك المحور الرابع من التعليمات بشأن إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية

- تعليمات بنك الكويت المركزي (Instructions No. 2/BS/IBS/308/2013) المؤرخة في 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (Instructions No. 2/BS/IBS/278/2012) الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012، بشأن المحافظة على سرية ما لدى البنوك من معلومات وبيانات خاصة بعملائهم

يتضمن التقرير متابعة لملاحظات أثرت في تقرير مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية السابق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 ورأينا حول مدى كفاية الإجراءات المتخذة من جانب البنك في ذلك الصدد.

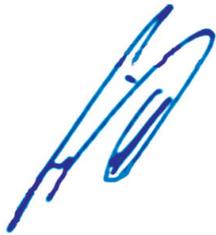
هذا ونود أن نشير إلى أنه من بين مسؤولياتكم كأعضاء في مجلس إدارة بنك الخليج ش.م.ك. العمل على إرساء النظم محاسبية والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية. من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من الاضطلاع على التقديرات والأحكام لقياس النتائج المرجوة مقارنة مع تكلفة المعلومات الإدارية وإجراءات الرقابة. إن الهدف من هذا التقرير هو أن يقدم إليكم تأكيدات معقولة (وليست مطلقة) أن موجودات البنك محمية ضد الخسائر التي يمكن أن تنتج عن تصرفات أو استخدامات غير مسؤولة، وأن المخاطر المصرفية تتم مراقبتها وتقييمها بدقة، وأن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لإجراءات التفويض المتبعة، ويتم تسجيلها على نحو صحيح، علاوة على تمكينكم من مزاولة كافة الأعمال بحيطلة وحذر.

ونتيجة للمحدودية الكامنة في أي من الأنظمة المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية، فإنه قد تحدث أخطاء أو أمور خارجة عن المألوف لا يتم اكتشافها. وكذلك فإن عملية تقييم الأنظمة لفترات مستقبلية مرتبطة بالخطر الناشئ عن احتمال عدم كفاية معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة بسبب التغيرات في الظروف أو نتيجة تدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

فبرأينا، أخذين في الاعتبار طبيعة وحجم أعمال البنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، أن السجلات المحاسبية وكذلك السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية التي قمنا بفحصها تتفق بشكل مرضي مع متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 ديسمبر 1996، تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة (Instruction No. 2/BS/IBS/284/2012) المؤرخة في 20 يونيو 2012، ويشمل ذلك المحور الرابع من التعليمات بشأن إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية، تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (Instructions No. 2/BS/IBS/308/2013) المؤرخة في 23 يوليو 2013، بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (Instructions No. 2/BS/IBS/278/2012) الصادرة في 9 فبراير 2012، بشأن المحافظة على سرية ما لدى البنوك من معلومات وبيانات خاصة بعملائهم، ووفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، باستثناء الأمور الموضحة في الملحقين رقم 3 ورقم 4 المرفقين بهذا التقرير. وليس لهذه الاستثناءات أثراً جوهرياً على مدى معقولية البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

علاوة على ذلك، قام البنك بإرساء عملية متابعة ربع سنوية حول الاستثناءات الواردة في التقرير للتأكد من القيام باتخاذ الإجراءات التصحيحية للتعامل مع الاستثناءات التي تم تحديدها خلال مرحلة مراجعة الرقابة الداخلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



خالد إبراهيم الشطي

سجل مراقبي الحسابات رقم 175 فئة أ - الكويت

برايس ووترهاوس كوبرز - الشطي وشركاه

28 يونيو 2015

معدل كفاية رأس المال

معدل كفاية رأس المال

وفقاً للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر-ب- رب أ/336/2014) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 12% بحلول عام 2014، و 12.5%، و 13% بحلول عامي 2015 و 2016 على التوالي. تتكون الشريحة الأولى من رأس المال من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) والشريحة الإضافية 1 (AT1). وتتكون شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) من رأس المال المدفوع والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصاً أسهم الخزينة، وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر). تم تحديد بنك الخليج ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ولهذا فيجب عليه الاحتفاظ برأس مال إضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) بنسبة 1%. ويجب الوفاء بالمتطلب الجديد بحلول عام 2016.

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي لبنك الخليج ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014.

(بالمليون دينار كويتي)

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014	الفارق
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: الأدوات والاحتياطيات	457.8	457.8	(0.0)
رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم	94.0	54.9	39.1
الأرباح المحتفظ بها	57.2	65.1	(7.9)
إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	609.0	577.8	31.2
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	-	-	-
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية	(70.7)	(66.5)	(4.2)
استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في تاريخ الميزانية العمومية)	(70.7)	(66.5)	(4.2)
إجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1	538.3	511.3	27.0
شريحة حقوق المساهمين العامة 1	-	-	-
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: أدوات	-	-	-
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: تعديلات رقابية	-	-	-
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال	-	-	-
شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1 = شريحة حقوق المساهمين العامة 1 + الشريحة الإضافية)	538.3	511.3	27.0
الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات	44.9	42.9	2.0
مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال	44.9	42.9	2.0
الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	-	-	-

(بالمليون دينار كويتي)			
	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	الفارق
الشريعة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية	-	-	-
الشريعة 2 من رأس المال	42.9	44.9	2.0
إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الشريعة 1 + الشريعة 2)	554.2	583.2	29.0
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	3,587.7	3,748.3	160.6
معدلات رأس المال والمصدات			
شريعة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	14.3%	14.4%	0.1%
الشريعة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	14.3%	14.4%	0.1%
إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	15.4%	15.6%	0.2%
متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريعة حقوق المساهمين العامة 1 زائداً المصدات الرأسمالية التحوطية capital conservation buffer زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية countercyclical buffer زائداً متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)			
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	2.5%	2.5%	0.0%
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-	-	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	-	-	-
الحد الأدنى الأساسي	2.5%	2.5%	0.0%
الحد الأدنى الأساسي من شريعة حقوق المساهمين العامة 1	-	-	-
الحد الأدنى الأساسي من الشريعة 1	8.5%	9.0%	0.5%
الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	10.0%	10.5%	0.5%
المبالغ أقل من حدود الخصم (قبل الترحيح بالمخاطر)	12.0%	12.5%	0.5%
استثمارات غير جوهرية في رأسمال مؤسسات مالية أخرى other financials	-	-	-
استثمارات جوهرية في أسهم عادية لمؤسسات مالية	-	-	-
حقوق خدمات الرهن (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة)	-	-	-
موجودات ضرائب مؤجلة ناتجة من فروق مؤقتة (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة)	-	-	-
الحدود العليا Caps السارية على إدراج المخصصات في الشريعة 2	-	-	-
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريعة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة لأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps)	-	-	-
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريعة 2 وفقاً للأسلوب القياسي	-	-	-
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريعة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة لأسلوب التصنيف الداخلي (قبل تطبيق الحدود العليا)	-	-	-
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريعة 2 وفقاً لأسلوب التصنيف الداخلي	-	-	-

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2015 هو بمبلغ 583.3 مليون دينار كويتي (2014: 554.2 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة 15.6% (2014: 15.4%).

متطلبات رأس المال الرقابي

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى البنك في ضمان الاحتفاظ بقاعدة رأس مال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في التسهيلات غير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (ما يترتب عليه من مواجهة مخاطر السوق) والموارد المستقبلية واستخدامات الأموال وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى البنك. يتم تخصيص رأس المال إلى مجموعات

الأعمال المختلفة ويتم استخدام اختبار الضغط لضمان توافق أهداف البنك الداخلية بخصوص رأس المال مع الحد المقبول من المخاطر التي يتعرض لها البنك. يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي لشريحة حقوق المساهمين العامة 1 والشريحة 2 من رأس المال. يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابي ونسب رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014.

(بالمليون دينار كويتي)		
الانكشاف على مخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	3,591.6	3,433.1
ناقصاً: مخصص عام زائد	(139.7)	(133.8)
صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	3,451.9	3,299.3
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	1.7	2.2
الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل	294.6	286.2
إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر	3,748.2	3,587.7
الفارق		158.5

(بالمليون دينار كويتي)		
مخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
بنود نقدية	-	-
مطالبات سيادية	-	-
مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	4.7	4.9
مطالبات على البنوك	22.9	20.1
مطالبات على الشركات	223.3	180.3
مطالبات على المشتقات الائتمانية (البائع لغرض الحماية)	2.7	2.5
الانكشافات الرقابية على الخدمات المصرفية للأفراد	137.7	118.2
انكشافات القروض المتأخرة السداد	4.7	6.2
انكشافات أخرى	53.0	79.8
رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	448.9	412.0
ناقصاً: مخصص عام زائد	(17.5)	(16.1)
صافي رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	431.5	395.9
الفارق		(0.2)

(بالمليون دينار كويتي)		
مخاطر السوق	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
مخاطر مراكز أسعار الفائدة	-	-
مخاطر تبادل العملات الأجنبية	0.2	0.3
رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	0.2	0.3
رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل	36.8	34.3
إجمالي رأس المال المطلوب	468.5	430.5
الفارق		2.5

(بالمليون دينار كويتي)		
نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
نسبة الشريحة 1	14.4%	14.3%
المعدل الكلي لكفاية رأس المال	15.6%	15.4%
الفارق		0.1%

إن إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2015 هو بمبلغ 3,748.2 مليون دينار كويتي (2014: 3,587.7 مليون دينار كويتي). وهو ما يتطلب توفر رأس مال رقابي بنسبة 12.5% (2014: 12%) بمبلغ 468.5 مليون دينار كويتي (2014: 430.5 مليون دينار كويتي).

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

تم اعتماد مستند سياسة إدارة المخاطر من قبل المجلس بتاريخ 8 يوليو 2015 والذي يوفر المعلومات اللازمة المتعلقة بفلسفة إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة مستمرة والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق. ويعزز نظام إدارة مخاطر الشركات ERM الذي يتضمن كافة جوانب إدارة المخاطر من نظام إدارة المخاطر بالبنك.

قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة BRC لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأموال المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على إدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية وحدة المخاطر للبنك. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأس مال البنك أو وفقاً لما تقره اللجنة مناسباً. يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر بحيث يكون أعضاء اللجنة على علم بكافة أنشطة البنك التي تعرضه للمخاطر. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة الائتمان التنفيذية المنبثقة عن المجلس في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسؤوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية.

حوكمة الشركات

إن بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات 2012 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما يعمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعه المالي العام. قام البنك بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة - لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة المكافآت والترشيدات ولذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى البنك. يبين الإيضاح 24 حول البيانات المالية مهام ومسؤوليات هذه اللجان على نحو منفصل.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل المتعلق بإدارة هذه المخاطر.

يستعين البنك بنظام موديز Moody's لتصنيف المخاطر لتصنيف الانكشافات على مخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 حول البيانات المالية عملية التصنيف الداخلي لدى البنك بالتفصيل.

النزعة للمخاطر واستراتيجية المحفظة

يسعى البنك إلى الحفاظ على ثقافة قوية لإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمكاسب داخل وعبر كل من وحدات العمل التي تصاحبها المخاطر داخل البنك. ويقوم البنك باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في التقييم والأرباح.

وتوجد لدى البنك وثيقة للنزعة للمخاطر، والتي تتيح المراقبة الدقيقة والمنتظمة لمختلف المخاطر مقابل حدود موضوعة داخلياً. ويتم تقديم مصنوفة قياس المخاطر كل ثلاثة أشهر وتتم مناقشتها مع مجلس الإدارة.

ويتم مراجعة دقيقة للنزعة للمخاطر بصفة دورية ويتم تعديلها وفقاً لعوامل السوق والاقتصاد. وللبنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من مجلس الإدارة، ويتم تعديلها بصفة دورية استجابةً للتغيرات في المخاطر وظروف السوق.

ويحدد دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية وفلسفة مخاطر الائتمان التي تحكم عملية منح الائتمان، بحيث توفر هيكلًا يجب أن تتمحور حوله أعمال البنك، مع التأكد من القيام بكافة أنشطة الإقراض في البنك بأسلوب متسق. كما يحدد سياسة الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب الدول، وتقييم ومراقبة المخاطر عبر الحدود. ويتم

اعتماد حدود الدول كلاً على حدة ويتم مراجعتها من قبل اللجنة التنفيذية للائتمان، وهي أعلى لجنة اعتماد للائتمان مفوضة من قبل مجلس الإدارة ضمن إرشادات بنك الكويت المركزي.

ويقوم البنك بتصنيف انكشافه بناءً على قانون نظام التصنيف القطاعي لأمريكا الشمالية (NAICS). ويتم إجراء هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المرتكز على رموز الأغراض المحددة من قبل بنك الكويت المركزي.

ويتيح ذلك للبنك تصنيف محفظته وتقسيمها إلى مختلف الشرائح الفرعية، مما يسهل تحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت. كما استحدث البنك عملية تصنيف مخاطر المحافظ، التي يتم من خلالها تقييم الجودة الكلية للمحفظة على فترات منتظمة، ويتم تداولها في اللجنة التنفيذية للمخاطر. وقد تم توسيع نطاق تصنيف مخاطر المحافظ ليشمل مستوى مدير العلاقات، ويتم طرح عمليات قياس المخاطر بهدف تقييم أداء النشاط. وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين جودة الأصول.

كما طرح البنك نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC كأداة تسعير للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من الشركات. وهو يركز على أساس أن التسعير يجب أن يتماشى مع المخاطر المصاحبة للمعرض المقترحة. ويساعد هذا النموذج في اتخاذ القرارات المطلعة وتحقيق القيمة للمساهمين وإتاحة التسعير المناسب للعملاء البنك. وقد تم تطبيق التشغيل الآلي بالكامل لنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وإدماجه في عملية اتخاذ القرار. وقد طرح البنك هذا النموذج في بطاقة الدرجات المتوازنة لرؤساء وحدات العمل بهدف قياس العوائد المعدلة بالمخاطر عبر مجموعات العمل.

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

يشكل كل من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والنزعة للمخاطر واستراتيجية المحفظة محورين أساسيين لتحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر البنك والحفاظ على المستوى المناسب من رأس المال الداخلي فيما يتعلق بالأوضاع العامة للمخاطر في البنك وخطة العمل.

ويقوم البنك بإجراء تقييم للمخاطر المادية، مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر التركيز الائتماني (تركز القطاعات وتركزات العملاء)، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، المخاطر القانونية، مخاطر السمعة إلخ، وذلك في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما يقوم البنك بإجراء تحليل اختبارات الضغط لقياس الأثر على قيمة الضمانات، مصادر الإيرادات، انخفاض مستوى محفظة الإقراض إلخ خلال سنة لثلاثة سيناريوهات ضغط واضحة (معتدل، متوسط، وحاد).

ويتم استعراض ومناقشة توزيعات رأس المال على نتائج كل من المخاطر واختبارات الضغط في لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وذلك للتأكد من تخصيص القدر الكافي من رأس المال لكل من المخاطر على حدة، مع مراعاة كل من عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي.

وبموجب الركن الأول من معايير بازل 3، وكما في 31 ديسمبر 2015، بلغ معدل كفاية رأس المال 15.56%، وبلغ معدل كفاية رأس المال المقابل بموجب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال 14.3%.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه الاستثمارية.

يتعرض بنك الخليج لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. تراقب مجموعة الاستثمار مخاطر الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. ويتم وضع حدود مراكز الوسطاء من الأفراد والتداول لكل محفظة ونوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية لبنك الكويت المركزي ومعايير مخاطر السوق الموضوعية من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دورياً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. وتعتبر درجات الاختلاف المسموح بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ضئيلة جداً.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى البنك معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية الخاصة بالبنك وبصورة رئيسية تتضمن معاملات مجموعة السبعة بشكل رئيسي وأيضاً بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الاجنبية المحلية والدولية واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن أي عنصر جوهري من مخاطر أسعار الفائدة.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة أيضا بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعية من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة. يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للبنك. ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف على مخاطر تبادل العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدودا.

مخاطر تحويل العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر تحويل العملات الأجنبية في مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية نتيجة التغيرات في اسعار الصرف الاجنبي. يشرح الايضاح 24 (ج) حول البيانات المالية مخاطر تحويل العملات الأجنبية بالتفصيل.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية مخاطر أسعار الفائدة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك لإدارتها وإطار العمل المعد لذلك.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسؤولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). ويضع بنك الكويت المركزي حد أقصى بنسبة 50% من رأسمال البنك للاستثمار في الأوراق المالية.

وفقا لمعيار المحاسبة الدولية 39 يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم بصفتها "متاحة للبيع". ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية. وتم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد دون تكبد خسائر غير مقبولة. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي يقوم بها البنك. قام بنك الخليج بالاحتفاظ برصيد من الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في الخسارة الناتجة عن مخالفة السياسات او الاجراءات او عدم تنفيذ العمليات. كما تتمثل في أعمال الغش والأعمال غير المصرح بها والأخطاء والسهو وانعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية مخاطر التشغيل بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف ومتابعة المخاطر التشغيلية في البنك بفاعلية بطريقة متماثلة وعلى المدى البعيد، لضمان حصول البنك على التعويضات مقابل المخاطر التي يتكبدها.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تطبيق إطار العمل في كل وحدة من وحدات الأعمال لدى البنك. كما يطبق البنك آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ داخليا عن مخالفة العملية القياسية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. يجمع البنك بيانات ومعلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للبنك اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يستخدم البنك حلول SunGard للمخاطر التشغيلية، وذلك لأغراض مراقبة هذه المخاطر التشغيلية.

إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشافات على مخاطر الائتمان لدى بنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014. وتتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) في إجمالي الانكشافات على مخاطر الائتمان قبل تعديلات عامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية التصوى للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)			
	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان
الانكشافات الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان	5,497.4	5,616.6	119.2
الانكشافات غير الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان	1,492.9	1,577.1	84.2
مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان	6,990.3	7,193.7	203.4

إن إجمالي الانكشاف الممول على مخاطر الائتمان لسنة 2015 هي بنسبة **78.1%** (2014: 78.6%) من مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف على المخاطر الائتمانية المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف على مخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف على مخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف على مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014 مبين أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالتوسط) كما في 31 ديسمبر:

2014			2015			
المجموع	غير ممول	ممول	المجموع	غير ممول	ممول	(ألف دينار كويتي)
57,807	-	57,807	49,328	-	49,328	بنود نقدية
1,047,581	16	1,047,565	1,095,559	31	1,095,528	المطالبات على الدول السيادية
120,129	270	119,859	149,213	1,223	147,990	المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)
661,150	266,305	394,845	674,710	276,147	398,563	المطالبات على البنوك
2,591,185	1,011,853	1,579,332	2,973,910	1,124,212	1,849,698	المطالبات على الشركات
99,784	99,784	-	88,653	88,653	-	المطالبات على المشتقات الائتمانية (لغرض حماية البائع)
1,046,235	44,980	1,001,255	1,203,664	41,202	1,162,462	الانكشافات على الخدمات المصرفية للأفراد
192,356	1,308	191,048	106,306	346	105,960	الانكشافات على القروض المتأخرة السداد
1,011,020	11,127	999,893	689,808	9,143	680,665	انكشافات أخرى
6,827,247	1,435,643	5,391,604	7,031,151	1,540,957	5,490,194	الإجمالي

إن متوسط إجمالي الانكشافات الممولة على مخاطر الائتمان لسنة 2015 هو بنسبة **78.08%** (2014: 78.97%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لأرقام نهاية الشهر اعتباراً من 31 ديسمبر 2014 حتى 31 ديسمبر 2015 على نحو شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظه المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 – حسب المنطقة الجغرافية

الإجمالي	باقي دول العالم	آسيا		دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالألف دينار كويتي)
		الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	الشرق الأوسط الأخرى		
62,131	-	-	-	-	-	62,131	بنود نقدية
1,163,534	-	-	-	-	62,781	1,100,753	المطالبات على الدول السياسية
173,198	-	5,084	-	-	40,559	127,555	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
758,024	554	228,614	37,697	205,043	265,855	20,261	المطالبات على البنوك
3,043,879	-	99,926	9,870	6,551	235,730	2,691,802	المطالبات على الشركات
89,532	-	-	-	-	89,532	-	المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)
1,260,835	-	293	217	687	165	1,259,473	الانكشافات على الخدمات المصرفية للأفراد
89,732	-	-	-	-	-	89,732	الانكشافات على القروض المتأخرة السداد
552,856	167	-	2,879	774	4,226	544,810	انكشافات أخرى
7,193,721	721	333,917	50,663	213,055	698,848	5,896,517	الإجمالي
%100.0	%0.0	%4.6	%0.7	%3.0	%9.7	%82.0	نسبة إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية

مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 – حسب المنطقة

الإجمالي	باقي دول العالم	آسيا		دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالألف دينار كويتي)
		الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	الشرق الأوسط الأخرى		
49,511	-	-	-	-	-	49,511	بنود نقدية
1,132,946	-	-	-	-	20,869	1,112,077	المطالبات على الدول السياسية
145,992	-	21,155	-	-	38,956	85,881	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
624,271	545	171,805	22,381	150,686	269,278	9,576	المطالبات على البنوك
2,684,493	-	121,897	7,313	-	158,002	2,397,281	المطالبات على الشركات
86,376	-	-	-	-	86,376	-	المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)
1,138,312	-	473	242	586	226	1,136,785	الانكشافات على الخدمات المصرفية للأفراد
111,266	-	-	-	-	-	111,266	الانكشافات على القروض المتأخرة السداد
1,017,150	476	-	5,488	1,200	3,882	1,006,104	انكشافات أخرى
6,990,317	1,021	315,330	35,424	152,472	577,589	5,908,481	الإجمالي
%100.0	%0.0	%4.5	%0.5	%2.2	%8.3	%84.5	نسبة إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية

إن غالبية الانكشاف على مخاطر الائتمان لدى البنك تقع في الكويت وتتكون من 5.90 مليار دينار كويتي (82% من مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2014. في 31 ديسمبر 2015 مقارنة بمبلغ 5.91 مليار دينار كويتي (نسبة 84.5% من مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2014.

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشاف على مخاطر الائتمان

فيما يلي متوسط إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان لعامي 2015 و2014 وقد تم تحليله حسب المنطقة الجغرافية ومحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 (المتوسط) - حسب المنطقة

الإجمالي	باقي دول العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
					الأوسط	الشرق		
49,328	-	-	-	-	-	-	49,328	بنود نقدية
1,095,559	-	-	232	-	50,643	1,044,684		المطالبات على الدول السيادية
149,213	-	9,507	-	-	40,631	99,075		المطالبات على مؤسسات القطاع العام
674,710	549	199,707	65,700	174,891	214,695	19,168		المطالبات على البنوك
2,973,910	-	118,331	5,220	4,510	140,256	2,705,593		المطالبات على الشركات
88,653	-	-	-	-	81,775	6,878		المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)
1,203,664	198	442	233	919	209	1,201,663		الانكشافات الرقابية على الخدمات المصرفية للأفراد
106,306	-	-	-	-	-	106,306		الانكشافات على القروض المتأخرة السداد
689,808	326	-	7,035	1,021	4,403	677,023		انكشافات أخرى
7,031,151	1,073	327,987	78,420	181,341	532,612	5,909,718		الإجمالي
%100	%0.0	%4.7	%1.1	%2.6	%7.5	%84.1		نسبة إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية

مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 (المتوسط) - حسب المنطقة

الإجمالي	باقي دول العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
					الأوسط	الشرق		
57,807	-	-	-	-	-	-	57,807	بنود نقدية
1,047,581	-	548	-	-	22,235	1,024,798		المطالبات على الدول السيادية
120,129	-	17,972	-	-	40,067	62,090		المطالبات على مؤسسات القطاع العام
661,150	513	204,871	52,579	193,755	193,914	15,518		المطالبات على البنوك
2,591,185	52	95,712	4,942	231	109,500	2,380,748		المطالبات على الشركات
99,784	-	-	-	-	99,784	-		المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)
1,046,235	190	265	245	572	186	1,044,777		الانكشافات الرقابية على الخدمات المصرفية للأفراد
192,356	-	-	-	-	-	192,356		الانكشافات على القروض المتأخرة السداد
1,011,020	6,522	-	4,944	694	4,760	994,100		انكشافات أخرى
6,827,247	7,277	319,368	62,710	195,252	470,446	5,772,194		الإجمالي
%100	%0.1	%4.7	%0.9	%2.9	%6.9	%84.5		نسبة إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية

توزيع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014:

مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 - حسب قطاع الأعمال

شخصي	مالي	تجاري	نفط خام		إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات		(بالألف دينار كويتي)
			وغاز	نفط خام				أخرى	الإجمالي	
-	62,131	-	-	-	-	-	-	-	62,131	بنود نقدية
-	233,907	-	-	35	-	-	-	929,592	1,163,534	المطالبات على الدول السيادية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	6,785	84,024	-	-	-	-	82,389	173,198	المطالبات على البنوك
-	660,595	4,129	40,897	13,805	62	2,076	-	36,460	758,024	المطالبات على الشركات
2,540	360,083	442,675	88,100	945,479	354,286	366,313	484,403	3,043,879	المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	
-	89,532	-	-	-	-	-	-	-	89,532	الانكشافات الرقابية على الخدمات المصرفية للأفراد
-	1,204,057	22,521	194	21,957	4,926	-	7,180	1,260,835	الانكشافات على القروض المتأخرة السداد	
-	-	16,197	-	106	34	50,985	-	7,064	89,732	الانكشافات للقروض المتأخرة
118,094	6,097	-	-	-	-	268,203	160,462	552,856	انكشافات أخرى	
<u>1,340,037</u>	<u>1,412,345</u>	<u>492,307</u>	<u>213,215</u>	<u>981,382</u>	<u>359,308</u>	<u>687,577</u>	<u>1,707,550</u>	<u>7,193,721</u>	<u>المجموع</u>	
نسبة إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق										
%18.6	%19.7	%6.8	%3.0	%13.6	%5.0	%9.6	%23.7	%100		

مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 - حسب قطاع الأعمال

شخصي	مالي	تجاري	نفط خام		إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات		(بالألف دينار كويتي)
			وغاز	نفط خام				أخرى	الإجمالي	
-	-	-	-	-	-	-	-	49,511	49,511	بنود نقدية
-	132,318	-	-	22	-	-	-	1,000,606	1,132,946	المطالبات على الدول السيادية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	8,513	41,468	-	-	-	-	96,011	145,992	المطالبات على البنوك
-	611,367	289	-	12,615	-	-	-	-	624,271	المطالبات على الشركات
6,279	376,196	421,118	114,963	970,690	372,706	-	422,541	2,684,493	المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	
-	86,376	-	-	-	-	-	-	-	86,376	الانكشافات الرقابية على الخدمات المصرفية للأفراد
1,078,753	139	24,244	77	23,089	3,368	-	8,642	1,138,312	الانكشافات على القروض المتأخرة السداد	
-	-	17,929	-	7,245	-	76,327	-	3,359	111,266	الانكشافات للقروض المتأخرة
123,251	-	-	-	-	-	713,285	180,614	1,017,150	انكشافات أخرى	
<u>1,214,689</u>	<u>1,206,396</u>	<u>472,093</u>	<u>156,508</u>	<u>1,013,661</u>	<u>376,074</u>	<u>789,612</u>	<u>1,761,284</u>	<u>6,990,317</u>	<u>المجموع</u>	
نسبة إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق										
%17.4	%17.3	%6.8	%2.2	%14.5	%5.4	%11.3	%25.1	%100.0		

توزيع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب باقي مدة استحقاق

الجدول التالي يبين تفاصيل إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقاً لمحفظه مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014:

مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015

(بالألف دينار كويتي)	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	62,131	-	-	-	-	-	62,131
المطالبات على الدول السيادية	573,958	213,012	172,351	76,379	99,829	28,005	1,163,534
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	125	4,750	41	155	22,204	145,923	173,198
المطالبات على البنوك	328,006	95,141	34,069	118,595	92,110	90,103	758,024
المطالبات على الشركات	228,904	842,694	411,354	213,978	650,523	696,426	3,043,879
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	-	-	30,350	59,182	-	89,532
الانكشافات الرقابية على الخدمات المصرفية للأفراد	132,544	16,832	15,119	21,248	105,482	969,610	1,260,835
الانكشافات على القروض المتأخرة السداد	76,810	205	44	148	1,265	11,260	89,732
انكشافات أخرى	118,303	345,379	20,222	18,500	11,619	38,833	552,856
المجموع	1,520,781	1,518,013	653,200	479,353	1,042,214	1,980,160	7,193,721
نسبة إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%21.1	%21.1	%9.1	%6.7	%14.5	%27.5	%100.0

مجموع إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014

(بالألف دينار كويتي)	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	49,511	-	-	-	-	-	49,511
المطالبات على الدول السيادية	476,842	416,339	135,308	74,644	22,302	7,511	1,132,946
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	3	10,015	5,520	13,312	117,142	145,992
المطالبات على البنوك	173,208	29,577	71,420	45,694	171,517	132,855	624,271
المطالبات على الشركات	101,158	893,571	359,173	358,811	461,594	510,186	2,684,493
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	-	-	-	86,376	-	86,376
الانكشافات الرقابية على الخدمات المصرفية للأفراد	142,186	18,025	15,281	17,170	101,543	844,107	1,138,312
الانكشافات على القروض المتأخرة السداد	-	-	-	-	-	111,266	111,266
انكشافات أخرى	60,918	482,160	156,188	48,560	86,426	182,898	1,017,150
المجموع	1,003,823	1,839,675	747,385	550,399	943,070	1,905,965	6,990,317
نسبة إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%14.4	%26.3	%10.7	%7.9	%13.5	%27.2	%100.0

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

يبين الجدول التالي تحليل للقروض منخفضة القيمة (الأجزاء المتأخرة والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامه) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2015

المخصصات المحددة	المخصصات المحددة النقديّة وغير النقديّة	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		(بالآلف دينار كويتي)
		الرصيد القائم	الجزء المتأخر	
47.6%	13,957	29,302	15,346	قروض شخصية
0.0%	10	-	-	مالية
6.7%	1,163	17,347	16,195	تجارية
0.0%	-	-	-	النفط الخام والغاز
1651.5%	2,791	169	47	إنشاءات
0.0%	11	31	20	تصنيع
0.0%	-	50,985	50,985	عقارات
9.6%	752	7,802	7,060	أخرى
17.7%	18,684	105,636	89,653	الإجمالي

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2014

المخصصات المحددة	المخصصات المحددة النقديّة وغير النقديّة	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)		(بالآلف دينار كويتي)
		الرصيد القائم	الجزء المتأخر	
55.6%	11,435	20,560	9,125	قروض شخصية
0.0%	-	-	-	مالية
15.7%	3,313	21,137	17,878	تجارية
0.0%	-	-	-	النفط الخام والغاز
73.9%	3,729	5,044	5,022	إنشاءات
0.0%	-	-	-	تصنيع
0.0%	-	70,847	70,847	عقارات
15.2%	1,268	8,337	7,113	أخرى
15.7%	19,745	125,925	109,985	الإجمالي

انخفضت القروض متعثرة الأداء بمبلغ 20.3 مليون دينار كويتي في عام 2015 (لمزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 12 و 24 (أ) حول البيانات المالية والجدول التالي).

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل لمصروفات المخصصات والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

مصروفات المخصصات والمشطوبات خلال عام 2015 (حسب قطاعات الأعمال)

تحميل / (إفراج عن) مخصص انخفاض القيمة			
إجمالي المخصص	مخصص عام	مخصص محدد	(بالآلاف دينار كويتي)
7,025	4,503	2,522	قروض شخصية
(1,587)	(1,597)	10	مالية
248	296	(48)	تجارية
581	581	-	النفط الخام والغاز
86	(149)	235	إنشاءات
8,462	8,451	11	تصنيع
52,079	32,079	20,000	عقارات
11,369	9,385	1,984	أخرى
78,263	53,549	24,714	المجموع

مصروفات المخصصات والمشطوبات خلال عام 2014 (حسب قطاعات الأعمال)

تحميل / (إفراج عن) مخصص انخفاض القيمة			
إجمالي المخصص	مخصص عام	مخصص محدد	(بالآلاف دينار كويتي)
7,229	2,744	4,485	قروض شخصية
18,778	4,815	13,963	مالية
5,125	(111)	5,236	تجارية
367	367	-	النفط الخام والغاز
325	476	(151)	إنشاءات
16,490	16,490	-	تصنيع
65,889	364	65,525	عقارات
(16,863)	(18,655)	1,792	أخرى
97,340	6,490	90,850	المجموع

لا تتضمن المخصصات المحملة المحددة أعلاه مبلغ 25.8 مليون دينار كويتي (2014: 85.9 مليون دينار كويتي) والذي يمثل مبالغ مشطوبة خلال السنة.

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية

فيما يلي التسييم الجغرافي للقروض التي انخفضت قيمتها (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2015

قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)				
المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	الرصيد القائم	الجزء المتأخر	(بالألف دينار كويتي)
18,684	17.7%	105,636	89,653	الكويت
-	0.0%	-	-	دول الشرق الأوسط الأخرى
-	0.0%	-	-	غرب أوروبا
-	0.0%	-	-	أمريكا وكندا
-	0.0%	-	-	آسيا الباسفيك
-	0.0%	-	-	باقي دول العالم
18,684	17.7%	105,636	89,653	المجموع

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2014

قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)				
المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	الرصيد القائم	الجزء المتأخر	(بالألف دينار كويتي)
19,745	15.7%	125,925	109,985	الكويت
-	0.0%	-	-	دول الشرق الأوسط الأخرى
-	0.0%	-	-	غرب أوروبا
-	0.0%	-	-	أمريكا وكندا
-	0.0%	-	-	آسيا الباسفيك
-	0.0%	-	-	باقي دول العالم
19,745	15.7%	125,925	109,985	المجموع

فيما يلي إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014 وقد تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015

الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان				إجمالي الانكشاف للمخاطر			
الاجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول على مخاطر الأجنبيّة بعد معاملة التحويل الائتماني	انكشاف غير ممول على مخاطر الأجنبيّة بعد معاملة التحويل الائتماني	انكشاف ممول على مخاطر الائتمان	الإجمالي	غير ممول	ممول	(بالألف دينار كويتي)
62,131	-	-	62,131	62,131	-	62,131	بنود نقدية
1,163,675	159	17	1,163,499	1,163,534	35	1,163,499	المطالبات على الدول السيادية
172,418	-	902	171,516	173,198	1,682	171,516	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
605,828	1,481	149,721	454,626	758,024	303,398	454,626	المطالبات على البنوك
2,426,833	1,542	515,519	1,909,772	3,043,879	1,134,107	1,909,772	المطالبات على الشركات
89,532	-	89,532	-	89,532	89,532	-	مطالبات المشتقات الائتمانية (حماية البائع)
1,238,870	-	17,260	1,221,610	1,260,835	39,225	1,221,610	الانكشافات على الخدمات المصرفية للأفراد
89,693	-	38	89,655	89,732	77	89,655	انكشافات على القروض المتأخرة السداد
552,638	-	8,817	543,821	552,856	9,035	543,821	انكشافات أخرى
6,401,618	3,182	781,806	5,616,630	7,193,721	1,577,091	5,616,630	المجموع

إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014

الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان				إجمالي الانكشاف للمخاطر			
الاجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول على مخاطر الأجنبيّة بعد معاملة التحويل الائتماني	انكشاف غير ممول على مخاطر الأجنبيّة بعد معاملة التحويل الائتماني	انكشاف ممول على مخاطر الائتمان	الإجمالي	غير ممول	ممول	(بالألف دينار كويتي)
49,511	-	-	49,511	49,511	-	49,511	بنود نقدية
1,133,246	311	11	1,132,924	1,132,946	22	1,132,924	المطالبات على الدول السيادية
145,914	-	195	145,719	145,992	273	145,719	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
499,583	404	120,842	378,337	624,271	245,934	378,337	المطالبات على البنوك
2,077,387	287	500,286	1,576,814	2,684,493	1,107,679	1,576,814	المطالبات على الشركات
86,376	-	86,376	-	86,376	86,376	-	مطالبات المشتقات الائتمانية (حماية البائع)
1,114,672	-	18,153	1,096,519	1,138,312	41,793	1,096,519	الانكشافات على الخدمات المصرفية للأفراد
110,626	-	641	109,985	111,266	1,281	109,985	انكشافات على القروض المتأخرة السداد
1,016,516	-	8,930	1,007,586	1,017,150	9,564	1,007,586	انكشافات أخرى
6,233,831	1,002	735,433	5,497,395	6,990,317	1,492,922	5,497,395	المجموع

تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقاً للأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من الانكشافات على مخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقاً لمعايير بازل 3 الخاصة بتقديم العقارات كضمان فسيتم عدم تحققها خلال خمس سنوات اعتباراً من 31 ديسمبر 2014 مع اقتطاع إضافي بنسبة 10% كل سنة. في 31 ديسمبر 2015، تم تطبيق اقتطاع بنسبة 70% (2014: 60%) على الضمان العقاري.

تتطلب سياسة الائتمان لدى البنك التحفظ الشديد فيما يتعلق بالحد الأدنى لنسب تغطية الضمانات ويسانده نسب الاسترداد. عندما تنخفض قيمة الضمان المحتفظ به مقابل فرض معين إلى أقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئياً وتصل إلى حد نسبة الاسترداد، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي وذلك لاستعادة نسبة تغطية الضمان المقررة. يتم تقييم الضمان العقاري مرة واحدة سنوياً من قبل اثنين من مقيمي العقارات المستقلين (مع تطبيق التقييم الأقل من بين التقييمين) ويتم تقييم الأسهم المسعرة يومياً باستخدام أسعار البورصة المتداولة للرهونات المباشرة وشهرياً إذا كان محتفظ بها من خلال مدير محفظة.

في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. كما أن الكفالات الشخصية / التضامنية لا تشكل أساليب مؤهلة لتخفيف مخاطر الائتمان لأغراض كفاية رأس المال بموجب الأسلوب القياسي لمعايير بازل 3.

عادة ما تكون القروض الاستهلاكية غير مضمونة ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" حيث يطالب صاحب العمل للعميل (وعادة ما يكون وزارة حكومية) بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة ودیعة محجوزة لدى بنك الخليج أو تحويل لمكافأة نهاية الخدمة أو ضمان شخصي يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية إلى العملاء دون إجراء تحويل الراتب إلى البنك.

إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيداً من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف على مخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2015

الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر			الانكشاف على مخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان					
الإجمالي	غير مقدرة	مقدرة	الانكشاف	تخفيف مخاطر الائتمان			الانكشاف	
			بعد تخفيف مخاطر الائتمان	كفالات مؤهلة	ضمان مالي مؤهل	عقارات مؤهلة	قبل تخفيف مخاطر الائتمان	
-	-	-	62,131	-	-	-	62,131	(بالآلاف دينار كويتي) بنود نقدية
-	-	-	1,163,658	-	17	-	1,163,675	المطالبات على الدول السيادية
37,719	5,084	32,635	168,258	-	4,160	-	172,418	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
182,940	10,934	172,006	605,115	-	713	-	605,828	المطالبات على البنوك
1,786,311	1,775,249	110,62	1,797,372	-	487,286	142,175	2,426,833	المطالبات على الشركات
21,548	-	21,548	89,532	-	-	-	89,532	المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)
1,101,571	1,101,571	-	1,107,582	-	131,070	218	1,238,870	الانكشافات على الخدمات المصرفية للأفراد
37,341	37,341	-	38,892	-	21,303	29,498	89,693	الانكشافات على القروض المتأخرة السداد
424,191	424,191	-	336,652	-	200,429	15,557	552,638	انكشافات أخرى
3,591,621	3,354,370	237,251	5,369,192	-	844,978	187,448	6,401,618	المجموع

الانكشاف على مخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2014

الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر			الانكشاف على مخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان					
الإجمالي	غير مقدرة	مقدرة	الانكشاف	تخفيف مخاطر الائتمان			الانكشاف	
			بعد تخفيف مخاطر الائتمان	كفالات مؤهلة	ضمان مالي مؤهل	عقارات مؤهلة	قبل تخفيف مخاطر الائتمان	
-	-	-	49,511	-	-	-	49,511	(بالآلاف دينار كويتي) بنود نقدية
-	-	-	1,133,235	-	11	-	1,133,246	المطالبات على الدول السيادية
41,226	-	41,226	131,519	-	14,395	-	145,914	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
167,791	1,666	166,125	498,654	-	929	-	499,583	المطالبات على البنوك
1,502,362	1,502,362	-	1,502,361	-	494,984	80,042	2,077,387	المطالبات على الشركات
20,789	-	20,789	86,376	-	-	-	86,376	المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)
984,746	984,746	-	990,480	-	124,066	126	1,114,672	الانكشافات على الخدمات المصرفية للأفراد
51,672	51,672	-	52,917	-	1,211	56,498	110,626	الانكشافات على القروض المتأخرة السداد
664,558	664,558	-	502,282	-	325,313	188,921	1,016,516	انكشافات أخرى
3,433,144	3,205,004	228,140	4,947,335	-	960,909	325,587	6,233,831	المجموع

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

محفظة المتاجرة والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق

تقتصر محفظة المتاجرة على مبلغ معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق إدارة الميزانية العمومية للبنك.

يستخدم البنك الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما يستخدم البنك هيكلًا للحدود لإدارة ومراقبة الانكشافات على مخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة والتداول. ويستخدم البنك أيضًا قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقاً لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بمقدار 12.5.

يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014:

(بالألف دينار كويتي)			
مخاطر السوق	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014	الفارق
مخاطر مركز أسعار الفائدة	-	-	-
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	135	173	(38)
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق	135	173	(38)
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	1,688	2,163	(475)

في 31 ديسمبر 2015، كان إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق 135 ألف دينار كويتي (2014: 173 ألف دينار كويتي) مساوياً للموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق والبالغ قيمتها 1.7 مليون دينار كويتي (2014: 2.2 مليون دينار كويتي).

الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى البنك إلى ثلاثة مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات - الخدمات المصرفية للشركات - الخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى البنك لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2015

رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات		(بالألف دينار كويتي)
	معامل بيتا	%	
المتاجرة والمبيعات	18%	24,915	
الخدمات المصرفية للشركات	15%	76,369	
الخدمات المصرفية للأفراد	12%	63,594	
الإجمالي		164,878	
إجمالي الانكشاف على مخاطر التشغيل المرجحة		294,638	

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2014

رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات		(بالألف دينار كويتي)
	معامل بيتا	%	
المتاجرة والمبيعات	18%	21,477	
الخدمات المصرفية للشركات	15%	79,580	
الخدمات المصرفية للأفراد	12%	59,113	
الإجمالي		160,170	
إجمالي الانكشاف على مخاطر التشغيل المرجحة		286,213	

وفقاً لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات لمدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في

معامل بيتا محدد مسبقاً. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12.5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات غير المتولدة من الفوائد مع استبعاد الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في السجلات المصرفية. إن إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في 31 ديسمبر 2015 والبالغ 23.6 مليون دينار كويتي (2014: 22.9 مليون دينار كويتي) كان مساوياً للانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل والمقدر بمبلغ 294.6 مليون دينار كويتي (2014: 286.2 مليون دينار كويتي).

المخاطر الأخرى (مخاطر أسعار الأسهم وأسعار الفائدة والأطراف المقابلة)

لا يتداول بنك الخليج في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات البنك في الأوراق المالية في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية "متاحة للبيع" أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة تركز على أساس أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تتطلب القيم العادلة للأدوات غير المسعرة تقدراً جوهرياً. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق حصص الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر شراء معلن.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

المعلومات المتعلقة بمرکز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2015

(بالآلاف دينار كويتي)			
إجمالي الاستثمارات	أسهم غير متداولة بصورة غير علنية	أسهم متداولة علناً	
46,833	27,209	19,624	إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية - متاحة للبيع
1,252	4,965	(3,713)	أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)
تفاصيل رأس المال الرقابي			
5,854	3,401	2,453	متطلبات رأس المال الرقابي
تفاصيل بيان الدخل			
6,910			إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية

المعلومات المتعلقة بمرکز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2014

(بالآلاف دينار كويتي)			
إجمالي الاستثمارات	أسهم غير متداولة بصورة غير علنية	أسهم متداولة علناً	
56,900	28,173	28,727	إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية - متاحة للبيع
9,072	4,427	4,645	أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)
تفاصيل رأس المال الرقابي			
6,828	3,381	3,447	متطلبات رأس المال الرقابي
تفاصيل بيان الدخل			
6,108			إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية

لدى البنك استثمار جوهري في مؤسسة مالية تم تصنيفه كاستثمارات في مؤسسات مالية أقل من حدود الاقتطاع.

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالحركات في أسعار الفائدة، ويتمثل جزء رئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (لغير أغراض المتاجرة) في إدارة حساسية صافي إيرادات الفوائد لدى البنك تجاه التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

إن حساسية صافي إيرادات الفوائد تجاه التغيرات في أسعار الفائدة مبيّنة في إيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قام البنك بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالحد الأقصى للانكشاف بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. ذلك حيث تخصص حدود الانكشاف الأعلى للأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية، في حين تطبق حدود الانكشاف المنخفضة على الأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف الأقل. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، يسعى البنك إلى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

نسبة الرفع المالي

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س / 342 / 2014)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي بحد أدنى 3% اعتباراً من 2014/12/31. ويتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقاً لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. ويمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

رقم مسلسل البند	المبلغ (بالآلاف دينار كويتي)	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	إطار العمل الخاص بنسبة الرفع المالي
الانكشافات داخل الميزانية				
1.	106,838	5,330,878	5,437,716	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تحويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات)
2.	-	-	-	(مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقاً لقواعد بازل 3)
3.	106,838	5,330,878	5,437,716	اجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البنود 1 و 2)
انكشافات المشتقات				
4.	-	-	-	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة)
5.	-	-	-	المبالغ المضافة إلى PFE المرتبطة بجميع معاملات المشتقات
6.	-	-	-	الإجمالي لضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية طبقاً لإطار العمل المحاسبي التشغيلي
7.	-	-	-	(الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات)
8.	-	-	-	(المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التجارة التي تم مقاصتها للملاء)
9.	3,156	86,376	89,532	المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتبه
10.	-	-	-	(المبادلات الاسمية الفعلية والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبه)
11.	3,156	86,376	89,532	إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10)
12.	-	-	-	إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة)
13.	-	-	-	(المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية)
14.	-	-	-	انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات تمويل الاوراق المالية
15.	-	-	-	انكشافات معاملات الوكلاء
16.	-	-	-	إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)
انكشافات أخرى خارج الميزانية				
17.	(77,758)	2,257,317	2,179,559	انكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)
18.	135,926	(1,477,278)	(1,341,352)	(تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ المكافئة للتحويل الائتماني)
19.	58,168	780,039	838,207	البنود خارج الميزانية (مجموع البنود 17 و 18)
رأس المال وإجمالي الانكشافات				
20.	26,895	511,361	538,256	الشريحة 1 من رأس المال
21.	168,162	6,197,293	6,365,455	إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و 11 و 16 و 19)
نسبة الرفع المالي				
22.	%0.20	%8.25	%8.46	نسبة الرفع المالي طبقاً لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21))

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية وفقا للبيانات المالية المعلنة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع المالي

رقم البند	المبلغ (بالآلاف دينار كويتي)		
	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	الفارق
1. إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المعلنة	5,330,878	5,437,716	106,838
2. تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي	-	-	-
3. تعديل للموجودات على سبيل الامانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع المالي	-	-	-
4. تعديلات للأدوات المالية المشتقة	86,376	89,532	3,156
5. تعديلات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان)	-	-	-
6. تعديلات للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ المكافئة الائتمانية للانكشافات خارج الميزانية)	780,039	838,207	58,168
7. تعديلات أخرى	-	-	-
8. الانكشاف لنسبة الرفع المالي	6,197,293	6,365,455	168,162



شراكة استراتيجية مع إنجاز - الكويت لتمكين الشباب

توفير برامج تدريب مهنية لطلاب الثانوية والجامعات
لدعم مساراتهم الوظيفية المستقبلية.

البيانات المالية

70.....	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
72.....	بيان الدخل
73.....	بيان الدخل الشامل
74.....	بيان المركز المالي.....
75.....	بيان التدفقات النقدية
76.....	بيان التغيرات في حقوق الملكية.....
77.....	إيضاحات حول البيانات المالية

Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب: 20174 الصفاة 13062 أو
ص.ب: 23049 الصفاة 13091
الكويت
هاتف: 2243 8060 - 965 2240 8844 +
فاكس: 2245 2080 - 965 2240 8855
www.deloitte.com

EY

بنني عالمنا
أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسيون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-21
شارع أحمد الجابر
هاتف: 2295 5000 / 2245 2880
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي بنك الخليج ش.م.ك.ع

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الخليج ش.م.ك.ع. («البنك»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البنك للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للبنك. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة البنك، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

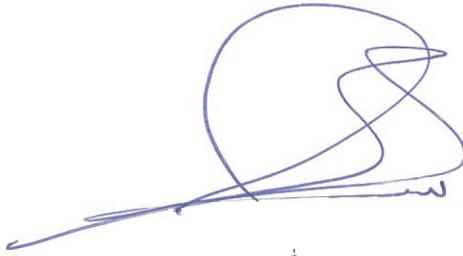
الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

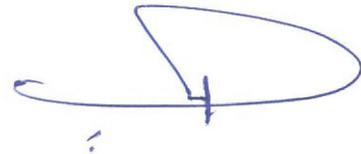
في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب/ 342/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب/ 342/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجهه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجهه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



بدر عبدالله الزمان

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
دبلويت وتوش - الزمان وشركاه



وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

12 يناير 2016

الكويت

بيان الدخل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
166,409	167,348	3	إيرادات فوائد
(48,718)	(48,453)	4	مصروفات فوائد
117,691	118,895		صافي إيرادات فوائد
27,852	30,093	6	صافي أتعاب وعمولات
8,617	8,503	7	صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات
6,108	6,910		أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية
1,529	2,020		إيرادات توزيعات أرباح
986	2,035		إيرادات أخرى
162,783	168,456		إيرادات التشغيل
41,260	40,986		مصروفات موظفين
3,693	3,874		تكاليف إشغال
2,552	2,318		استهلاك
8,494	13,061	29	مصروفات أخرى
55,999	60,239		مصروفات التشغيل
106,784	108,217		ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة مخصصات محملة (مفرج عنها):
114,047	70,446	5	- محددة
(16,707)	7,817	12,18	- عامة
(32,413)	(14,455)	12	استردادات قروض بالصافي بعد الشطب
4,590	3,424		خسارة انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية
69,517	67,232		ربح التشغيل
37,267	40,985		ربح التشغيل
135	135	22	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
378	415		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
916	1,018		ضريبة دعم العمالة الوطنية
378	415		الزكاة
35,460	39,002		ربح السنة
			ربحية السهم
12	13	8	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
35,460	39,002	ربح السنة
		إيرادات شاملة أخرى
		إيرادات شاملة أخرى معاد تصنيفها إلى بيان الدخل:
		استثمارات في أوراق مالية:
(4,564)	(6,995)	صافي الأرباح المحققة عند البيع
4,590	3,424	خسارة انخفاض في القيمة
		إيرادات شاملة أخرى سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في فترات لاحقة:
(4,965)	(4,473)	صافي الخسائر غير المحققة من استثمارات في أوراق مالية
		إيرادات شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في فترات لاحقة:
1,239	127	إعادة تقييم مباني ومعدات
(3,700)	(7,917)	إيرادات شاملة أخرى للسنة
31,760	31,085	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاحات	
ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
607,367	837,048	9	نقد ونقد معادل
188,086	245,609	10	أذونات وسندات خزائنة
588,216	361,425	11	سندات بنك الكويت المركزي
22,000	34,107		ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
127,596	80,858	12	قروض وسلف للبنوك
3,583,103	3,633,591	12	قروض وسلف للعملاء
82,339	115,117	13	استثمارات في أوراق مالية
104,444	101,439	14	موجودات أخرى
27,727	28,522		مباني ومعدات
5,330,878	5,437,716		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
354,677	261,384	15	المستحق للبنوك
678,669	726,032	15	ودائع من المؤسسات المالية
3,661,724	3,837,422	16	ودائع العملاء
43,920	-	17	قروض مساندة
80,527	74,622	18	مطلوبات أخرى
4,819,517	4,899,460		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
290,298	304,813	19	رأس المال
14,515	-	22	أسهم منحة مقترحة
12,824	16,923	20	احتياطي قانوني
153,024	153,024	20	علاوة إصدار أسهم
18,874	19,001	20	احتياطي إعادة تقييم عقارات
24,246	24,246	21	احتياطي أسهم خزينة
9,174	1,130		احتياطي القيمة العادلة
54,874	89,777		أرباح محتفظ بها
577,829	608,914		
(66,468)	(70,658)	21	أسهم الخزينة
511,361	538,256		
5,330,878	5,437,716		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



سيزار جونزاليس بوينو
(رئيس المدراء العاميين ورئيس الجهاز التنفيذي)



عمر قتيبة الغانم
(رئيس مجلس الإدارة)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي	إيضاحات
35,460	39,002	أنشطة التشغيل
		ربح السنة
		تعديلات:
(347)	(1,445)	تعديل معدل الفائدة الفعلي
(276)	369	(خسائر) أرباح القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات عجز الائتمان
(6,108)	(6,910)	أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية
(1,529)	(2,020)	إيرادات توزيعات أرباح
2,552	2,318	استهلاك
97,340	78,263	مخصصات خسائر فروض
4,590	3,424	خسائر انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية
1,688	120	الحركة في تحويل العملات الأجنبية للقروض المساندة
133,370	113,121	ربح التشغيل قبل التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل (الزيادة) / النقص في موجودات التشغيل:
(10,944)	(57,523)	أذونات وسندات خزائنة
(48,695)	226,791	سندات بنك الكويت المركزي
(7,898)	(12,107)	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(2,215)	47,132	قروض وسلف للبنوك
(317,263)	(128,389)	قروض وسلف للعملاء
59,659	3,005	موجودات أخرى الزيادة / (النقص) في مطلوبات التشغيل:
46,837	(93,293)	المستحق للبنوك
(81,134)	47,363	ودائع من المؤسسات المالية
335,473	175,698	ودائع عملاء
(23,878)	(5,585)	مطلوبات أخرى
83,312	316,213	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(824)	(95,969)	شراء استثمارات في أوراق مالية
39,046	58,633	متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية
(3,201)	(2,986)	شراء مباني ومعدات
1,529	2,020	توزيعات أرباح مستلمة
36,550	(38,302)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(42,383)	(44,040)	سداد قروض مساندة
(3,533)	(4,190)	شراء أسهم خزينة
(45,916)	(48,230)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
73,946	229,681	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
533,421	607,367	النقد والنقد المعادل في 1 يناير
607,367	837,048	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر
		معلومات إضافية عن التدفقات النقدية
167,101	171,035	فوائد مستلمة
44,835	49,886	فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

		الاحتياطيات									
المجموع	أسهم الخزينة	مجموع الاحتياطيات الفرعي	أرباح محتفظ بها	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي أسهم الخزينة	احتياطي إعادة تقييم عقارات	علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	أسهم منحة مقترحة	رأس المال	
											ألف دينار كويتي
483,134	(62,935)	255,771	37,656	14,113	24,246	17,635	153,024	9,097	13,824	276,474	في 1 يناير 2014
35,460	-	35,460	35,460	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
(3,700)	-	(3,700)	-	(4,939)	-	1,239	-	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى للسنة
31,760	-	31,760	35,460	(4,939)	-	1,239	-	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(13,824)	13,824	إصدار أسهم منحة (إيضاح 19)
(3,533)	(3,533)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	شراء أسهم خزينة
-	-	-	(3,727)	-	-	-	-	3,727	-	-	المحول إلى الاحتياطي
-	-	(14,515)	(14,515)	-	-	-	-	-	14,515	-	أسهم منحة مقترحة (إيضاح 22)
511,361	(66,468)	273,016	54,874	9,174	24,246	18,874	153,024	12,824	14,515	290,298	في 31 ديسمبر 2014
511,361	(66,468)	273,016	54,874	9,174	24,246	18,874	153,024	12,824	14,515	290,298	في 1 يناير 2015
39,002	-	39,002	39,002	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
(7,917)	-	(7,917)	-	(8,044)	-	127	-	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى للسنة
31,085	-	31,085	39,002	(8,044)	-	127	-	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(14,515)	14,515	إصدار أسهم منحة (إيضاح 19)
(4,190)	(4,190)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	شراء أسهم خزينة
-	-	-	(4,099)	-	-	-	-	4,099	-	-	المحول إلى الاحتياطي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أسهم منحة مقترحة (إيضاح 22)
538,256	(70,658)	304,101	89,777	1,130	24,246	19,001	153,024	16,923	-	304,813	في 31 ديسمبر 2015

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2015

1 التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي، وأسهم البنك مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية. يقع مكتب البنك المسجل في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200 - 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك في 12 يناير 2016. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم توضيح الأنشطة الرئيسية للبنك في الإيضاح رقم 27.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ القياس على أساس التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم الموجودات المالية المصنفة كـ "متاحة للبيع" وعقود المشتقات والأرض ملك حر والمباني وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يشار إلى غير ذلك.

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 39: البيانات المالية: التحقق والقياس حول المخصص المجمع والذي يحل محله متطلب بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو مبين وفقاً للسياسة المحاسبية حول انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها.

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يرد في الإيضاح 24 (د) تحليلاً يتعلق بالاسترداد أو التسوية.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق المعايير التالية السارية على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015. لم يكن لتطبيق هذه المعايير أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية 8 قطاعات التشغيل

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015 وتوضح ما يلي:

يجب على المنشأة الإفصاح عن الأحكام التي وضعتها الإدارة عند تطبيق معايير التجميع في الفقرة 12 من المعيار الدولي للتقارير المالية 8، بما في ذلك وصف مختصر لقطاعات التشغيل التي تم تجميعها والخصائص الاقتصادية (على سبيل المثال، المبيعات وإجمالي الهوامش) المستخدمة في تقييم ما إذا كانت القطاعات "متماثلة".

ينبغي الإفصاح عن مطابقة موجودات القطاع بإجمالي الموجودات فقط إذا تم رفع تقرير حول المطابقة إلى مسئول اتخاذ القرارات التشغيلية بشكل مماثل للإفصاحات اللازمة لمطلوبات القطاع. لم يتم البنك بتطبيق معايير التجميع الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 8.12، وبالتالي لم يؤثر هذا التعديل على السياسة المحاسبية للبنك.

قام البنك بعرض مطابقة موجودات القطاع بإجمالي الموجودات في الفترات السابقة واستمر في الإفصاح عنها في إيضاح 27 في البيانات المالية لهذه الفترة حيث تم رفع تقرير المطابقة إلى مسئول القرارات التشغيلية لغرض اتخاذ القرار.

معييار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات الطرف ذي علاقة

يسري التعديل بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015 ويوضح أن الشركة الإدارية (وهي شركة تقدم خدمات موظفي الإدارة العليا) هي طرف ذو علاقة يخضع لإفصاحات الطرف ذي علاقة. إضافة إلى ذلك، يجب على الشركة التي تستعين بشركة إدارية أن تفصح عن المصروفات المتكبدة لخدمات الإدارة. ليس هذا التعديل ذا صلة للبنك حيث إنه لم يتلق أية خدمات إدارية من شركات أخرى.

المعييار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي ويوضح أنه يمكن تطبيق الاستثناء الخاص بالمحفظة المذكور في المعيار الدولي للتقارير المالية 13 ليس فقط على الموجودات المالية والمطلوبات المالية، بل أيضاً على العقود الأخرى التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 39. لا يطبق البنك استثناء المحفظة الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 13.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2015 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية كـ "موجودات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" و "قروض ومدنيون" و "موجودات محتفظ بها حتى الاستحقاق" و "موجودات مالية متاحة للبيع" ويقوم البنك بتصنيف مطلوباته المالية كـ "مطلوبات مالية لغير أغراض المتاجرة".

تتقسم الموجودات المالية المصنفة كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إلى فئتين فرعيتين: موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في البداية. يصنف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تمت حيازته بصفة أساسية لغرض البيع على المدى القصير أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائه ورفع التقارير حوله داخلياً على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية استثمار موثقة. تصنف المشتقات أيضاً كـ "محتفظ بها لغرض المتاجرة" ما لم يتم تصنيفها كمعاملات تغطية وتكون أدوات تغطية فعالة.

إن القروض والمدنيين هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وغير مسعرة في سوق نشط. وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطلقة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة لتعكس خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

تتمثل الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في استثمارات ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وذات فترات استحقاق ثابتة ويكون لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق.

تتمثل الاستثمارات المتاحة للبيع في تلك الاستثمارات المصنفة كماتاحة للبيع أو استثمارات لا تتأهل فتصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو قروض ومدنيين.

تصنف المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة كـ "مطلوبات مالية لغير المتاجرة".

تحدد الإدارة تصنيف هذه الأدوات المالية عند الحيازة.

التحقق / عدم التحقق

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع بالطريقة الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقاً للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن عمليات الشراء أو البيع بالطريقة الاعتيادية للموجودات المالية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عامةً وفقاً للوائح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم عدم تحقق الأصل المالي (كلياً أو جزئياً):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو
- عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيبات " القبض والدفع " أو
- عندما يقوم البنك بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) أن لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ما أو يقوم بالدخول في ترتيبات القبض والدفع ولم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم تحقق الأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمبلغ المقابل الذي يمكن أن يطالب البنك بدفعه أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشتري (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للبنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقاً للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي واعتراف بالالتزام جديد ويتحقق الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

القياس

يتم تحقق جميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إدراج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

عند إعادة القياس اللاحق، تدرج الموجودات المالية المصنفة كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل. تدرج أرصدة " القروض والمدينين " بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصاً أي مخصص للانخفاض في القيمة. تقاس الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص للانخفاض في القيمة، إن وجد. ويتم تحقق الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة مثل هذه الاستثمارات في بيان الدخل. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد من أوراق الدين المالية كمحفظ بها حتى الاستحقاق ضمن إيرادات فوائد. وبالنسبة لتلك المصنفة كـ " متاحة للبيع " فيتم قياسها لاحقاً وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لتلك المصنفة كـ " متاحة للبيع " في بيان الدخل الشامل.

عند بيع الأصل " المتاح للبيع " أو تعرضه للانخفاض في القيمة، فإن تعديلات القيمة العادلة المتركمة المتعلقة بذلك الأصل والمسجلة سابقاً في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل كأرباح أو خسائر.

يتم تصنيف النقد والتفقد المعادل وأذونات وسندات الخزنة وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف للبنوك والعملاء وبعض الموجودات الأخرى كـ " قروض ومدينون " .

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوقي معلن في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها إضافة إلى المشتقات المرتبطة بتلك الأدوات غير المسعرة والتي يجب تسويتها عن طريق تسليم تلك الأدوات غير المسعرة تقاس بالتكلفة ناقصاً الخسارة من انخفاض القيمة إن وجدت. تدرج "المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم بتاريخ كل تقرير مالي إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلًا ماليًا محددًا أو مجموعة موجودات مالية ماثلة قد تنخفض قيمتها. تنخفض قيمة الأصل أو مجموعة من الموجودات المالية فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة وقوع حدث أو أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) وأن يكون لحدث الخسارة (أو الأحداث) تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل يتم تسجيل أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

أ. بالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة ثابتة والمدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي وبالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة متغيرة فيتم إدراجها بالتكلفة المطفأة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الحالي كما هو محدد بموجب العقد. وفي حالة انخفاض مبلغ خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة مع إمكانية ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تحقق انخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً عن طريق تعديل حساب المخصص. ويتم تحقق مبلغ العكس في بيان الدخل.

ب. بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ناقصاً أية خسارة من انخفاض القيمة تم تسجيلها سابقاً في بيان الدخل.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع، لا يتم عكس خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل؛ ويتم إدراج الزيادات في قيمتها العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

أ. بالنسبة لاستثمارات أدوات الدين المتاحة للبيع، يقوم البنك بتقييم الأدوات كل على حدة لتحديد إذا ما كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. عند وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأداة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وفي حالة زيادة القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات الدين في سنة لاحقة مع إمكانية ربط هذه الزيادة بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل.

بإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على جميع التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك احتمالية حقيقية لاستردادها.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛

المستوى 2: أساليب التقييم والتي تكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3: أساليب التقييم والتي تكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظة.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة إلى آخر أسعار شراء معروضة عند الإقفال أو صافي قيمة الموجودات المقدمة من قبل مديري الصندوق أو

باستخدام أسعار الفائدة الحالية في السوق لتلك الأداة.

ويتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بناء على معدلات الاسعار / الربحية أو السعر/ التدفقات النقدية بعد تعديلها لكي تعكس الظروف المرتبطة بالشركة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو صناديق الضمان أو حصص الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث أسعار الشراء المعلنة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة الربح أو الخسارة غير المحققة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر " اليوم الأول "

عندما يكون سعر المعاملة مختلفاً بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى المعروضة الحالية لنفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرة الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في " صافي إيرادات المتاجرة ". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح البيانات معروضة أو عندما يتم عدم تحقق الأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (التزام وإعادة شراء (repos) لا تستبعد من بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه - التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos) - في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويُدْرَج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق ملزم قانوناً لمقاصة المبالغ المحققة وبنوي البنك أما أن يسدد على أساس الصافي أو تحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

قروض معاد التفاوض عليها

يسمى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. بعد إعادة التفاوض على الشروط، يستعان بالبنود والشروط للترتيب التعاقدى الجديد في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متأخر السداد أم لا. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتغطية

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) في " الموجودات الأخرى " بينما تدرج في " المطلوبات الأخرى " ضمن بيان المركز المالي عندما تكون القيمة العادلة سالبة (خسائر غير محققة).

يتم التعامل مع بعض الأدوات المشتقة المتضمنة في أدوات مالية أخرى كمشتقات مستقلة في حالة عدم تماثلها من حيث السمات والمخاطر الاقتصادية مع تلك الخاصة بالعقد الرئيسي ولا يتم إدراج العقد الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم بشكل عام قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير حسبما هو ملائم. تدرج أي تغيرات في القيمة

العادلة للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تستوفي الشروط لمحاسبة التغطية المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التغطية، تصنف معاملات التغطية إلى فئتين: (أ) معاملات تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام محقق؛ و (ب) معاملات تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية من التغير في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى خطر معين مرتبط بأصل أو التزام محقق أو معاملة متوقعة.

لكي تستوفي معاملة التغطية شروط محاسبة التغطية، فإنه من المتوقع أن تكون معاملة التغطية فعالة بدرجة كبيرة ويجب أن تكون قابلة للقياس بصورة موثوق فيها. ويعتبر التغطية فعالة بدرجة مرتفعة إذا كان من المتوقع إجراء مقاصة في إطار نسبة تتراوح بين 80% و 125% للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المتعلقة بالخطر الذي يتم تغطيته خلال السنة المحدد لها التغطية. ويتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التغطية، بما في ذلك تعريف أداة التغطية والبند المغطى المتعلق بها وطبيعة الخطر المغطى وكيفية قيام البنك بتقييم فاعلية علاقة التغطية. لاحقاً، يجب تقييم التغطية وتحديثها على أنها معاملة تغطية فعالة على أساس مستمر.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التغطية وفقاً للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المغطى والمتعلقة بنوع المخاطر المغطى مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التغطية والذي تحدد أنه تغطية فعالة مباشرة في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتغطية التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تحققت في بيان الدخل الشامل ضمن بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفي معايير محاسبة التغطية تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية مباشرة إلى بيان الدخل. يتم إيقاف محاسبة التغطية مستقبلاً عندما تنتهي صلاحية أداة التغطية أو تباع أو تنتهي مدتها أو تمارس أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في هذا الوقت يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية لأداة التغطية والمسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تغطية القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على القيمة الدفترية لها فيما يتعلق بالتغطية الموقوفة يتم إطفاءه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

ج. الضمانات المحتفظ بها بانتظار البيع

يقوم البنك أحياناً بتملك عقار لسوية بعض القروض والسلف. يدرج مثل هذا العقار بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر عند البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك نتيجة لأحداث وقعت في الماضي من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلاي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي استرداد.

هـ. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقوم البنك باحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه الوافدين. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادةً إلى الرواتب النهائية للموظفين وطول مدة خدمة الموظفين وإلى إتمام فترة خدمة معينة كحد أدنى. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

وبالنسبة للموظفين الكويتيين، يقوم البنك بدفع اشتراكات لبرنامج الضمان الاجتماعي وتحسب هذه الاشتراكات على أساس نسبة مئوية من رواتب الموظفين. إن التزامات البنك محددة بهذه الاشتراكات والتي تسجل كمصروفات عند استحقاقها.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها لاحقاً من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل الخسائر المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بالتناسب وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة السهم الخزينة.

ز. مبانئ ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد التحقق المبدئي، تدرج الأرض والمباني بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يتمثل في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. تتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل الفوائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه العجز الفوائض المسجل سابقاً. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكس فيه فائض إعادة التقييم خسارة إعادة تقييم مسجلة سابقاً في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدر لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدر للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا توفر مثل ذلك المؤشر وعندما تكون القيمة الدفترية مسجلة بأكثر من مبلغها المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى قيمتها الممكن استردادها. تتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، ويتم تعديلها متى كان ذلك ملائماً، في نهاية كل سنة مالية.

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً غير مالي قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو لوحدة إنتاج نقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقدير القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدر إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن عكس خسارة انخفاض القيمة محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الدخل.

لا يمكن عكس خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم تحقق إيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بخخص التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقاً للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

تسجل مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروف تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات خاصة بالبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي.

ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقاً للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ التقارير المالية. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

س. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء - متى كان ذلك ملائماً - وإعداد تقارير حولها كقطاعات. يمكن إعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئياً

بالقيمة العادلة والتي تتمثل في القسط المستلم، في "المطلوبات الأخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس مطلوبات الضمان بالقيمة المسجلة ميدئياً ناقصاً الإطفاء أو قيمة أي التزام مالي قد ينشأ نتيجة للضمان المالي، أيهما أكبر. ويتم تسجيل أية زيادة في الالتزام المالي المتعلق بالضمان المالي في بيان الدخل.

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار عند حيازة أداة مالية ما لتحديد ما إذا كان يجب تصنيفها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع أو كقروض ومدنيين. خلال وضع تلك الأحكام يأخذ البنك في الاعتبار الغرض الرئيسي من حيازتها وكيف يعتمزم إدارتها وتقديم تقارير عن أدائها ومتطلبات السيولة بالإضافة إلى النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأدوات حتى الاستحقاق. تحدد مثل تلك الأحكام ما إذا كان يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وما إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة للأدوات يتم إدراجها في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل.

خسائر انخفاض القيمة للقروض والسلف

يقوم البنك بمراجعة القروض والسلف على أساس مستمر لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لانخفاض في القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة يجب إجراء تقدير جوهري من قبل الإدارة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، يقوم البنك بإصدار أحكام بشأن الأحوال المالية للمقترض وصافي القيمة الممكن تحقيقها للضمانات. مثل هذه التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

يقوم البنك بمراجعة أوراق الدين المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ كل تقارير مالية، لتحديد ما إذا كانت قد تعرضت لانخفاض في القيمة. وهذا يتطلب أحكاماً مشابهة لتلك المطبقة في التقييم الفردي للقروض والسلف.

يقوم البنك بتسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند وجود أي دليل موضوعي آخر على الانخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب إصدار أحكام. عند إصدار هذه الأحكام، يقوم البنك من بين عوامل أخرى بتقييم الحركات التاريخية في أسعار الأسهم وفترة ومدى انخفاض القيمة العادلة للاستثمار عن تكلفته.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- التدفقات النقدية المتوقعة مضمومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- نماذج التقييم.

يحدد البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة وملحوظة.

يتم احتساب القيم استناداً إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات... إلخ. يستند مقدار التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات ذات الصلة الصادرة ولكن لم تسر بعد ، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. ينوي البنك تطبيق تلك المعايير عند سريانها متى أمكن ذلك.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية في يوليو 2014 ويسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن تطبيق هذا المعيار سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية للبنك. إن البنك بصدد تقييم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية للبنك عند التطبيق.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 15 بتاريخ 28 مايو 2014 ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل معيار المحاسبة الدولي 11 عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 الإيرادات بالإضافة إلى تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 و 18 ، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31 من تاريخ السريان. يستبعد هذا المعيار الجديد أشكال عدم التوافق ونقاط الضعف في متطلبات الإيرادات السابقة كما يقدم إطار عمل أكثر قوة لمعالجة قضايا الإيرادات وتحسين درجة المقارنة لممارسات تحقق الإيرادات بين الشركات والقطاعات ونطاقات الاختصاص والأسواق الرأسمالية. إن البنك بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على البنك ولا يتوقع أن ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي تأثير جوهري. إن دورة التحسينات السنوية 2010-2012 و 2011-2013 التي تسري اعتباراً من 1 يوليو 2015 ليس من المتوقع أن يكون لها تأثيراً مادياً على البنك.

سوف يتم إدراج الإفصاحات الإضافية في البيانات المالية عندما تصبح هذه المعايير والتتحيات والتعديلات سارية المفعول. ومع ذلك ، لا يتوقع البنك أن يكون لتطبيق التعديلات تأثير مادي على المركز أو الأداء المالي للبنك.

3 إيرادات فوائد

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
6,668	7,438	أذونات وسندات خزائنة وسندات بنك الكويت المركزي
1,812	1,657	إيداعات لدى البنوك
157,929	158,253	قروض وسلف للبنوك والعملاء
166,409	167,348	

4 مصروفات فوائد

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,686	4,332	حسابات تحت الطلب وحسابات توفير
39,068	39,413	ودائع محددة الأجل
4,964	4,708	قروض بنكية
48,718	48,453	

5 مخصصات محددة

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
113,871	71,391	قروض وسلف للعملاء
176	(945)	- نقدية (إيضاح 12)
114,047	70,446	- غير نقدية (إيضاح 18)

6 صافي أتعاب وعمولات

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
34,077	37,327	إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات
(6,225)	(7,234)	إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات
27,852	30,093	

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ 284 ألف دينار كويتي (2014: 330 ألف دينار كويتي) من أنشطة المعاملات بصفة أمانة.

7 صافي الأرباح من التعامل بالعمولات الأجنبية والمشتقات

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
276	(369)	(خسائر) أرباح القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات العجز الائتماني (إيضاح 28)
401	324	إيرادات من مبادلات عجز الائتمان
677	(45)	صافي (مصروفات) إيرادات المتاجرة
7,940	8,548	عمليات تحويل عملات أجنبية
8,617	8,503	

8 ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخفضة عن طريق قسمة الربح الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخفضة إلى أسهم. ليس لدى البنك أي أسهم محتملة مخفضة قائمة كما في 31 ديسمبر 2015.

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
35,460	39,002	ربح السنة
سهم	سهم	
2,934,926,440	2,916,064,162	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة
فلس	فلس	
12	13	ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تم تعديل حسابات ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 لمراعاة أسهم المنحة المصدرة في 2015. كانت ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بقيمة 13 فلس للسهم قبل التعديل بأثر رجعي على عدد الأسهم عقب إصدار أسهم المنحة.

9 النقد والنقد المعادل

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
199,155	246,626	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
164,004	183,591	نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى
244,208	406,831	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يوماً
607,367	837,048	

10 أذونات وسندات خزائنة

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية:

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
161,769	193,132	تستحق خلال سنة واحدة
26,317	52,477	تستحق بعد سنة
188,086	245,609	

11 سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة.

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
588,216	361,425	سندات بنك الكويت المركزي

12 قروض وسلف للبنوك والعملاء

تتمثل القروض والسلف في الأموال المدفوعة إلى بنوك وعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2015

المجموع	آسيا المحيط الهادي	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(أ) قروض وسلف للعملاء
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,359,353	-	-	-	1,359,353	شخصية
279,862	-	-	65,415	214,447	مالية
356,235	-	-	6,785	349,450	تجارية
178,725	45,980	-	29,338	103,407	نفط خام وغاز
305,827	-	-	53,113	252,714	إنشائية
359,372	-	-	6,374	352,998	صناعية
713,927	-	-	-	713,927	عقارية
372,288	-	-	107,865	264,423	أخرى
3,925,589	45,980	-	268,890	3,610,719	إجمالي القروض والسلف للعملاء
(291,998)					ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
3,633,591					القروض والسلف للعملاء
					(ب) قروض وسلف للبنوك
81,651	4,553	46,283	30,815	-	إجمالي القروض والسلف للبنوك
(793)					ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
80,858					القروض والسلف للبنوك

في 31 ديسمبر 2014

المجموع	آسيا المحيط الهادي	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(أ) قروض وسلف للعملاء
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,226,102	-	-	-	1,226,102	شخصية
290,278	-	-	51,254	239,024	مالية
339,097	-	-	8,513	330,584	تجارية
121,767	56,219	-	-	65,548	نفط خام وغاز
324,013	-	-	51,240	272,773	إنشائية
362,800	-	-	-	362,800	صناعية
781,963	-	-	-	781,963	عقارية
375,510	-	-	81,627	293,883	أخرى
3,821,530	56,219	-	192,634	3,572,677	إجمالي القروض والسلف للعملاء
(238,427)					ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
3,583,103					القروض والسلف للعملاء
					(ب) قروض وسلف للبنوك
128,783	19,033	77,592	32,048	110	إجمالي القروض والسلف للبنوك
(1,187)					ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
127,596					قروض وسلف للبنوك

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
229,704	239,614	في 1 يناير
(85,865)	(25,775)	مبالغ مشطوبة
95,775	78,952	محمل على بيان الدخل
239,614	292,791	في 31 ديسمبر

إن المخصصات المحددة والعامّة المبينة تستند إلى متطلبات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات النقدية المنتظمة وبنسبة 0.5% على التسهيلات غير النقدية المنتظمة (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي والتي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها).

بلغت المخصصات العامة **178,340 ألف دينار كويتي** (2014: 170,779 ألف دينار كويتي).

تمثل استردادات القروض صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ 14,723 ألف دينار كويتي (2014: 11,132 ألف دينار كويتي) والمبالغ المحققة بقيمة **29,178 ألف دينار كويتي** (2014: 43,545 ألف دينار كويتي) من القروض التي تم شطبها.

قام البنك باتخاذ الإجراءات القانونية ضد أحد العملاء فيما يتعلق بمعاملات مشتقات مالية مركبة ولا يزال البنك في انتظار النتيجة النهائية.

2014			2015			إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة موضحة أدناه:
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	قروض استهلاكية	قروض تجارية	المجموع	قروض استهلاكية	قروض تجارية	
229,704	15,678	214,026	239,614	22,234	217,380	في 1 يناير
(85,865)	-	(85,865)	(25,775)	-	(25,775)	مبالغ مشطوبة
95,775	6,556	89,219	78,952	3,320	75,632	المحمل على بيان الدخل
239,614	22,234	217,380	292,791	25,554	267,237	في 31 ديسمبر

راجع إيضاح 24 موجودات مالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **9,967 ألف دينار كويتي** (2014: 10,656 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

13 استثمارات في أوراق مالية

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		أوراق مالية - متاحة للبيع
28,727	19,624	مسعرة
28,173	27,209	غير مسعرة
		أوراق دين مالية - متاحة للبيع
25,439	23,251	مسعرة
-	1,504	غير مسعرة
		أوراق مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق
-	43,529	مسعرة
82,339	115,117	

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في الأسهم غير المسعرة يتطلب تقديراً جوهرياً. هناك استثمارات معينة لا يمكن تحديد هذا التقدير لها بصورة موثوق بها وهي مدرجة بالتكلفة بالصافي بعد انخفاض القيمة وتبلغ قيمتها الدفترية **20,684 ألف دينار كويتي** (2014: 21,820 ألف دينار كويتي).

14 موجودات أخرى

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
28,520	24,833	فوائد مدينة مستحقة
12,241	22,016	مدينون متنوعون وآخرون (إيضاح 29)
63,683	54,590	ضمانات معاد حيازتها×
104,444	101,439	

× قام البنك بحيازة استثمارات في أوراق مالية تم تقييمها بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2014: 11,889 ألف دينار كويتي) وعقارات تم تقييمها بمبلغ 10,895 ألف دينار كويتي (2014: 12,293 ألف دينار كويتي) (إيضاح 21) محتفظ بها كضمانات لتسوية ديون مستحقة من عملاء. إن الإجراءات القانونية لنقل ملكية العقارات المعاد حيازتها خلال السنة لا تزال حالياً قيد التنفيذ. سوف يتم بيع هذه الضمانات المعاد حيازتها في نطاق الحد الزمني المنصوص عليه والمقرر من قبل بنك الكويت المركزي. وتمت المحاسبة عن الاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ 1,918 ألف دينار كويتي (2014: 16,706 ألف دينار كويتي) كاستثمارات متاحة للبيع، وبالتالي تم تحديد قيمتها العادلة باستخدام أسعار السوق المسعرة (المستوى 1) وتم تحديد القيمة العادلة للرصيد بمبلغ 13,566 ألف دينار كويتي (2014: 18,766 ألف دينار كويتي) باستخدام بيانات السوق الملحوظة (المستوى 2). إن القيمة العادلة للعقارات لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية.

إن البنك ملتزم بتعليمات بنك الكويت المركزي في بيع هذه العقارات في المدى الزمني المنصوص عليه باستثناء الاستثمار في أوراق المالية بمبلغ 10,064 ألف دينار كويتي (2014: لا شيء).

15 المستحق إلى البنوك والودائع من مؤسسات مالية

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		المستحق للبنوك
7,379	3,250	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
347,298	258,134	ودائع محددة الأجل
354,677	261,384	
		ودائع من مؤسسات مالية
56,571	66,793	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
622,098	659,239	ودائع محددة الأجل
678,669	726,032	

16 وداائع العملاء

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,154,550	1,160,563	حسابات جارية
346,965	357,430	حسابات توفير
2,160,209	2,319,429	ودائع محددة الأجل
3,661,724	3,837,422	

تتضمن وداائع العملاء مبلغ 12,394 ألف دينار كويتي (2014: 12,952 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمان لالتزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات ائتمان وضمانات (راجع الإيضاح 26).

17 قروض مساندة

كما في 31 ديسمبر 2015، كان لدى البنك قروض مساندة بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2014: 43,920 ألف دينار كويتي). تشتمل القروض على قرض مساند واحد لمدة عشر سنوات بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي يستحق السداد في أكتوبر 2016 ويحمل معدل فائدة فعلي بنسبة 2.46% سنوياً. يسدد القرض في تاريخ استحقاقه مع إمكانية السداد المبكر بموافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي. قام البنك بسداد القرض المساند في 5 يناير 2015 بموافقة بنك الكويت المركزي.

18 مطلوبات أخرى

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
16,807	15,374	فوائد دائنة مستحقة
9,744	7,895	إيرادات مؤجلة
10,656	9,967	مخصصات تسهيلات غير نقدية (أنظر الحركة أدناه)
144	513	مخصص خسارة القيمة العادلة من مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 28)
11,636	13,222	مخصصات متعلقة بالموظفين
31,540	27,651	أخرى
80,527	74,622	

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
9,091	10,656	في 1 يناير
1,565	(689)	(استرداد) / المحمل على بيان الدخل
10,656	9,967	في 31 ديسمبر

19 رأس المال

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
290,298	304,813	الأسهام المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل

كما في 31 ديسمبر 2015، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,048,127,898 سهم (2014: 2,902,978,951 سهم). وافقت الجمعية العمومية السنوية لسنة 2014 على منحة مقترحة بنسبة 5% على الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2014 وتم إصدارها لاحقاً في 2015 بعد اعتمادها (إيضاح 22).

20 الاحتياطات

أ. احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك اتخاذ قرار بإيقاف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي إلى نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

ب. علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لإطفاء الخسائر المتراكمة.

ج. احتياطي إعادة تقييم عقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يتمثل في فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. يتم أخذ الرصيد في هذا الاحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحفوظ بها عندما يتم بيع الأصول المتعلقة به.

21 أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
116,816,493	137,687,846	عدد أسهم الخزينة
4.02%	4.52%	النسبة المئوية لأسهم الخزينة
66,468	70,658	تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
40,652	38,277	المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

عدد الأسهم		
2014	2015	
100,194,952	116,816,493	الرصيد كما في 1 يناير
11,551,645	14,785,407	مشتريات
5,069,896	6,085,946	أسهم منحة
116,816,493	137,687,846	الرصيد كما في 31 ديسمبر

هذا البند يتضمن عدد 13,641,280 سهم خزينة بتكلفة 5,488 ألف دينار كويتي والتي تتمثل في ضمانات معاد حيازتها ضمن تسوية ديون من عملاء. إن الرصيد في احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ **24,246** ألف دينار كويتي (2014: 24,246 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع. تم إدراج المبلغ المقابل لتكلفة شراء أسهم خزينة كبير متاح للتوزيع من الاحتياطي القانوني وعلاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة والأرباح المحفوظ بها خلال فترة حيازة أسهم الخزينة.

22 توزيعات أرباح مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بدفع توزيعات أرباح نقدية بقيمة 4 فلس للسهم (2014: لا شيء) وأسهم منحة بقيمة لا شيء (2014: 5%) من رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2015. تستحق توزيعات الأرباح النقدية، عند اعتمادها من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، إلى المساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في تاريخ الجمعية العمومية السنوية.

خلال السنة، وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية التي عقدت بتاريخ 9 مارس 2015 على توزيع أسهم منحة بنسبة 5% على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2014 بمبلغ 14,515 ألف دينار كويتي (2014: 13,824 ألف دينار كويتي) بما يمثل عدد 145,148,947 سهم بقيمة 100 فلس للسهم.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **135** ألف دينار كويتي (2014: 135 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة والإداريون في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك في سياق الاعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقاً لسياسات البنك.

إن المعاملات والأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

		عدد الأطراف ذات علاقة		عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية	
2014	2015	2014	2015	2014	2015
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي				
أعضاء مجلس الإدارة:					
أرصدة					
60,209	49,781	4	4	-	-
قروض وسلف					
31	-	1	-	-	-
استثمارات في أوراق مالية					
375,326	435,194	20	19	6	6
ودائع					
التزامات					
7,593	4,422	7	6	-	1
ضمانات / خطابات ائتمان					
معاملات					
1,959	1,626	10	9	-	-
إيرادات فوائد					
2,677	3,310	7	7	2	1
مصروفات فوائد					
الإدارة التنفيذية:					
أرصدة					
98	64	-	-	2	2
قروض وسلف					
1,279	764	-	-	10	13
ودائع					
التزامات					
1	1	-	-	1	1
ضمانات / خطابات ائتمان					
معاملات					
3	4	-	-	2	2
إيرادات فوائد					
15	16	-	-	11	13
مصروفات فوائد					

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح من 2% إلى 5% سنوياً (2014: 2% إلى 5% سنوياً). إن بعض القروض المتاحة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم خلال السنة مكفولة بضمانات بلغت قيمتها العادلة 48,264 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 56,528 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

2014	2015
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
3,418	3,656
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	
108	149
مكافآت نهاية/ إنهاء الخدمة	
3,526	3,805

24 الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، وباعتباره بنك تجاري، باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. إذ يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة ولفترات متنوعة، ويهدف إلى اكتساب هوامش فائدة تفوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك إلى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات المحتملة.

باستثناء ترتيبات التغطية المحددة، فإن التعرض لمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بهذه المشتقات يتم عادةً تغطيتها بالدخول في مراكز موازنة مقابلة والتي بموجبها يتم السيطرة على التنوع في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل المراكز السوقية.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً هاماً من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في وجود مفهوم إدارة قوية تهدف إلى حسن إدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات في كل نشاط رئيسي من أنشطة العمل المرتبطة بالمخاطر. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيتها.

تعرض الفقرات التالية المخاطر المتنوعة المرتبطة بالاعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف إحدى الأدوات المالية بالوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ ذلك بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤدي إلى تعرض هذه الأطراف إلى آثار متماثلة تتعلق بقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي ظروف أخرى.

وتشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

فيما يلي وصف موجز لإطار عمل إدارة المخاطر:

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة لمتابعة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وقصر المعاملات على الأطراف المقابلة الفردية والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد وقطاعات الأعمال والحدود الخارجية لتتبع محفظة الإقراض وتجنب التراكبات غير الملائمة. يتم السيطرة على مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة المتاجرة من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

يرأس وحدة إدارة المخاطر مدير إدارة المخاطر الذي يتبع مباشرة لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتولى وحدة مراقبة الائتمان المستقلة – التابعة إلى مدير إدارة المخاطر – مسؤولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسؤوليات هذه الوحدة: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، وتطوير السياسات العامة للتعرض لمخاطر الائتمان الكبرى المتعلقة بالحد الأقصى للتعرض لمخاطر التركيز بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركيزات المخاطر الأخرى والالتزام بهذه السياسات؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، والسيطرة على الانكشافات (التعرض) بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والسيطرة على الانكشاف الخارجي، ومراقبة الانكشاف لمجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف التعرض للمخاطر في القطاعات الهامة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركيزات مخاطر العملاء / القطاعات وحدود الدولة والانكشاف الخارجي والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك إرشادات تفصيلية لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض الخاصة بالعملاء الأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من فترة التعيين وحد للراتب الأدنى إلخ. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً بتقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة والتزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى حساب الادخار الخاص بالمتقدم لدى البنك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب أن لا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية إلى الدخل الحدود المقررة.

قام البنك بتشكيل لجنة مخاطر الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة لدعم فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لأمور المخاطر التي يواجهها البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقدم لجنة مخاطر الائتمان رؤية شاملة لإدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية وحدة المخاطر للبنك.

تقوم لجنة مخاطر الائتمان بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأس مال البنك أو وفقاً لتقدير اللجنة. تقدم إدارة المخاطر بالبنك تقارير دورية إلى لجنة مخاطر الائتمان بحيث يكون أعضاء اللجنة على علم بكافة أنشطة البنك التي تعرضه للمخاطر.

يوجد لدى البنك، بخلاف لجنة مخاطر الائتمان، ست لجان ائتمانية هي: لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة الائتمان ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة، لجنة الائتمان التنفيذية كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة وذويهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسؤوليات لجنة الائتمان التنفيذية في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء المستوى المقبول للمخاطر المعتمد لدى البنك.

لدى لجنة إدارة الائتمان صلاحيات محدودة في اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة إدارة الائتمان إلى لجنة الائتمان التنفيذية.

لدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية مسؤولية تسهيل إنشاء الأصول ومراقبة التعرض للمخاطر إلى الحد المعتمد في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية فقط صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات ائتمان الأعمال المصرفية المقدمة إليها في إطار حدود نطاق الصلاحيات المفوضة لها. علاوة على ذلك، يوجد هيكل تنظيمي محدد وألية محددة لإدارة مخاطر الأعمال المصرفية والتي تقدم منتجات محددة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى حجم الأعمال وأولويتها لدى البنك.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد بصورة منتظمة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلب القرض مع مراقبة ومراجعة "القائمة السوداء" ومراقبة التزامات وأمر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات الائتمان للقروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية. إضافة إلى ذلك، تخضع جميع طلبات الائتمان للعملاء الأفراد للمراجعة الائتمانية من قبل وكالة مرجعية الائتمان التابعة لشبكة المعلومات الائتمانية التي يملكها القطاع (Ci-Net) بهدف تقييم الجدارة الائتمانية ومدى التقدم للقرض.

تم منح لجنة تصويب الائتمان صلاحية مراجعة عمليات تصويب الائتمان الإداري و/أو الموافقة أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان التنفيذية على كافة مقترحات التسوية وإعادة الهيكلة وإعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد وشطب الديون في إطار الحدود المعتمدة. ويتم إحالة الطلبات التي تتجاوز نطاق صلاحيات لجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان التنفيذية.

ووفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يتم مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة الائتمان ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية ولجنة تصويب الائتمان وتتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية بشكل عام: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود والمبالغ القائمة وتصنيف للمخاطر ومذكرة ائتمانية يتم إعدادها من قبل وحدة المراجعة الائتمانية المستقلة لدى البنك وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمان ومصدر السداد وتفاصيل الضامين، إن كان ذلك مطبقاً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية حسبما هو مناسب.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدولة وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في اعتماد الإقراض فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية وفلسفة مخاطر الائتمان التي تحدد حدود الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب مع كافة أنشطة الإقراض. كما يبين سياسته الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة وتقييم المخاطر الخارجية والسيطرة عليها. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة الائتمان التنفيذية. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم الأعمال المصرفية الدولية لدى البنك وتوصي به لجنة إدارة الائتمان.

يقوم قسم الأعمال المصرفية الدولية بمراجعة منتظمة للحدود الخارجية العامة للبنك وتقييم الانكشافات. تركز المراجعة على الانتشار الكلي للمخاطر الخارجية مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر لكل دولة على حدة عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر - والمعتمد من قبل مجلس الإدارة - إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المنشأة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب على مستوى الشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تخفيض المستوى المقبول من المخاطر في قطاعات الأعمال وهو ما يمثل أهمية لأعمالنا.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالاصافي بعد المخصص المحاسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادية الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان أو تعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى لتركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للمجموعة حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

الحد الأقصى للتعرض 2014	الحد الأقصى للتعرض 2015	حسب فئة الموجودات المالية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
557,856	774,917	النقد والتقد المعادل (بعد استبعاد النقد في الصندوق)
188,086	245,609	أذونات وسندات خزانة
588,216	361,425	سندات بنك الكويت المركزي
22,000	34,107	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
127,596	80,858	قروض وسلف للبنوك
		قروض وسلف للعملاء:
2,499,409	2,419,925	قروض للشركات
1,083,694	1,213,666	قروض استهلاكية
25,439	68,284	استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)
40,761	46,849	موجودات أخرى
5,133,057	5,245,640	المجموع
1,577,606	1,648,460	مطلوبات طارئة والتزامات
86,376	89,532	مبادلات عجز الائتمان
51,005	85,257	عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)
1,714,987	1,823,249	الإجمالي
6,848,044	7,068,889	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركيز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل منفرد ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنوع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة انكشاف إجمالية لمخاطر تسهيلات القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 نسبة 16% (2014: 17%).

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يطبق البنك مجموعة كبيرة من السياسات والممارسات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات والتنازل عن عوائد العقود وغير ذلك من أشكال ضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان كلما أمكن. تتضمن اتفاقيات قروض البنك ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الدائنة حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك بصورة كبيرة من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسهم غير مسعرة وعقارات (أراضي ومباني) والودائع محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة وغير القابلة للرجوع عنها.

كما في 31 ديسمبر 2015، تم ضمان نسبة 36% (2014: 42%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء والبنوك جزئياً أو كلياً عن طريق ضمانات.

لدى البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركيز زائد لأي فئة معينة من الموجودات بين الضمانات.

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية:

تهدف سياسة البنك الى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تعتمد العملية على أفضل الممارسات الدولية وتتيح الشفافية والتماثل بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر (Moody's) لتصنيف المقترضين من الشركات، وفقاً لبرنامج التصنيف Moody's، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعى التقييم المالي العمليات والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركة.

تتقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدار فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً تقييم جودة العمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، يتم تصنيف مخاطر الملتزمين باستخدام تقديرات تغطي فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية عجز الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيلات الرئيسية غير المكفولة بضمانات.

إن تصنيف مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة غير متعثرة السداد يندرج بصورة عامة في ثلاث فئات، وبالتحديد هي "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "مرتفعة" يتمثل في حالة تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف ضمن فئة "قياسية" يتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "مقبولة" يتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسارة المالية كمنفعة "مقبولة" على أنها أعلى من التعرض للمخاطر المصنف على أنه ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيف مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسارة المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يقلل بشكل جوهري من مقدار الخسارة في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف المخاطر تلك.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز الأغراض كما يحددها بنك الكويت المركزي، وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحافظ

طرح البنك أيضاً عملية لتصنيف مخاطر المحافظ والتي يتم من خلالها إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية. تم تمديد تصنيف مخاطر المحافظ حتى مستوى مدير العلاقات وتقديم معايير المخاطر لتقييم تنفيذ الأعمال التي تؤدي إلى تحسين إضافي في جودة الأصل.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

كما استعان البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر كأداة تسعير للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من الشركات. يستند ذلك على افتراض أن التسعير ينبغي أن يكون موازياً للمخاطر المتضمنة في العرض. بعد استيفاء كافة المتطلبات (مثل التصنيفات الجيدة والمتمثلة لمخاطر الملتزمين ونظام تصنيف مخاطر التسهيلات استناداً إلى تقليل الضمانات وتقييم إمكانية حالات العجز عن السداد وطرق احتساب الخسارة لكل فئة من التسهيلات والتقييم المعياري المناسب) تم تقديم نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في البنك وسوف يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم ويسمح للعملاء بالاستفادة من طريقة مناسبة للتسعير. تم إعداد النموذج الآلي للعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر بالكامل مع اعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار.

البنية التحتية للائتمان

قام البنك بإنشاء وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة الائتمان أو برامج المنتجات وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الإدارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان / المخاطر ونظم تطبيق الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. يطبق البنك حالياً نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لحزم الائتمان على أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة

2015	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة			
	مرتفعة	قياسية	مقبولة	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	774,917	-	-	774,917
أذونات وسندات خزانة	245,609	-	-	245,609
سندات بنك الكويت المركزي	361,425	-	-	361,425
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	34,107	-	-	34,107
قروض وسلف للبنوك	81,651	-	-	81,651
قروض وسلف للعملاء:	-	-	-	-
- قروض شركات	1,063,736	1,074,763	429,683	2,609,859
- قروض استهلاكية	1,138,646	-	-	1,210,094
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	68,284	-	-	68,284
موجودات أخرى	46,849	-	-	46,849
	3,815,224	1,074,763	429,683	5,432,795
			113,125	

غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة

الإجمالي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة		قياسية	مرتفعة	2014
	القيمة	مقبولة			
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
557,856	-	-	-	557,856	النقد والتقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
188,086	-	-	-	188,086	أذونات وسندات خزانة
588,216	-	-	-	588,216	سندات بنك الكويت المركزي
22,000	-	-	-	22,000	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
128,783	-	-	-	128,783	قروض وسلف للبنوك
					قروض وسلف للعملاء:
2,610,045	28,253	280,188	1,318,947	982,657	- قروض شركات
1,085,560	61,708	-	-	1,023,852	- قروض استهلاكية
25,439	-	-	-	25,439	استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)
40,761	-	-	-	40,761	موجودات أخرى
5,246,746	89,961	280,188	1,318,947	3,557,650	

من بين الأرصدة تحت فئة المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة نسبة **89%** (2014: 93%) تأخر سدادها لأقل من 60 يوماً ونسبة **11%** (2014: 7%) تراوحت فترة التأخر في سدادها فيما بين 60 – 90 يوماً.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية حسب الفئة

إجمالي الانكشاف	مخصص انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمان	2015
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
			قروض وسلف للعملاء:
76,510	2,331	75,169	- قروض شركات
29,126	13,652	170	- قروض استهلاكية
105,636	15,983	75,339	
إجمالي الانكشاف	مخصص انخفاض القيمة	القيمة العادلة للضمان	2014
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
			قروض وسلف للعملاء:
105,389	4,459	101,154	- قروض شركات
20,536	11,480	-	- قروض استهلاكية
125,925	15,939	101,154	

2014		2015		
بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	
<i>المنطقة الجغرافية:</i>				
1,268,558	4,484,085	1,275,238	4,456,600	محلياً (الكويت)
115,961	458,100	160,919	555,891	دول الشرق الأوسط الأخرى
77,739	98,116	98,007	140,075	أوروبا
12,294	17,642	20,583	27,201	أمريكا وكندا
239,900	75,103	267,949	65,872	آسيا والمحيط الهادي
535	11	553	1	باقي دول العالم
1,714,987	5,133,057	1,823,249	5,245,640	
<i>قطاع الأعمال:</i>				
3,156	1,202,721	-	1,328,175	شخصية
496,409	778,364	615,546	906,706	مالية
232,954	324,418	214,436	345,151	تجارية
36,586	79,884	36,485	94,273	نفط خام وغاز
707,080	321,000	691,887	302,789	إنشائية
-	1,138,407	1,035	1,087,488	حكومية
45,094	333,850	45,454	321,936	صناعية
25,808	773,420	16,805	673,303	عقارية
167,900	180,993	201,601	185,819	أخرى
1,714,987	5,133,057	1,823,249	5,245,640	

المطلوبات الطارئة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. غير أن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث أن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن الأدوات المالية المشتقة والتي تتكون من عقود الصرف الأجنبي وعقود أسعار الفائدة تسمح للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة.

إن هذا المبلغ معرض لمخاطر الائتمان ومحدد بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي يفضلها البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة. إن هذا التعرض للمخاطر الائتمانية تتم إدارته كجزء من حدود الإقراض الكلية الممنوحة للعملاء. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 28.

ب- مخاطر أسعار الفائدة

تشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وعليه، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدر في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات معدلات الفائدة (باستثناء التزامات القروض) المحتفظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في معدلات الفائدة على بيان الدخل، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى:

2014		2015			
التأثير	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل	التغير في سعر العملة	العملة
التأثير	التأثير على بيان الدخل	التغير في سعر العملة	التأثير على بيان الدخل	التغير في سعر العملة	العملة
الشامل	ألف دينار كويتي	بنسبة %	ألف دينار كويتي	بنسبة %	العملة
-	2,654	(+) 25	-	(+) 25	الدينار الكويتي
(17)	267	(+) 25	(53)	(+) 25	الدولار الأمريكي

ج- مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملة الرئيسة هي الدينار الكويتي. قام مجلس إدارة البنك بوضع حدود للمراكز حسب العملة، ويتم مراقبة تلك المراكز يومياً ويتم تطبيق استراتيجيات التغطية للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على أرباح البنك والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

2014		2015			
التأثير	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل	التغير في سعر العملة	العملة
التأثير	التأثير على بيان الدخل	التغير في سعر العملة	التأثير على بيان الدخل	التغير في سعر العملة	العملة
الشامل	ألف دينار كويتي	بنسبة %	ألف دينار كويتي	بنسبة %	العملة
717	(821)	+5	364	+5	الدولار الأمريكي

يحتفظ البنك باستثماراته في محافظ أسهم وصناديق تغطية متنوعة حيث تستثمر هذه المحافظ في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملة مختلفة لا يمكن قياس أداؤها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يراع تحليل الحساسية إلا التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية.

د- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في مواجهة البنك لصعوبات في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نزوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقد.

تشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. تقوم مجموعة الخزينة - بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات بإدارة السيولة وعمليات تمويل البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة - وفقاً لما يراه مناسباً - لتغطية مسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في الظروف الصعبة.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: تقدير التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة مع تسهيلات مساندة كافية ومراقبة تركيز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين الأفراد وضمن وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة متنوعة وثابتة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة عمل الخزينة تحتفظ بخطة طوارئ للسيولة والتمويل وذلك للتغلب على الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تقع نتيجة السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يساهم في الحد من مخاطر السيولة الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالسيولة وهي بصورة محددة: حدود عدم تطابق قائمة الاستحقاق لفترات زمنية محددة: 10% لفترة 7 أيام أو أقل؛ و 20% لفترة شهر أو أقل، و 30% لفترة ثلاثة أشهر أو أقل، و 40% لفترة ستة أشهر أو أقل؛ وكذلك متطلبات الاحتفاظ بنسبة 18% من وداائع العملاء بالدينار الكويتي في أدونات وسندات خزانة حكومية وأرصدة الحسابات الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/ أو أية أدوات مالية أخرى صادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

يوضح الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها استحقاق تعاقدي تستند على توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2015	حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهراً	من سنة إلى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات:							
837,048	-	-	-	-	-	-	837,048
التقيد والتقد المعادل							
245,609	-	52,477	76,369	73,621	43,142	-	491,218
أدونات وسندات خزانة							
361,425	-	-	-	98,725	169,850	92,850	662,850
سندات بنك الكويت المركزي							
34,107	-	-	10,000	-	24,107	-	58,214
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى							
80,858	-	18,640	31,109	11,381	19,728	-	161,716
فروض وسلف للبنوك							
3,633,591	1,487,095	473,224	296,809	769,312	480,728	126,423	6,770,782
فروض وسلف للعملاء							
115,117	76,342	34,182	-	-	4,593	-	229,234
استثمارات متاحة للبيع							
101,439	-	34,049	-	-	13,134	54,256	198,878
موجودات أخرى							
28,522	28,522	-	-	-	-	-	57,044
مباني ومعدات							
5,437,716	1,591,959	612,572	414,287	953,039	755,282	1,110,577	10,807,482
مجموع الموجودات							
المطلوبات:							
261,384	-	-	64,455	69,198	55,542	72,189	522,768
المستحق للبنوك							
726,032	-	374	263,565	135,688	174,042	152,363	1,452,064
ودائع العملاء							
3,837,422	-	143,686	460,607	510,019	668,224	2,054,886	7,634,844
فروض مساندة							
74,622	-	2,228	12,197	11,057	13,886	35,254	149,244
مطلوبات أخرى							
4,899,460	-	146,288	800,824	725,962	911,694	2,314,692	10,698,918
إجمالي المطلوبات							

المجموع	أكثر من ثلاث سنوات	من سنة إلى ثلاث سنوات	من 6 إلى 12 شهراً	من 3 إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	حتى شهر	في 31 ديسمبر 2014
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الموجودات:							
607,367	-	-	-	-	-	607,367	النقد والتقد المعادل
188,086	-	26,317	74,644	59,296	27,829	-	أذونات وسندات خزانة
588,216	-	-	-	66,000	388,500	133,716	سندات بنك الكويت المركزي
22,000	-	-	-	10,000	12,000	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
127,596	-	71,854	11,712	43,920	100	10	قروض وسلف للبنوك
3,583,103	1,133,895	731,068	321,621	184,680	1,115,434	96,405	قروض وسلف للعملاء
82,339	56,900	4,570	-	-	-	20,869	استثمارات متاحة للبيع
104,444	-	72,812	-	-	3,992	27,640	موجودات أخرى
27,727	27,727	-	-	-	-	-	مباني ومعدات
5,330,878	1,218,522	906,621	407,977	363,896	1,547,855	886,007	مجموع الموجودات
المطلوبات:							
354,677	-	-	86,376	111,560	85,064	71,677	المستحق للبنوك
678,669	-	4,606	191,784	215,140	164,370	102,769	ودائع من المؤسسات المالية
3,661,724	-	16,675	339,797	665,616	706,965	1,932,671	ودائع العملاء
43,920	-	-	-	-	-	43,920	قروض مساندة
80,527	-	361	10,501	16,862	16,252	36,551	مطلوبات أخرى
4,819,517	-	21,642	628,458	1,009,178	972,651	2,187,588	إجمالي المطلوبات

يوضح الجدول التالي ملخص قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات الطارئة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة على البنك كما في 31 ديسمبر استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار فيتم التعامل معها كما لو تم إرسال الإخطارات فوراً.

في 31 ديسمبر 2015

المطلوبات المالية	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 12 شهراً	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق للبنوك	10,838	-	215,099	37,854	-	263,791
ودائع من المؤسسات المالية	88,107	17,671	205,584	424,374	-	735,736
ودائع العملاء	1,633,477	216,966	1,338,379	682,054	-	3,870,876
مطلوبات أخرى*	26,543	3,595	26,952	17,532	-	74,622
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,758,965	238,232	1,786,014	1,161,814	-	4,945,025

في 31 ديسمبر 2014

المطلوبات المالية	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 12 شهراً	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق للبنوك	7,379	46,984	302,795	-	-	357,158
ودائع من المؤسسات المالية	67,019	8,420	419,071	196,358	-	690,868
ودائع العملاء	1,509,605	178,855	1,849,845	145,491	-	3,683,796
قروض مساندة	43,953	-	-	-	-	43,953
مطلوبات أخرى*	27,450	3,950	43,363	5,764	-	80,527
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,655,406	238,209	2,615,074	347,613	-	4,856,302

* تتضمن المطلوبات الأخرى القيمة العادلة السالبة للمطلوبات المالية المشتقة (إيضاح 18).

يوضح الجدول التالي فترات انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بمطلوبات البنك الطارئة:

في 31 ديسمبر 2015

مطلوبات طارئة	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 12 شهراً	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مطلوبات طارئة	34,158	43,998	168,039	798,341	446,754	1,491,290
التزامات	140	35,473	120,157	-	1,400	157,170
	34,298	79,471	288,196	798,341	448,154	1,648,460

في 31 ديسمبر 2014:

مطلوبات طارئة	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 12 شهراً	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مطلوبات طارئة	39,455	71,774	171,469	748,185	380,318	1,411,201
التزامات	50	46,232	120,123	-	-	166,405
	39,505	118,006	291,592	748,185	380,318	1,577,606

يوضح الجدول التالي فترة الانتهاء التعاقدية حسب استحقاق مجموع مراكز المشتقات بالبنك التي تم تسويتها:

المشتقات	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2015:				
مجموع المشتقات التي تم تسويتها	573	23,941	25,112	49,626
في 31 ديسمبر 2014:				
مجموع المشتقات التي تم تسويتها	540	5,408	-	5,948

هـ- مخاطر التشغيل

تشأ مخاطر التشغيل من الإخفاق في توفير الرقابة المناسبة لكافة جوانب التوثيق والمعالجة والتسوية والمحاسبة عن المعاملات وبصفة عامة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة القيام بأعماله. ولدى البنك منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

يتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال دائرة المخاطر وفقاً لما تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة في 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة في 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك. إن مهمة هذه الدائرة هي التأكد من أن السياسات والإجراءات يتم إتباعها لتحديد وتقييم والإشراف والرقابة على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

و- مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل هذه المخاطر في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن أغلبية استثمارات البنك يتم الاحتفاظ بها في محفظة صناديق تغطية متنوعة تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أداؤها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمحاكاة للبيع) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	التغير في أسعار الأسهم %	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على حقوق الملكية
		ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	5+%	881	969
سوق نيويورك للأوراق المالية	5+%	144	358

ز- مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك ذات الفائدة تحمل فائدة متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة، باستثناء القروض المساندة التي يحتفظ فيها البنك بخيار السداد، لها فترات استحقاق أقل من سنة واحدة وعليه فإن البنك لا يتعرض لمخاطر جوهرياً بالنسبة للمدفوعات مقدماً.

25 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة. وهذا الافتراض ينطبق أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات الفائدة المتغيرة.

لم يتم إجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة التقارير المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2015	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أسهم	19,527	8,126	-	27,653
أوراق دين مالية	23,251	-	-	23,251
	42,778	8,126	-	50,904
2014				
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أسهم	28,034	7,046	-	35,080
أوراق دين مالية	25,439	-	-	25,439
	53,473	7,046	-	60,519

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 طبقاً لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

بلغت القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة ومبادلات عجز الائتمان والتي تم تقييمها باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2015، بلغت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق **43,529** ألف دينار كويتي (2014: لا شيء دينار كويتي)، و**43,388** ألف دينار كويتي (المستوى 1) (2014: لا شيء دينار كويتي) على التوالي. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرت الإدارة تحليل حساسية عن طريق تبين هذه الافتراضات بالنسبة لها ممش معقول وليس هناك أي تأثير مادي. إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمتها الدفترية في تاريخ التقارير المالية. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استناداً إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26 الالتزامات والمطلوبات الطارئة

لوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يدخل البنك في العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة التي لا يمكن الرجوع عنها. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءاً من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي الالتزامات والمطلوبات الطارئة القائمة هو كما يلي:

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,211,756	1,299,019	ضمانات
199,445	192,271	خطابات ائتمان
<u>1,411,201</u>	<u>1,491,290</u>	

كما في تاريخ التقارير المالية، كان لدى البنك التزامات غير مسجوبة لتمديد تسهيلات الحسابات المكشوفة للعملاء بمبلغ **157,170** ألف دينار كويتي (2014): 166,405 ألف دينار كويتي). تتيح الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27 تحليل القطاعات

حسب وحدات الأعمال

المصرفية التجارية	الغزينة والاستثمارات
قبول الودائع من العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.	تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والغزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام أذونات الخزنة والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

المجموع		الغزينة والاستثمارات		المصرفية التجارية		
2014	2015	2014	2015	2014	2015	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
145,991	151,223	8,366	14,338	137,625	136,885	إيرادات تشغيل
79,540	59,692	3,780	9,593	75,760	50,099	نتائج القطاع
16,792	17,233					إيرادات غير موزعة
(60,872)	(37,923)					مصروفات غير موزعة
35,460	39,002					ربح السنة
5,198,707	5,307,755	1,416,491	1,510,611	3,782,216	3,797,144	موجودات القطاع
132,171	129,961					موجودات غير موزعة
<u>5,330,878</u>	<u>5,437,716</u>					إجمالي الموجودات
4,674,155	4,779,426	1,675,105	1,637,377	2,999,050	3,142,049	مطلوبات القطاع
656,723	658,290					مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة
<u>5,330,878</u>	<u>5,437,716</u>					إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 أ.

إن الإيرادات من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2015 أو 2014.

28 المشتقات

يدخل البنك ضمن سياق أعماله العادي في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتوقف المدفوعات على التحركات في الأسعار لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية المحددة أو المعدل المرجعي أو المؤشر الأساسي.

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية موزعة وفقاً للمدة حتى تاريخ الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر الأسعار وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشر لمخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان. يتم تقييم كافة عقود المشتقات وفقاً للقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

في 31 ديسمبر 2015:						
المبالغ الاسمية حسب المدة حتى تاريخ الاستحقاق						
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض: المتاجرة (ومعاملات التغطية غير المؤهلة)	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	خلال 3 أشهر	من 3-12 شهوراً	أكثر من سنة
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
عقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة	264	(427)	49,626	24,514	25,112	-
مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 18)	-	(513)	89,532	-	30,350	59,182
	264	(940)	139,158	24,514	55,462	59,182

في 31 ديسمبر 2014:						
المبالغ الاسمية حسب المدة حتى تاريخ الاستحقاق						
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض: المتاجرة (ومعاملات التغطية غير المؤهلة)	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	خلال 3 أشهر	من 3-12 شهوراً	أكثر من سنة
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة	82	(56)	5,948	5,948	-	-
مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 18)	202	(346)	86,376	-	-	86,376
	284	(402)	92,324	5,948	-	86,376

فئة منتج المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصاً لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم التوقيع على عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة المستقبلية بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش يومي نقدي.

إن عقود المبادلة هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل فروق أو فائدة العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة محددة. بالنسبة لعقود تبادل العملات الأجنبية يتم مبادلة مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة. بالنسبة لمبادلات العجز الائتماني، تكتسب الأتعاب استناداً إلى حجم مخاطر الائتمان التي يجري مبادلتها.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة البنك للمتاجرة بالمشتقات بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. وتتضمن أنشطة المبيعات عروض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها، كما يتضمن هذا البند أي مشتقات لا تلبى متطلبات التغطية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39.

29 مصروفات أخرى

تتضمن المصروفات الأخرى للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مبلغ 7,352 ألف دينار كويتي يتعلق بعكس مخصص قانوني انتفت الحاجة إليه.

30 كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن هدف البنك الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بنشاط بإدارة قاعدة رأس المال لتغطية المخاطر المتعلقة بالأعمال. كما يتم مراقبة كفاية رأس المال من خلال تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك، الى جانب عدة عوامل أخرى.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، رب أ/ 336/2014 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة رأس المال والتخصيص" في التقرير السنوي.

كما تم احتساب رأس المال النظامي ومعدلات كفاية رأس المال للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، رب أ/ 336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,587,676	3,748,264	الموجودات المرجحة بالمخاطر
430,521	468,533	رأس المال المطلوب
		رأس المال المتاح
511,361	538,256	الشريحة الأولى من رأس المال
42,914	44,895	الشريحة الثانية من رأس المال
554,275	583,151	إجمالي رأس المال
%14.25	%14.36	معدل كفاية الشريحة الأولى من رأس المال
%15.45	%15.56	اجمالي معدل كفاية رأس المال

معدل القدرة المالية

تم احتساب معدل القدرة المالية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب س/ 342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

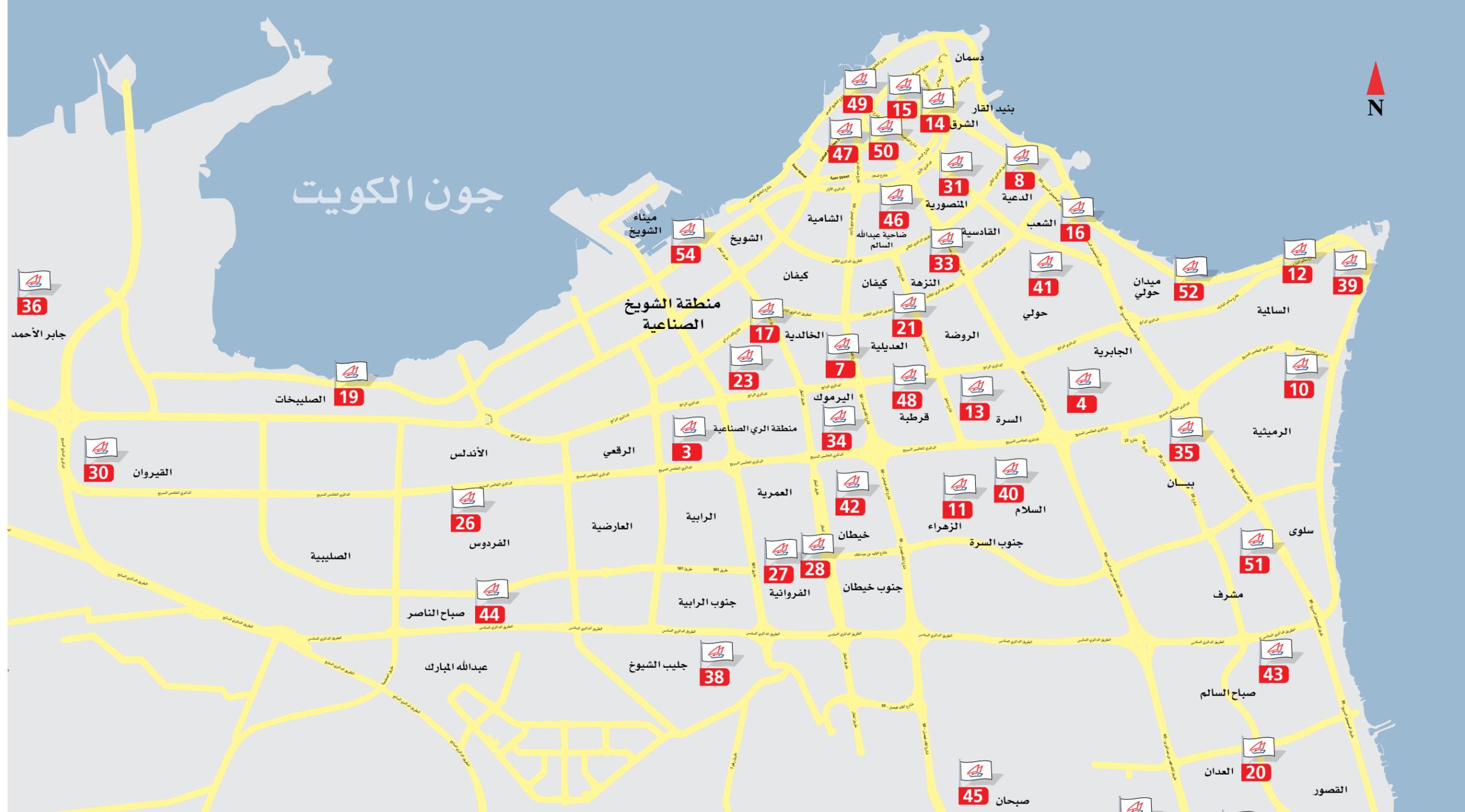
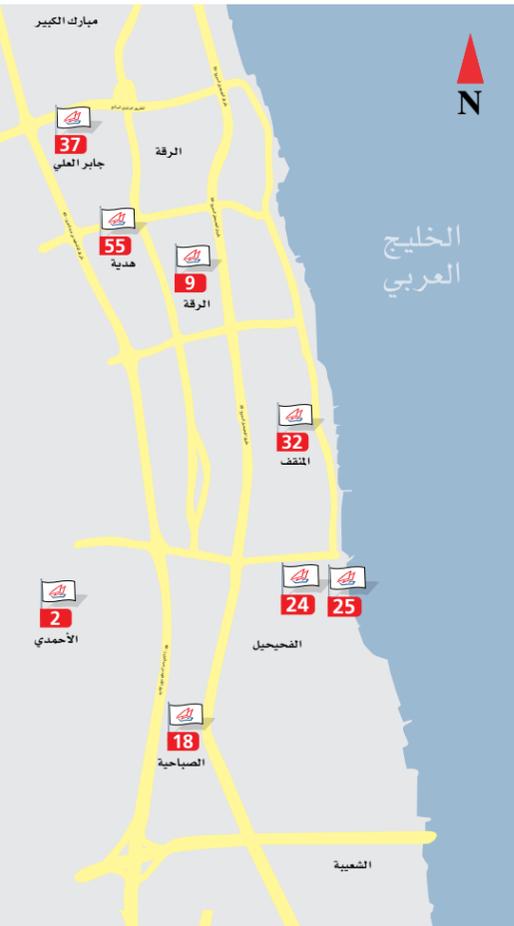
2014	2015	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
511,361	538,256	رأس المال الشريحة 1
6,197,293	6,365,455	إجمالي التعرض
%8.25	%8.46	معدل القدرة المالية

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب- رب أ/ 336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل القدرة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ب س/ 342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014، منصوص عليها في البند المتعلق بإدارة المخاطر في التقرير السنوي.



55 فرعاً

تتميز فروعنا بالجودة الرفيعة للخدمة.



بنك الخليج GULF BANK

قائمة الفروع (تلفون: 1885588)

1. أبو فطيرة داخلي: 6220 / 6222 فاكس: +965 25 435 913	2. الأحمدي داخلي: 6240 / 6249 فاكس: +965 23 980 201	3. الأفتونوز هاتف: +965 22 200 901 فاكس: +965 22 200 903	4. الجابرية داخلي: 6400 / 6409 فاكس: +965 25 350 480	5. الجهراء 1 (جمعية) داخلي: 6150 / 6154 فاكس: +965 24 555 173	6. الجهراء 2 داخلي: 6350 / 6354 فاكس: +965 24 563 490	7. الخالدية داخلي: 6210 / 6219 فاكس: +965 24 916 315	8. الدعية داخلي: 6370 / 6378 فاكس: +965 22 572 990	9. الرقة داخلي: 6430 / 6438 فاكس: +965 23 940 098	10. الرميثة داخلي: 6190 / 6195 فاكس: +965 25 646 192
11. الزهراء داخلي: 6690 / 6699 فاكس: +965 25 246 896	12. السالمية (مجمع الفنار) داخلي: 6300 / 6309 فاكس: +965 25 716 554	13. السرة داخلي: 6100 / 6101 فاكس: +965 25 314 002	14. الشرق داخلي: 6310 / 6318 فاكس: +965 22 441 945	15. الشرق 2 داخلي: 6680 / 6687 فاكس: +965 22 478 406	16. الشعب داخلي: 6070 / 6078 فاكس: +965 22 664 176	17. الشيوخ داخلي: 6290 / 6293 فاكس: +965 24 819 407	18. الصباحية داخلي: 6660 / 6668 فاكس: +965 23 613 913	19. الصليبخات داخلي: 6470 / 6479 فاكس: +965 24 869 405	20. العبدان داخلي: 6090 / 6099 فاكس: +965 25 425 689
21. العديلية داخلي: 6020 / 6029 فاكس: +965 22 564 031	22. العيون داخلي: 6630 / 6638 فاكس: +965 24 564 363	23. الغزالي داخلي: 6420 / 6422 فاكس: +965 24 827 470	24. الفحيحيل داخلي: 6040 / 6049 فاكس: +965 23 910 761	25. المنصورية 2 (مجمع إلكترونيات الغانم) داخلي: 6380 / 6389 فاكس: +965 23 916 865	26. الفردوس داخلي: 6390 / 6395 فاكس: +965 24 801 903	27. الفروانية داخلي: 6160 / 6163 فاكس: +965 24 732 545	28. الفروانية 2 داخلي: 6600 / 6609 فاكس: +965 24 720 562	29. القريين داخلي: 6450 / 6455 فاكس: +965 25 449 164	30. القريوان داخلي: 6730 / 6737 فاكس: +965 24 663 052
31. المنصورية داخلي: 6120 / 6126 فاكس: +965 22 555 379	32. المنقف داخلي: 6260 / 6268 فاكس: +965 23 710 868	33. التزهة داخلي: 6360 / 6369 فاكس: +965 22 548 975	34. اليرموك داخلي: 6650 / 6659 فاكس: +965 25 324 630	35. بيان داخلي: 6180 / 6183 فاكس: +965 25 389 031	36. جابر الأحمد داخلي: 6740 / 6744 فاكس: +965 22 529 256	37. جابر العلي داخلي: 6460 / 6466 فاكس: +965 23 833 748	38. جليب الشيوخ داخلي: 6060 / 6068 فاكس: +965 24 341 710	39. جمعية السالمية داخلي: 6050 / 6051 فاكس: +965 25 716 842	40. جنوب السرة (السلام) داخلي: 6410 / 6419 فاكس: +965 25 213 073
41. حولي داخلي: 6280 / 6289 فاكس: +965 22 653 941	42. خيطان داخلي: 6320 / 6329 فاكس: +965 24 751 811	43. صباح السالم داخلي: 6670 / 6679 فاكس: +965 25 512 160	44. صباح الناصر داخلي: 6610 / 6619 فاكس: +965 24 894 138	45. صبحان داخلي: 6340 / 6349 فاكس: +965 24 732 611	46. ضاحية عبدالله السالم داخلي: 6030 / 6034 فاكس: +965 22 529 256	47. فهد السالم داخلي: 6270 / 6277 فاكس: +965 23 833 313	48. قرطبة داخلي: 6710 / 6719 فاكس: +965 25 320 842	49. مبارك الكبير الرئيسي داخلي: 2002 / 2717 فاكس: +965 22 445 240	50. مجمع الوزارات داخلي: 6170 / 6176 فاكس: +965 22 431 854
51. مشرف داخلي: 6200 / 6209 فاكس: +965 25 392 812	52. ميدان حولي داخلي: 6700 / 6709 فاكس: +965 25 628 504	53. ميناء الزور داخلي: 6110 / 6119 فاكس: +965 23 950 307	54. ميناء الشيوخ داخلي: 6080 / 6083 فاكس: +965 24 813 350	55. هدية داخلي: 6140 / 6148 فاكس: +965 23 969 243					